

حبّ الوليد في علم التوحيد

شرح الموقف الخامس في الإلهيات

تأليف

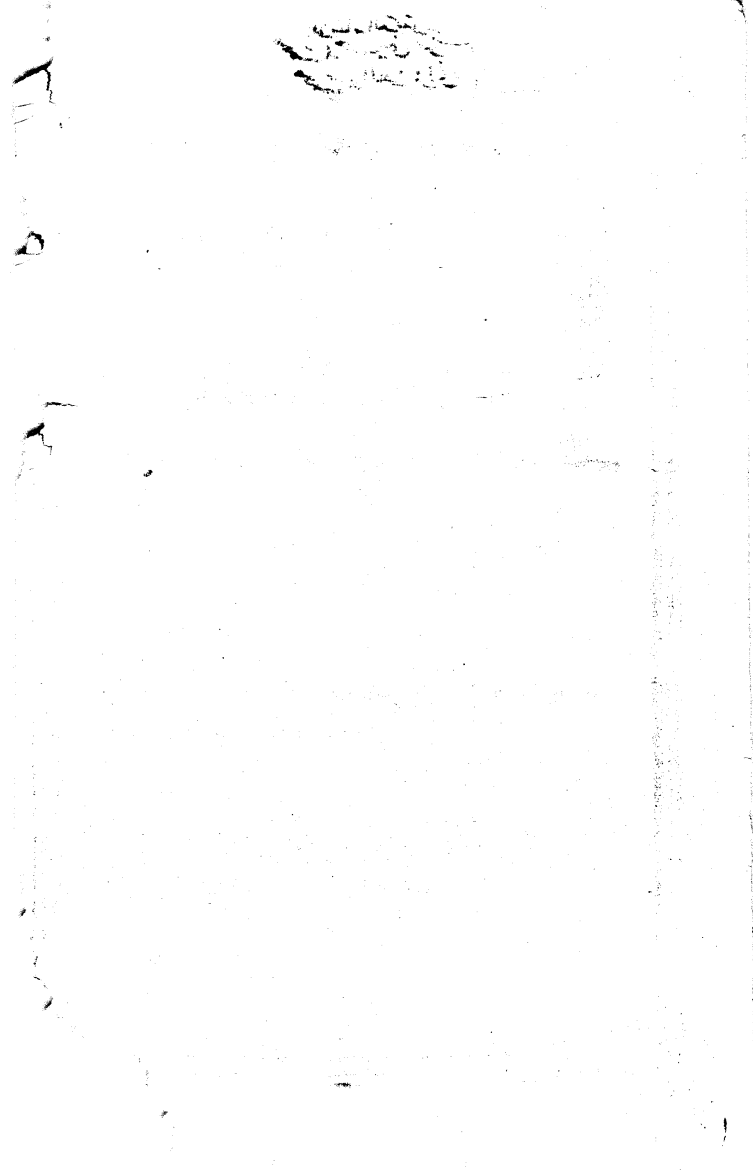
الأستاذ الدكتور محمد حسيني موسى محمد الغزالي
رئيس قسم العقيدة والفلسفة بكلية أصول الدين

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الخامسة

١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

دار الصوائف للطباعة والزقلايق ت : ٠٥٥/٢٣٦٣٦٩٠



بسم الله الرحمن الرحيم

"إهداء"

إلى :

شيخ يمثل صورة السلف الصالح ، سلامة صدر ، لقاء سريره ، استطاعة العقل بنور الشرع .

شيخ تربع على ناصية فؤادي بحبه لله ورسوله تعلمت على يديه ، وقبست من علمه ، صحبته حيناً من الزمان فلمست فيه كرم الصحابة ، وبل الفضلاء ، وأخلاق العاملين من العلماء .

شيخ سيظل دينه في عتقي طوقاً ما حيت ذلكم الذي أهدى إليه أول أعمالي في علم التوحيد ، ثمرة ذاكية أمل أن تنال منه قبولاً وتحظى لديه بالحب والوفاء .

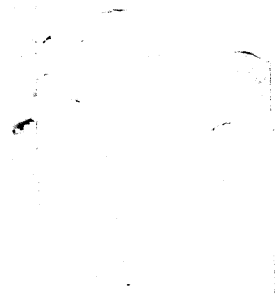
إلى شيعي لفضيلة الأستاذ الدكتور / حسن محرم السيد الحويضي أستاذ العقيدة والفلسفة بجامعة الأزهر ، متمنيا لفضيلته كل خير يرجىوه ، وغاية ينشدها ، بارك الله له في علمه وتمعنه بالصحة ويسر له أمره .

تلميذك

د / محمد حسيني موسى محمد

غزاة الحبس - في العاشر من رمضان ١٤١٦ هـ ، الموافق ٣٠

يناير عام ١٩٩٦ م



الحمد لله غفار الذنوب ، ستار العيوب ، مفرج الكرب ،
والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله ، الخاتم لمن سبق
القائم لما أغلق ، الناصر الحق بالحق ، السديد قولته ، القبول
عند الله شفاعة ، رضى الله عنه وآل بيته الكرام ، وصحابته وحملته
العلم الأعلام ، وأرحم اللهم شيوختنا ووالدينا ، عاشوا نبي تنوير
على الدوام .

أما بعد ...

فلله الحمد والمنة ، أن أزاح الغمة ، وكشف الظلمة ، وقوى
الهمة ، وفرج عتاك كل ملمة ، وسر بفضله وكرمه كل قضية مهمة ،
حتى ما يخل على نوري همة .

قابل اخواني وطلاب العلم هذا الكتاب بروح العلم ، فما
وجدوا فيه من فائدة تعمقوها ، وظنوها الحقيقة فقبسوها ، ونظر
إليه شيوخي الأماجد فرحبوه ، ورواها ضعفي فجبروه ، فما من شبهة
رأوها الا نصحو الحق فيها ، وهم نبي قلبي الناصح الأمين .

فلم تطل لتسخ الكتاب في الطبعة اقامة ، بل بدا - رغم
ضعف صاحبه - كأنه طهّل القائمة ، تليف عليه طلابه ، مما دعاني
لاعادة تكرار الطبعة الأولى من غير اضافة اليها ، أو حذف منها .

ثم جدت الشواغل ، وانتقل الى رحمة الله تعالى من كان
مرضه احدى الشواغل (١) ، فراجعت الكتاب على عجل ، واضفت
اليه من غير سهل ، فان تكن الخطا منى تعثرت ، والملاحظات من
حولي تجمعت ، فلى فى الله امل جبر المتكبر ، ونصرة الظلم
ورجاء الملك ، فهو وحده الحق القيم .

ولى من شيوخى مهذب النصح ، وكثير الصنع ، فما انا طالب
المدح ، ولا المحجب اليه القدح ، ولى فى الاخوان الرجاء المغفور
عن الأخطاء ، والنصح فى السراء ، وعدم الشماتة فى الضراء .

اما اخوانى واخوانى من طلاب العلم ، فربما عز عليهم الفهم
واستغلت على بعضهم مفردات اليهم ، فليعذروا لى ، فما انا
الا من طلاب العلم ، " رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا اِنْ نَسِينَا اَوْ اَخْطَاْنَا رَبَّنَا
وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا اِثْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا . رَبَّنَا وَلَا
تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ . وَاعْنُ خَدَّآءَ وَاعْنُرْنَا . اَنْتَ
مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ " .

دكتور

محمد حميدى موسى محمد الغزالى
غزالة - مركز الزقازيق - شرقية
غرة رجب الفرد - عام ١٤١٨ هـ

(١) هو الذى الكرم رحمه الله حيث انا وأجله - بعد رحلة مرض -
فى السادس والعشرين من شهر أغسطس ١٩٩٧م رحمه الله
وجعل الجنة مثواه .

بِقَدْرِهِ

الحمد لله رب العالمين ، أقام أدلة وجوده في بطن المخلوقين ،
وأعلاها النقل المنزل في أم المرسلين ، حتى بات توحيد ، تعالى
نعمته حب تتردد في أفئدة المؤمنين ، ونورا يفتح بها أبواب
العارفين ، ولشدة نوره لا تراه ضلالت النكرين .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، جعل
توحيد المؤمنين بهتفا ، وتأكيد الكمال سلب النقائص هداية ،
فأطل عقل المؤمنين بوجد الله ، وراح قلبه ينعم في نور مولاه ، فأقامه
من نفسه وجوانحه ونجواه ، وجعل دمه حجة وبريقه ، ونبيه محمدا
صلى الله عليه وسلم مثاله الحي وقائده لرضوان الله .

وأشهد أن سيدنا محمدا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، علمه
الله القرآن الكريم به علم ، وجعل السنة المطهرة معه تتم وتحكم ،
فها القرآن الكريم هدى من كان في الضلال أعظم ، ونور السنة المطهرة
استضاء من كان أعظم ، حتى ارتفعت راية التوحيد في القبايل والنجم ،
ولفت أطراف الأرض وتجاوزتها إلى ما الله أعلم ، فأعلنها الأكتسب
والمرى والأعجم .

اللهم صلى وسلم وبارك على سيدنا محمد وآله وصحبه النجسين
الزهر ، الأطهار القدر ، الذين كانوا درة في جبين الدهر ، وأرض
اللهم عن التابعين الذين حملوا الدعوة نقية بكل نحر ، فبلغوها
تتري في كل دهر ، واجعلنا اللهم ممن قبلت لهم العذر ، واحشرنا

ربنا مع الذين تبدل ميثاقهم حسنا ، حتى اذا حشروا كانوا من
أهل الرضوان والجنات ، إنك سمع مجيب الدعوات .

ومجد

فانه اذا كانت العلوم تشرف بموضوعاتها ، وتزهو على أترابها ،
وتفاخر بمسائلها وثماياتها ، فان علم التوحيد قد حطى بها كلها ،
اذ أن موضوعه الذات الالهية وكالاتها ، ورسالات الله وأنبياءه ،
وأمر السع وسائر غيبياتها ، فمن بين العلوم يتأخر علم التوحيد أو يدعى
في مسائله مسائلها ؟

من ثم . فقد بذل الجهد والطاقة ، في شرح مسائل العلم
وتفهم الالهيات ، وعرض قضايا الوحي والنبوءات ، وتكوين العقل من
قبول السمعية ، بعد أن نطقت بها من القرآن الكريم الآيات ، وذكرت
الأحاديث الصحيحة أمرها وأقامت أركانها . والمواقيف والشروحات ،
حتى بات الفيل للعقول مشاهدات ، غارثع القلق ، وأمن القلب ونسى
رحاب اليقين بات .

أجل . اندلعت الأسئلة الحاضرة ، من فوق شفاء جائرة ، أنكرت
الاله والنبوة والآخرة ، فنهض لها علماء الاسلام أصحاب العقول النيرة ،
بأدلة محكمة من النقل والعقل حتى ردوها لأصحابها حاضرة ، ولم
تعرف لها رأسا أو ذنبها . بل لم تعرف بعد شيئا من البوغة ، وصار
الحكم الأكيد عليها أنها أسئلة فاجرة .

وقد ألزمت تدريس علم التوحيد ، وهو عدى الهام حاضر وتليد ،
فاستخرجت البولي البدي . المعيد ، الاستعانة بذي العرض الجيد .

النعال لما يريد ، نهدي الى رسم ما انا فاعله * حبو الوليد
في علم التوحيد * ، والله اسأل ان يجعل فيه الجديد ، فهو لا
وثألفنا ، وأجرا ، وماذا لك على الله بهميد .

الزائف

دكتور / محمد حميني موسى الزوالي
غزاة الخيس - مركز الزواني شرقية
غزة شعبان سنة ١٤١٦ هـ

((مقدمة لابن منبها))

المقدمة الأولى

(تعريف تاليف الكتاب)

(القدمة الأولى)

ظروف التأليف الكتاب

شأيت إرادة الله تعالى ولا إراد لما قضى به ، أن يستند السّ
تدريس كتاب المواقف للامام الأبي - الموقف الخاص في الالهيات
ونظرا لأن الامام المعصوم قد وجد في زمان غير زماننا ، والف كتابه
مستخد ما عبارات ، كانت مألوفة عند هم ، لكنها ربما امتعصت بيننا
نقد حاولت شرح الجزء المطلوب ، حتى يسهل الأمر على طالبيه .

ولكن كانت الظروف صعبة ، واللباسات عديدة ، والشواغل
متعددة من ضيق الوقت ، واختلال في بعض الصفحة ، بحيث تكون
عوائق عن التأليف على الوجه الذي استعمر معه بعض الرضا عن
ما به قمت ، وقبول ما قدمت ، فرضيت بقضاء الله وقدره ، وقمت ناهضا
أدعو الله أن يرزقني صبرا على ما أنا ملاقيه ، صهيبي أناة أعالج بها
ما أنا فيه ، وفعللا شعرت بأن دعوتي عند الله قبلت .

ورغم أنها عجالة ، إلا أنها مباركة ، إذ بزغ لي في الأفق نور
التوفيق ، فأمدني الله بحصة كتبتها ، وعافية ما كانت تجسول
أطرافها بخاطر الأكل كم طال انتظاره ، وسعة في الوقت حتى
لكأن الله أمدني التواني ، وأطال في الدقائق ، حتى ضياء ظلالا
وأربعة ، نبت أزل في نعم من الرضا والصحة والوقت ، وأرائي لم أجد
شكر هذه النعم كلها ، وأدعو الله توفيقا كم تنهت حتى أجدى لله
شكر نعم كم تقبلت منها .

ومن نافلة القول بأن الله يسرلى طائعا من زملائى أهل العلم والدين ، حتى كان يكتب لى ما أمله على فضيلته عند ما أعجز عن الكتابة والتدوين ، وإن كنت أغفل ذكر اسمه ههنا عدا ، بغية نواله ثوابه من الله كاملا ، وشغاديا من عين حاسد ، أو نار حاقدة ، كما بارك الله لى فى زميل آخر من أهل العلم والدين ، فكانت كل الأحاديث التى احتاجها يقف لها منتدبا نفسه - رغم ظروفه الصحية - وأذكر أننا كنا نقضى وقتا فى المناقشة كما فعلا أحوج إليها ، لأن العلم يضيغ بيسر الكبر والحياة ، وسأعود الى اغفال اسمه لنفس الغرض السابق .

بعد أنه من مواعين التوثيق تيسير الله لانتبا أو شراك أن يتفرغ لصالح ما أكتب ، حتى يكتبه على آلة النسخ التى يجيدها ، ثم يقوم بتصويره وأعداده للطبع ، ثم طبعه وتوزيعه ، تحيا فى الله الذى لا يقاس به حب ، نعم كان يتقاضى عرضا زائلا عن عرق مداره ، هو حقه بكم الجبين وعرق الجبين ، وأذكر أن هذا عملا أدعو إلهام أن يؤجر الجميع عليه . (١)

أما التأليف فقد أرهقنى كثيرا ، أناة ، ومعاناة ، واصطبارا ، أما لماذا ؟ فلأن طلاب العلم وجدتهم يقبلون على ما أقول : بل يحسرون به دفاترهم ، ويقيدونه قيد الأبدي . ما دفعتنى الى مزيد قراة والكثير من الدرس ، حتى تكون الفائدة من المصوم بمتكان ، وكما ألت على طلاب العلم اخراج كتاب ، وهو طلب عزيز ، لكن من أنا حتى أوقف فى هذا العلم ؟ }

(١) هو الفاضل النبيل الأستاذ / محمد كمال حسنين .

صالح الله ، أني أجد من نفس شعفا عن غارة هؤلاء الأتفاد ،
حتى أدى التأليف ، أو أزم الاستقلال ، كل ما في القرآن يواي لم
يبلغ بعد حسن النظام ، ولم يشب عن طريق ما به الاهتمام ، لذا اجبرت
نفس وليد لا تفرح حائله حتى يسير على قدميه حول هذا العلم ، أو
يجد في نفسه الجراءة لمعالجة تيار الرغبة حتى ينزل على " هذا العلم ،
الذي كم غرق فيه الكثيرون ، بعد أن زعموا أنفسهم مكانا فيه ، وأدعوا
بلوهم الغاية منه .

على أني : أدعي غوا - مجرد ادعاء - طقولة في هذا المسن ،
ولكن هناك فارق بين العمر الزمني ، والعمر العلمي ، فأنا في الزمان
متقدم جاوزت الأربعين بكثير ، أما في العلم فما أنا إلا وليد يحاول تقليد
الكبار في الحركة ، لكن حركته على الجيو وليست على القدمين ، حركته
مقيدة بإمكانياته المتواضعة ، وهذا أندا . ومن ثم سميت " جيو الوليد " في
علم التوحيد .

ولا يخفى من ذي بال . أن التأليف في أثناء سير الدراسة صعب
جدا ، في كان المؤلف يمتص فكره ليقدم لطلاب العلم ما فهمه ، مؤثرا
ما يلقى عليهم ، واجعا به إلى ما يمكن من صادر ، فما بالك إذا كان
التأليف صاحبا التدريس في أكثر من منهج دراسي ؟ حيث أقوم بتدريس
مواد ثلاثة هي :

(١) الفلسفة العامة والأخلاق - لطلاب السنة الثانية - شعبة أصول

(٢) التوحيد - لطلاب السنة الثالثة - شعبة عقيدة - دعوة .

(٣) التيارات الفكرية المعاصرة - لطلاب السنة الرابعة - عقيدة .

وكل هذه المواد أقوم بالتدريس فيها ، والمطلوب أن يوافق
التدريس التأليف طبقا للنهج الذي أقر من الجامعة ، من ثم وجدت
نفسى مضطرا للعمل ليلا ونهارا ، فإني لمجد قلمي بين يدي ونفسي
أن ألتزم الجادة ما كان إلى ذلك من سبيل .

وأعكروني الكرم إذ أعاننى ، فيها أنذا أعدم كتاب التوحيد
وقد انتهت كتاب " رياض الأبرار في التميز في الأخلاق " وأعد
مذكرات في التيارات الفكرية المعاصرة ، ولا شك أن هذا الجهد
ربما وقفت فيه الهنات ، وانجلى بعض الملاحظات ، فمن وقع على
واحدة منها ، فليعذر لي أمرى ، وليهد لي عيسى ، وليستر لي صورة
ما انتهت لها يوما أن تنكشف ، فما المعصية إلا لله سبحانه وتعالى
ورسله ، ومن يختار من عباده .

القدمة الثانية

(الامام الايجي وكتاب الواقف)

المقدمة الثانية : الامام الایجی و کتاب البوائق :

أولاً : الامام الایجی :

(أ) نبذة عنه :

هو الامام القاضی . عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار البکری الایجی ، ولد ببلدة " ایج " من نواحی شیراز بخارس ، وكان مولده فی عام ٧٠٨ هـ ، كان له فهم کلمه و منهجه اللطیفة فی العلم والمال فیرث علمه ، أنه كان من أئمة الأصول (١) ، وكان له علم بالحدس والمعانی وكان عالماً بالبلغة واللغة ، أما ماله . فیروی أنه كان صاحب مال وفیر ، وشجع منه علی طلبه العلم ، ونظراً لكافة علمه ، وشراً ماله فقد كانت له كلمة مسیوة ، وأمر نافذ .

أقام أول أمره بایج ، ثم انتقل الى الاقامة بمدينة سلطانية ، حتى بلغ فيها شأواً ، وولى قضاء المالک ، غير أنه قرر الانتقال الى " ایسج " . حيث توفي مسجوناً بقلعة درميان عام ٧٥٦ هـ عن عمر لم يتجاوز ثمان وأربعين عاماً ، ومع هذا فقد ترك ثروة كبيرة فی فنون العلم المختلفة ، مما دفع بحاسديه الى اختلاق أكاذيب عليه ، تحط من قدره ، وفي نقد یری : أن صاحب المؤلفات العظيمة ، والصفات النبيلة ، لا یفعل الأشياء الذميمة (٢) .

(١) له کتاب الأحكام فی الأحكام ، وله شرح منتهی السؤل فی علم الأصول والجدل لابن الحاجب .
(٢) یکن الرجوع الى الأعلام للزکلی ١٦/٤ ، ومعجم المؤلفین لرضا كحالة ١١٩/٥ .

(ب) الذهب الذي ارتضاه :

ارتضى الإيجي في العقيدة سلوك مذهب الأشاعرة من أهل السنة والجماعة ، والشهير أن الشافعية في الفروع أشعرية نفس العقيدة ، وأن الأحناف في الفروع هم المالكية في الاعتقاد ، ويخالف إثنان أن هذا المشهور ليس على سبيل الحصر ولا انحصار الذي يفهمه التأكيد ، بقدر ما هو من قبيل التعبير بالأعم الأغلب ، ولا فما حال المالكية والحنابلة ومن بعدهم كالزيدية وغيرها ؟

أجل يمكن القول بأن المالكية والحنابلة حلقية ، ولكن هذا القول لا يفيد الحصر بدليل أن الحفيد الهروي حنبلي الفروع شافعي الأصول وكثير غيره .

يمكن أن يقال : أن الإمام الإيجي يمثل حلقة هامة من حلقات متأخري الأشاعرة ، الذين استعملوا المصطلحات الفلسفية فأدخلوها ميدان الدراسات الكلامية بعد تفريغها من محتواها الفلسفي ، ثم تعيشتها بدليل كلامي ، وأبرز دليل على ما ندعاه قول الإيجي نفسه " علم الكلام : المتكفل باثبات الصانع وتوحيده ، وتنزيهه عن مشابيه الأجسام ، واتصافه بصفات الجلال والاكرام ، وإثبات النبوة التي هي أساس الاسلام ، وطلبه بين الشرائع والاحكام " (١) .

(ج) المنهج الذي التزمه :

الإمام المضد الإيجي أشعري المذهب ، ومن ثم فقد سلك طريق متأخري الأشاعرة ، ولم يحاول المخالفة في أصول المذهب حتى ولو

(١) الإمام المضد الدين الإيجي - المواقف المقتدة ص ٣

كانت المخالفة نوطاً من الميل الى نهج الماتريدية الذين يمثلون
الجنح الثاني لأهل السنة والجماعة ، وعلى هذا النحو جاء كتابه
موافقا لصادر متأخرى المذهب كالامام الآدى ، وهذا الموقف منه
قد حدا بالامام الفنازى الى تعقب بعض السائل التى تعرض لهما
المواقف ، ثم أشار الى ضعفها ، كما نبه الى هذه السألة الامام
الجرجاني عند مهاجمته دليل قياس النائب على الشاهد وتركيزه على
ضعفه .

ولا يبنى هذا أن المذهب الأشعرى فيه نوع من القلق والاضطراب
وانما معناه أن علماء المذهب الأشعرى تشغل عند هم جانب الفقهاء
والتفهم لأعمال رجال المذهب ، فاذا وقع أحد هم على عوج فى الفكرة
أقامه ، أو كسر فى المبالغة جبره ، أو غرقة فى قول أنهضه من غرته ، وتلك
محنة للأشاعرة ومنقبة .

وقد سلك المحققون من الأشاعرة نفس هذا المسلك ، كما فعل
الشيخ الأجهورى ، والشيخ اللقاني ، والشيخ الباجورى ، وغيرهم
من محققى المذهب ، على ما هو منصوص عليه فى تحقيقاتهم والمؤلفات
التي صحت نسبتها اليهم ، وتم تحقيق أقوالهم فى السألة .

ثانيا : كتاب المواقف :

(أ) موضوع الكتاب :

اشتغل الشيخ الأيحي بالدراسة والتأليف منذ نعومة أظافره دراسة ، و منذ الشباب وهو يؤلف في كثير من العلوم التي شغل نفسه بها ، وقد أبلى الرجل بلاء حسنا في كل فن تعرض له ، غير أنه وجد علم الكلام ، الذي نما في رحاب الاسلام لم يقم الشيخ فيه بالتأليف رغم أنه يؤدي مهمة عظيمة في خدمة الاسلام ، تفريرا للعقيدة الايمانية ودفاعا عنها .

من ثم فقد جعل الرجل موضوع كتابه المواقف هو قضايا ومسائل علم الكلام ، وحتى يصل الى عرض قضايا علم الكلام ، فقد استخدم الشيخ قاعدة أن ما لا يتأتى إلا به الواجب فهو واجب ، على نحو أمثل ، وبشكل واسع فيدل مجهود في القدمات والأمور العامة ، والأعراض والجواهر ، حتى انتهت الى الالهيات ، والسمعيات التي هي غاية الرجل الأولى .

(ب) طريقة تأليفه :

١ - اسم الكتاب :

أعلن الشيخ أنه وجد الكثير من الآراء المتعارضة ، والأفكار المتصارعة ، والمقولات الحبال التي لاتعقب جنينا ، حتى اطلع على غالب أحوالهم ، فإذا هم يمين ناقل كتب غيره كالنسخ ، وضارب النقدمات بالمؤخرات ، وحاطب بلبل يجمع ولا يدري من أين جاء به ، وكل هذه شلت عند الشيخ مواقف ، حتى إن كثرة من الراغبين اليه ، المترددين

عليه غلبوا منه القيام بواجبه نحو دينه ، والمواقف التي يتعرض له .

وكذلك وجد الشيخ في الناس مواقف ، بعضها يَحْمِزُ الدين فيها بالسيف والسنان ، وبعض آخر له موقف يأمل فيه نصرته الدين بالوجه والبرهان ، فاختار الشيخ عنوانا لكتابه اسمه المواقف ، حتى يجمع كافة المواقف الفكرية المعروضة في ذات المسألة ، ثم يقدم موقفا يحل بها معكالات هذه الفرق ، ويقدم به صورة المذهب الأشعري جليسة ، بعد اضافاته الذكية (١) .

٢ - الاسم العنقوانى :

جعل الايجى عناوين لمواقفه بحيث يتوافق كل عنوان مع الموقف الذى يخصه ، فمثلا جعل عنوان :

الموقف الأول : في المقدمات ، بحيث امثل المرصداً الأول على تعريف علم الكلام ، وموضوعه ، وفائدته ، وترتيبته ، ومسائله وتسميته ... الخ .

الموقف الثانى : في الأمور العامة : وفيه مقدمات ومراسد ، الوجود والعدم ، والماهية ، والوجوب والامكان والانتفاء ، والوحدة والكرة ، والعلة والمعلول ، وتحت كل مرصد مسائل عديدة .

(١) الامام المضد الايجى - المواقف آخر المقدمة .

الموقف الثالث : في الأعراض ، وفيه مرادفه تتعلق بأبحاث العرض الكلية
والكم ، والكيفيات ، وهو من أهم البحوث التي يجب
الالتفات إليها ، كما أنه من أطول البحوث في علم
الكلام .

الموقف الرابع : في تقسيم الجوهر ، وفيه مرادفه في الجسم وأقسامه
والنفس وما يتعلق بها ، ثم العقل وما يتعلق به وأخيرا
إضافة في الجن والشياطين .

الموقف الخامس : في الالهيات ، وهو الذي نعتني بدراسته .
الموقف السادس : في السمعيات ، وفيه مرادفه في النبوات ، والمعاصد
والأسماء ، والأحكام ، والامامة ، وخاتمة تتعلق بالأمر
بالمعروف والنهي عن المنكر ، ثم ذكر الفرق التي ورد
بها الحديث الشريف في انقسام الأم على ما هو مدون
في صفحات هذا الكتاب النفيس في بابه .

(ج) كيف عالم الموضوعات التي تعرض لها :

أولا : طالع الأيجي الكتب المصنفة في هذا الفن ، فلم ير فيها ما فيه
شفاء للعليل ، أو رواء لفليل (١) ، فحاول معالجة الموقف بتجريد
الفن من المقدمات المطولة ، وزخرفة القول بحيث يبلغ به الاهتمام أعلى
من قضايا العلم نفسه .

ثانيا : قسم العلم الى مواقف عرض في كل موقف المسائل التي انطوت
تحت ، وربما عرض آراء كثيرة مغلbia رأى الأشاعرة على رأى غيرهم .

(١) المقدمة .

ثالثا : اهتم ببلورة القضايا في عبارات قصيرة مع المحافظة على سلامة الأفكار المطروحة ، وعرض الأدلة على النحو الذي يروجوه أصحابه .

رابعا : حرر ذهنه والمعالجة في عبارات قصيرة ها هو يقولها ؛ ولم آل جهدا في تحرير الطالب وتقرير المذهب ، وترك الحجج تتبخر انتفاحا ، والشبه تتفاهل انتفاحا ، ونبهت في النقد والتزييف والهدم والتصنيف على نكت هي نتائج التحقيق ، وفقر تهدي التي من شأن التحقيق " (١) الى غير ذلك من الأمور التي كلف عنها الشيخ الأحمسي في معالجة مسائل الكتاب وموضوعاته ، والنتائج التي توصل اليها ، والأهداف التي كان يتطلع اليها ، والكتاب بحق يعتبر حلقة مميزة من حلقات التأليف في علم الكلام على المذهب الأشعري .

(١) الحذر نفسه ص ٣٤ .

ثالثا : شراح الكتاب والحشون عليه وأصحاب التفهيمات :

(أ) شراح الكتاب : قام بشرح الكتاب كثرة نذكر منهم أجمالا :

١ - الإمام السيد الشريف الجرجاني - المتوفى سنة ٨١٦ هـ :

وقد ألزم الجرجاني نفسه من المواقف ، حتى اذا توجه اليه بالشرح كان في حدود ما يتسع له الفن ، اللهم الا اذا رأى اضافة محدودة فكان يقوم بها ، بحيث لم نجد الجرجاني - حسب دراستنا المتواضعة - قد خالف الايجي في مسائل كثيرة ، بل ربما كان موقف الجرجاني من متن الايجي في المخالفة محصورا في مجرد أسئلة ، كضعفه قياس النائب على الشاهد . بل انه عند استتماره ضيق عبارة لا يخرج منها المعنى المراد . مثلا : نوى الجرجاني يفسح صدر كلمات ليفتح ثغرة في متن الايجي يخرج منها المعنى الذي اعتزم برحم عبارة الايجي ، بل ربما تمثل حياء العذارى في وجدان الشيخ الجرجاني عند شرحه أدلة الحدوث والامكان شرطا أو مبطرا لدى الايجي حتى أخرج عبارة الهادئة .

من ثم تراء يخرجها على استحيا قائلنا : " ولا يخفى عليك أن هذا تطويل ورجوع بالآخر الى دليل الامكان " ، فرغسهم أن الجرجاني يسمع صحة دليل الامكان تعلق أدلة الحدوث الا أن حياء لم يقده الى اعلان أن دليل الامكان أقوى من دليل الحدوث عند الأشاعرة ، خشية أن يقال : أن الجرجاني رجح دليل الفلاسفة على أدلة المتكلمين ، وأن كان هو الحقيقة بحيثها التي أعلنها الفناى ، وناصره فيها السالكوى ، وسمع

هذا فان شرح الجرجاني للمواقف يعتبر من أمتع الشروح وأكثرها دقة واتساعا ، وتصويرا للذهب ، ومعالجة لقضاياها .

٢ - الشيخ - شمس الدين محمد بن يوسف الكرمانى .

٣ - سيف الدين الأبهري .

٤ - الشيخ / علاء الدين على الطوسى .

(ب) المحققون على الكتاب :

قام بالتحشية على الكتاب كثيرون نذكر منهم :

١ - الامام حسن جليلى بن محمد شاه القنارى - توفى ٨٨٦ هـ .

٢ - الشيخ / عبد الحكيم السيالكوتى اللاهوى .

٣ - المولى أحمد بن سليمان بن كمال .

٤ - شمس الدين محمد بن أحمد البساطى .

٥ - المولى أحمد بن عبد الأول القزوينى .

(ج) أصحاب التقريرات :

١ - الشيخ مسعود الشرنوانى .

القدمة الثالثة

جهود في الكتاب

القدمة الثالثة : جهودى فى الكتاب :

حينما اتجهت الى بسط القام فى شرح هذا الكتاب دارت بذهنى خواطر كانت حبيسة ، وطافت بخواطرى آمال كبار ، ان كيف أقوم " وأنا الضميف " بشل هذا العمل وشهد الله أن سألته شرم هذا الكتاب نالت منى قدرا من المماناة ، لذا نهجت لنفسى منهجا أقوم فيه على ما يلى :

أولا : الحرص - قدر الطاقة - التزام موضوعات الكتاب التى أقوم بشرحها من حيث هى مرتبة على النحو الوارد به .

ثانيا : التزام منهج يجمع بين رغبة السلف الصالح ، علماء الأمة ومن أهل السنة والجماعة - أشاعرة وماتريدية - مرجعا ما أجده فيها من أدلة ، تتأسسا فى بنائه ، مؤدبا الفرض الذى سبق له ، شريطة مظاهره النقل المصوم له ، وموافقة العقل الصريح إياه ، مع إضافة رأى كل من المعتزلة والفلاسفة واتجاهات المصير العلمى الحديثة متى كانت لخدمة المنهج الذى أقوم عليه أداء للفرض الذى أنشد ، نفسى السألة ذاتها .

غنى عن البيان القول بأننى سأقلب مع موضوعات الكتاب أينما تقلبت آملا أن يراعى القارى هذا الانتقال بحيث لا يؤخذ مني ببداهته على ما أراه يدهيا فى موضوعه .

ثالثا : ربما أهل الامام المعتمد رأيا وذكر غيره رآه أقوى من أدلته وأخالفه هذا الرأى ، كسألة اثبات الصانع التى عمد فيها الى ذكر رأى المتكلمين مهمل رأى السلف الصالح ، ففقت بذلك كسر رأى

السلف الصالح أولا ، ثم رأى المعتزلة ثانيا ، ثم ذكر رأى المتكلمين
على ما رآه الامام المعتز ، مع انقال مجهود الطائفة في المسألة
سأدعاني لذكره .

وفي نقد يرى أن اضافة رأى العلم الحديث في الاستدلال على
وجود الله أمر صار ضروريا لعلها لمعطيات العلم الحديث ، الذي ينبغي
الأخذ به والاهتمام بجانبه كاحية علمية معطية يمكن الاستدلال من
خلالها على وجود الله - سبحانه وتعالى - .

- رابعا : استعمال الامام الايجي مصطلحات كانت سائدة في عصره
وكانت ضرورية بل ربما من مقتضيات لغة العصر ، غير أنني سأقدم
باعتدالها ، أو هجرها ، وحين الاستبدال سأعبد الى آخر تكون من
مستجدات لغة العصر ، بحيث تكون أكثر وضوحا في الدلالة على
ما قصد ، وإن كانت أقل ورودا في كتب علم الكلام ، أو الفلسفة فسي
عصرها المتقدم .

كما أنني سأعبد الى استخدام ألفاظ تتفق مع النقل وأولها وجود
نقل وردت في القرآن الكريم أو السنة النبوية المطهرة الصحيحة فسي
سند ها والسن وربما استخدم الأولون - وبهم الامام " الايجي " اللفظ
فلا يعنى مخالفتي له كبر رأس ، أو دعوى بلوغ غاية في علم ، وإنما يعنى
ورود اللفظ في القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة .

مثلا : استخدم المتقدمون من المتكلمين والفقهاء لفظ " الصانع "
كناية بالنسبة لله - تعالى - حتى قالوا : " اثبات الصانع " ، وأدلة
اثبات الصانع بالنسبة لله تعالى " ألا وإنى وجدت أن أسماء الله

الحسنى ، ليس فيها لفظ الصانع ، فأتى باستخدام لفظ الخالق ، أو
البارى ، أو أى اسم من أسماء الله الحسنى ما يربط به النقل المعموم^(١)

- خامسا : لا يخفى عن ذى بال أنى ربما تناولت فى المسألة أكثر من
رأى سواء نبه اليه الامام الايجى أو نص عليه أو نوه اليه فأقوم ببسطه
وتبرحه وإضافة الكثير اليه من صادره ، حسب ما تقتضيه المسألة ، وتفرضه
ظروف البحث ، مادام ذلك كله لخدمة القضايا التى أتعرض لها ، كما
أتوه الى أن قضايا العلم المعلى لم أذكرها للاستشهاد بها كقضايا
علمية وإنما لمجرد الاستئناس ومحاولة دفع طلاب العلم النظرى الى مطالعة
هذه الأبحاث الاكاديمية ، التى تشل عصاة للعقول ، وشمرة للمعائى
وطاقة نور للتقدم التكنولوجى مادامت تخدم قضية تأكيد الدين فى نفوس
المهتجين بها ، وثبت قضية وجود الله ، وتكشف شيئا من أسرار الخالق
البارى - جل علاه - فتدفع الملحدين الى الايمان ، والمنكرين الى
الانقار وهو ما هدفنا اليه .

- سادسا : لا يخفى عن دارس أنى لست متخصصا فى علوم الكيمياء
والطب والنبات ، والرياضة ، أو الفيزياء على وجه العموم مثلا ، أو متخصص
فى علوم الميكروفيزياء والفلك ، والجيولوجيا ، وغيرها . كل ما فى الأمر
أنى حين أعرض لآرائهم ، فإنما أقدم وجهة نظر أصحابها العلمية
مقرونة بطريقة علماء الدين فى عرض المسألة ، ومحاولة تأكيدها فى
النفوس المؤمنة ، ولفت الأنظار الأخرى الى أن صحيح المنقول لا يخالف
صحيح المعقول ، وأن الدين الاسلامى والعلم الحق يتفقان ولا يختلفان
ومن ثم : فإن عرض قضية الدين بلغة العلم ، وتحويل العلم الى خدام

(١) روى السيوطى مرفوعا والحاكم وصححه البيهقى " أن الله صانع كل
صانع وصنعتة " راجع دلائل التوحيد ص ٢٥ للشيخ / محمد جمال
الدين القاسى .

للدين ، هو أمر مهم أمل أن يخذ وعلماؤنا هذا الحذو حتى يحمي
المؤمن في رهاب الايمان غير خائف من سلطان العلم ، لهذا نوهت ،
وعليه نبهت والله أسأل أن يجعله عند ما جورا وعد الناس مقبولا .

القدمة الرابعة

قضية وجود الله سبحانه وتعالى

المقدمة الرابعة : قضية وجود الله - سبحانه وتعالى - :

قضية وجود الله - تعالى - فطرية ، ولكن اثباتها هو الذى يحتاج الى مجهود عقلى ، ومن ثم فإن المنكرين لوجود الله لم يتمكن عقولهم من ضبط هذه الأمور الغيبية ، ولم يمكنهم التعرف عليها ، فأذكروها على باب العقل وليس على ناحية الفطر السلية .

كما أن اليونانيين بوجود الله قام اثبات المسألة عندهم على جوانب عديدة منها : الفطر السلية ، والعقل الراشد ، والقواعد المنضبطة التى استقت جزئياتها من النقل المعصوم ، أو تنامت نفس رحاب العلم الذى يكشف من آن لآخر أن هذا الكون ليس خيط عشوائى ولا قضية نكراء ، كما أنه ليس نبت خيال شاعر ، ولا حلم قاص ، ولا نتيجة حكم أديب وانما هو من صنعة من خلق فسوى ، وقدر فهدى .

وقبل أن نتعرض لمجهود الامام الاجمى فى شرح أدلة اثبات الصانع يجدر بى أن أذكر أمرين ولو على سبيل الاجمال :

- الأمر الأول : أمر المنكرين لوجود الله .
- الأمر الثانى : أمر المثبتين لوجود الله .

أولا : المنكرون :

لن أتعرض للمنكرين على وجه التفصيل، وانما سأشير اليهم على وجه الاجمال، آملاً أن أبسط القول فيهم متى يسر الله لى أمراً آخر وهناك المنكرين اجمالاً : وهم .

- (١) الطبيعــــــــيون
- (٢) الماديــــــــون
- (٣) الوجودــــــــيون
- (٤) الدهرــــــــيون
- (٥) أصحاب النجوم
- (٦) عبدة الأوثان
- (٧) مؤلفة الأجرام الفلكية
- (٨) عبدة النافع والمضار
- (٩) عبدة الأصنام
- (١٠) ميثافيزيقيو العصر الحديث - الرضعية الطبيعية والرضعية المنطقية
- (١١) المراكبيون ومن سار على دربهم
- (١٢) الثنوان من كل من سبق

ثانيا : الشبثون :

الشبثون لوجود الله - تعالى - تنحصر قضيتهم الأولى فسى التأكيد على استمرار اثبات الوجود الالهي ومحاولة حشد كافة الأدلة التي تثبت تلك العقيدة مع حركة الزمان الضطردة واصطناع كافة الأدلة التي تواكب كل عصر لخدمة هذه العقيدة مع بيان ان هذه العقيدة التي قد يقف العقل المتعصب حيالها عاجزا عن قبولها وفي ذات الوقت يرى من قلبه القطري تصديقا بها وقبولا لها بحيث تراء مضطرا لجدل لا يهدأ حتى يقع المنكر بين نار تغلى في عقله وايمان ينهض في قلبه - اقرب مثلا ، وأيسر قبولا .

ولم تقف جهود الشكّين من المسلمين عند هذا الحد ، بل تعدت إلى محاربة الشكّين ، ومجادلتهم وإثبات أن شبه الشكّين لا ترقى لمجرد النظر إليها ، فضلا عن التمسك بها والإيمان بها ، أما لماذا ؟

لأن الشكّ لوجود الله عقلا معترف بوجود الله إيمانا نظريا ، وإلا لما جاول الإنكار لأن إنكاره يقوم على إبطال إثبات الوجود ، إذا الوجود ثابت وهو يحاول إنكاره ، من ثم . فلا شك أن في هذا انحرافا بشيوع وجوده ، ولذا نقد هم محاولا إنكاره كوجوده ، ونفيه كإثباته ولم يحاول إثباته كعدمه ، وعلى هذا النحو يكون الشكّيون لوجود الله هم من الشكّين رغم أنهم واعلنهم الإنكار ، وهذا يذّهبهم .

على أن الشكّين لوجود الله معترفون بوجوده ، معترفون به سدى إثباته ، ولذا فهم يحاولون إقامة شبهات لانكار هذا الوجود الثابت ، فإذا علمنا أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره ، وأدركنا أن الحكم نسي ذاته يقع بين الإثبات والنفي بأن لنا أن الشكّين يحاولون طمس حقيقة قائمة ، أو إبطال ما هو ثابت نظرية وصحيح عقلا .

والمقل المسلم يأبى أن توضع عقيدة الألوهية موضع الاستدلال عليها لكن ماذا يفعل المسلم حيال جبهة الشكّ ؟ !!

إن عليه واجبا دينيا هو مقاومة هذا الانحراف العقدي وإثبات أن عقيدة الألوهية لا توضع موضع الشك ، وإنما توضع موضع الصدق وصحة الاحتقاد ، وهو الأمر الذي خفّز هم المسلمين قديما وجنّاه علماء الاسلام سلفا وخلفا أما لماذا ؟ فلما يلي :

أولا : أنها محل اتفاق الفطري وقبول العقول :

أنها عقيدة تتفق في قبولها الفطر السليمة ، حيث تنادى بها
ومضى حاول أحد تعريفها. أنت الفطر السليمة اليها ، كما أن العقول
النقية بما فيها من نقاء وثقى وسلام تتفقد عقيدة الألوهية وتقـرر
بضرورة اثبات وجود الله ، كما أنها سلوى الوجدان المذهب ، إذ
حينما يحاول أحد قهره لا يجد غرا إلا اليها يلتص عند ها بمسارب
الأميل ، وبمارب الراحة ، وهذه المواصف مراحة الوجدان .

كما أن المواطف النبيلة والمشاعر الرقيقة ترى في عقيدة الألوهية
تيارا من النور تسيح في رحابه تلك المشاعر وتغوص في أضوائه تلك
المواطف ، ومن ثم فإن الفطر السليمة والعقول النقية والوجدان
المذهب والمواطف النبيلة كلها تتفق على قبول فكرة الألوهية، وضرورة
اثبات وجود الله وضرورة الرد على الشكركن .

ثانيا : أنها عقيدة سهلة :

وهي من هذه الناحية تجد ها ميسورة لكل العقلاء يتساوى نسي
ذلك عالم الفلك مع فالح الأرض ، وعالم الكيمياء مع طارق الحديد ،
وعالم الفيزياء مع نافع الكبر ، بل والحفاة المرأة في صحراء افريقيا مع
أصحاب القصور والتكنولوجيا في أرقى بقاع العالم - من ثم كان التكليف
بها واحترام ما فيها من الأمور الميسورة التي تقع للناس موقع السهولة
واليسر ، هيكي في سهولتها أنها تقوم على " الايمان : أن تؤمن
بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره " وهذه
جملة سهلة يستطيع المرء قولها من غير أن يتمكن أحد من
انتزاعها منه .

ثالثا : أنها متكاملة :

ذلك أنها تعالج أمرى الدنيا والآخرة ، فلم تنصرف مهتمة على الدنيا حتى تكون عقيدة دينية ، تترك أمور الآخرة غيبا يصعب على العقل بلوغ المراد فيه ، كما لم تكن أخيرة فقط تصوق الناس إلى ما من أمر لم يروه بالنسبة لهم واقعا ، وقد ألف أن انتظار البعيد غير مضمون إلا إذا كانت له مقدمات مؤكدة وأدلة عليه ثابتة ، وحجج له ناهضة .

وتكامل عقيدة اثبات وجود الله نظمت في جملة محددة بالخصائص من اليسر والسهولة ما حدا بالتأملين في القرآن الكريم أن يستدلوا عليها بقوله تعالى : " لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ " (١) .

رابعا : أنها غير مكلفة :

وآية ذلك أن عقيدة اثبات وجود الله نلتقى بها الأعراس الجاهل حين قال سلفه ، " البعرة تدل على البعير ، وأثر القدم يدل على المير ، ... " كما أقربها الفلكي والكيمائي ، والجيولوجي نفس نظام الكون ، وهتف بها عالم التشريح في جسم الإنسان والحيوان ، وغرد بها جراح الأعصاب فيما شاهد من ملكة الخ العجيبة وكيف

(١) سورة البقرة آية رقم ٢٥٦

ما مر كان جزءاً من المجهودات الفكرية التي صاحبت بأعلى صوت
وعزفت أعزب لحن ، ولعبت على أرق وتر ، وترافقت على جدراننا
المواظف النبيلة حتى هتف الجميع بأن قضية اثبات وجود الله واضحة
بل هي الاثبات نفسه . *روى عن الإمام أبي حامزة الثمالى*
عن أبيه عن حماد بن عيسى عن *أبي بصير* *عن* *أبي عبد الله* *ع*
ها أنت مطالعي الكرم قد طفت في شوطا قطعنا شيئاً منه آملاً
أن تكون هائلاً به قائماً بأني ما قصرت بل اني استعديت من عواطف
النبيلة أن تكون مهيئاً لاستكمال الرعدة معنا حين نشتاق خطا فكرها
تقوم معاً على شئ جناحيه اللذين أحداً على النقل المنزل وارتضعا
البانه وأعلننا عن انضمامها تحت لواء الفكر الاسلامي ، وقرر الامام
الايجي تناولها وهو الأمر الذي منهجته في ثنايا ما يأتي من مخطوط
كأجزاء للموقف الخاص من الالهيات .

المقدمة الخامسة

أدلة وجود الله تعالى لديها وحدتها

أدلة وجود الله تعالى قديما وحديثا

كان العقل البشرى يصطنع في الماضي أدلة نظرية يستشف منها اثبات وجود الله تعالى وعرفت فيما بعد بالأدلة العقلية وكانت هذه الأدلة تنهض بجانب الدليل القطري ولم يكن الاهتمام بالدليل المعطى والمعطى إلا في حدود ضيقة جدا حتى في باب اثبات العقيدة ككسل والاستدلال عليها كأجزاء .

بيد أن الاستدلال بالآيات الكونية كان قد اتخذ طريقه نحو العقول ، وابتدأت في مرحلة نمو وخطر والا أنه استوى على سقته أمام أبي الحسن الأشعري فاقطفه وصار يستخدمه ما أمكن له ، ومن قبل الأشعري ربما كان هذا الدليل الكوني المعطى يمثل خطرا يتأرجح طيفه في ذاكرة أصحابه .

على أن جمهرة المفسرين في الماضي كانوا يققون بالآيات القرآنية عند مرحلة الجلال والخشوع لما تدلى به معاني اللغة وقليل ما كانوا يتجهون إلى الآيات الكونية يستلهمونها اثبات وجود الله تعالى بشكل عملي يرتفع إلى صف الأدلة الأخرى واستغرق هذا ردها من الزمان دون أن تبدد علامات تغيير مقبولة .

بيد أن الإمام الفخر الرازي - رحمه الله - قد هباً طريق الاستدلال بالآيات الكونية على وجود الله تعالى وذلك بهن في كتابه " أسرار التنزيل وأنوار التأويل " (١) ما جرّ على الرجل سبلا من السبب الذي

(١) فضيلة الدكتور عبد المعنى العريب طه راجع تحقيقه ونال به درجة العالمية (الدكتوراه) في العقيدة والفلسفة من أصول الدين في القاهرة عام ١٩٩٥م

صبه خصومه بل كان من أسباب هجومه على الأئمة عليه وآلهما - وهو من أهل السنة والجماعة - بأن كنهه تحمّل الهوس والنجاسات حتى بات التحذير منه ومن كنهه أمراً ضرورياً وما ذلك إلا لأنها - على حد تعبيرهم - حشيت بكلام الفلاسفة وهاك النص الذي يقول فيه صاحبه : " ليحذر البتدي جهده أن يأخذ أصول دينه من الكتب التي حشيت بكلام الفلاسفة ، وأولع مؤلفها بنقل هواهم ، وما هو كثر صراح من عقيدتهم التي شتموا نجاساتها بما ينهونهم على كثير من اصطلاحاتهم ومعاراتهم التي أكثرها أسماء بلا سميات وذلك كتب الإمام الفخر في علم الكلام ، وطوائم البيضاوي ، ومن هذا خذوها في ذلك ، وقل أن يفلح من أولع بصحبة كلام الفلاسفة ، أو يكون له نور إيمان في قلبه أو لسانه ، وكيف يفلح من وإلى من حاد الله رسوله ، وخرق حجاب الهيبة ونهذ الشريعة وراء ظهره " (١)

مع أن كتاب " أسرار التنزيل وأنوار التأويل " ليس كتاب تفسير حتى يظن أن القول لا يناله بل هو كتاب في العقيدة إن لم يكن من أكثرها دقة واصابة للمرض فهو في جانب الاستدلال بالآيات القرآنية الكونية من أرفى الكتب المؤلفة في هذا الفن ، وكمنعت أن يحقق مرة أخرى كأجزاء مستقلة وموضوعات منفصلة ، وأن تقوم جولة دراسات تتعلق به وأن تتناج الفرصة لتجويد قضاياها وشرح مسائله والاشارة

(١) الشيخ محمد بن يوسف السنوسي - شرح أم البراهين ص ٧١ وما بعدها ففيها قدم في الرازي بشكل واسع لا أرتضيه لأنه رمز من رموز أهل السنة والجماعة وليس هناك من سبب ظاهر لهذه الحملة التي ما تزال مستمرة من أيام ابن تيمية إلى وقتنا الحاضر .

الى مواطن الاقتباس ففيه خير كبير ونفع عظيم .

على أن مسألة الاستدلال على وجود الله تعالى في العصر الحديث قد اتخذت أنماطا عملية وأخرى معملية بجانب الأدلة الأخرى ذات الأنماط المختلفة وبعد أن كانت الفطرة ونصوص النقل المنزلة مع الجدال العقلي هي الأدلة فقط ، فقد أتى العصر الحديث واتخذت أنماط مختلفة عقلية ومعملية وعملية من تلك التي تلفظ بها أرواح المعامل وتستقبلها من بطون التجارب وليلا قويا على اثبات وجود الله تعالى ، وصدق أن القرآن الكريم كلامه تعالى والتأكيد على أن منيدنا محمد صلى الله عليه وسلم خاتم أنبيائه ورسله .

بل ان هذه الدلائل والحجج لم تعد خبي * محاسبها وانما راحت تدوى في صدور عبارات قليلة أو كثيرة تخرجها المطابع باللفظ المختلفة مؤدية قاسما مشتركا هو التأكيد على اثبات وجود الله تعالى بكافة السبل حتى صارت هي السائدة الآن على غيرها من الأدلة وراحت تؤدي دورها باقتدار حتى فيما مضى ، وما تزال تؤديه بجوار الأدلة التي تعاملت مع العلم المعملى وراقبت تقدمه التكنولوجي .

واتخذت هذه المؤلفات - ذات المناهج المختلفة - طريقتين فسي اثبات وجود الله تعالى والتأكيد على هذا الوجود الالهى العظيم والطريقتان هما :

الطريقة الأولى : عرض أصحابها قضايا العلم مباشرة حتى يستدل بها على وجود الله تعالى وعمله في الكون واحتياج الكل اليه ، ولأصحاب هذه الطريقة في هذا المجال مؤلفات كثيرة نذكر منها على سبيل المثال

لا الحصر مايلي :

- ١ - الله يتجلى في عصر العلم .
- ٢ - الله والعلم الحديث .
- ٣ - الانسان لا يقوم وحده .
- ٤ - العلم يدعو للإيمان .
- ٥ - للكسوف اله

وهذه الكتب المؤلفة انما تمثل قطرة في بحر المؤلفات الكثيرة التي
تذخر بها المكتبات الاسلامية في أنحاء العالم ، ولطالب الفهم
الرجوع اليها وغيرها ففيها الخير الكثير .

الطريقة الثانية : عرض اصحابها قضية وجود الله تعالى ، والرد
على المنكرين وابطال شبههم والدفع بهم الى سؤال التجربة التي
يحترمونها ويعلنون انطوائهم تحت لوائها ، اذ أصحاب هذه
الطريقة يقومون بواجبين يسيران في اتجاه واحد وباضطراد :

الأول : اثبات وجود الله تعالى بلغة العلم المعاصر .

الثاني : الرد على المنكرين وابطال ما يعتدون عليه من دعوى العلم
التجريبي ولهم مؤلفات عدة نذكر منها على سبيل الامثلة
والامثال فقط .

- ١ - الاسلام يتحدى .
- ٢ - الدين في مواجهة العلم .
- ٣ - الاسلام في عصر العلم للأستاذ محمد فريد وجدي .

- ٤- الدين في عصر العلم
- ٥- الاسلام في عصر العلم للدكتور محمد أحمد الشاروني
- ٦- الزام القرآن للماديين والمليين
- ٧- الأدلة البادية على وجود الله
- ٨- لماذا أنا مسلم ؟
- ٩- كتاب دلائل التوحيد

وهذه الكتب وأمثالها تتخذ أنماطا متعددة ومسالك كثيرة يستدل بها على وجود الله تعالى ، ولذلك سأقدم حصاراً للأدلة على اثبات وجود الله تعالى على وجه الاجمال وهناك الأدلة مجلة :

- ١- الدليل القطري : يسمى برهان القطرة .
- ٢- الدليل النقلي يسمى دليل القرآن والسنة .
- ٣- الدليل الكوني يسمى دليل التأمل .
- ٤- الدليل الالهي يسمى دليل البصيرة .
- ٥- دليل العناية .
- ٦- دليل الاختراع .
- ٧- دليل انتقار الأسباب الى سبب .
- ٨- دليل الحركة .
- ٩- دليل القهر والدوران .
- ١٠- دليل التركيب .
- ١١- الدليل المعملي .
- ١٢- الدليل التاريخي .

- ١٣ - الدليل القهريائي .
- ١٤ - الدليل الجيولوجي .
- ١٥ - دليل تكاثر السكان .
- ١٦ - دليل الأثر المتحدثة .
- ١٧ - دليل الطب الوقائي والعلاجي .
- ١٨ - دليل التصور والتخصيص في المواد ذات الامتداد والأبعاد الثلاثة .
- ١٩ - احتظار العالم الى مسك .
- ٢٠ - دليل الامكان .
- ٢١ - دليل الحدوث .
- ٢٢ - دليل قياس الغائب على الشاهد .
- ٢٣ - دليل التغير والتحول .
- ٢٤ - ارتباط الأفراد بارتباط الموضوع ضرورة .
- ٢٥ - الحياة الحيوانية والنباتية على وجه الكرة الأرضية .
- ٢٦ - دليل النظام الكوني وما فيه من الامكان والانتقان .
- ٢٧ - آيات اللبس في الانسان .
- ٢٨ - الاعداد والتهيئة في الموجودات .
- ٢٩ - ترقى الصناعات ومقاء نظام الكائنات .
- ٣٠ - عشق الموجودات للكمال .
- ٣١ - استحالة كون العالم علة لنفسه .
- ٣٢ - دليل الالتزام .
- ٣٣ - دليل اعمار الكائنات .

- ٣٤ - تاريخ البشر " الدليل الاجمالي للبشر " .
- ٣٥ - دليل النبوات وآياتها الباهرة .
- ٣٦ - التركيب البيولوجي من خلايا النخ .
- ٣٧ - التحاكم الى الانصاف .
- ٣٨ - أدلة فلامقة الأخلاق الأقدمين .
- ٣٩ - بهجة العقل السليم وورعته في الخروج من المأزق .
- ٤٠ - الأدلة الوجدانية .

هناك أدلة قد وقفت عليها عقول البشر قرون متطاولة ، وها أناذا
قد أحصيتها لك لتكون بين يديك منارات هدى تصلح يوما ما لتكون
بعضها موطات لرسائل علمية تخدمك في حياتك العلمية وبعضها
يمكنك الاستفادة منه في حياتك العملية ليكون لك زخرا تتنهل منه
وقت ما تريد . فاقبل مني وثقيل غدري فأنا وأنت بين يدي رب العالمين
أحكم الحاكمين .

X

القدمة السادسة

(أدلة السلف الصالح)

ص

(١) أدلة السلف الصالح (١)

للسلف الصالح - رضى الله عنهم - على اثبات وجود الله تعالى أدلة ، وهذه الأدلة منها ما هو مشترك بين الخفاة والعمارة وساكنى الخيام والقصور وغيرهم ، ومنها ما يمكن فهمه من تغلب ظروف الحياة ، ومنها ما جاء مقتبسا من النقل المعصوم أو منقولاً منه ، وكل هذه الأدلة يمكن النظر إليها بشئ من التفصيل ، على أنها أدلة السلف الصالح فى اثبات وجود البارى جل علاه .

(١) لم يذكر الامام الايجى السلف الصالح ولا أدلتهم ولكن سأنكرهم لأن رأيهم يمثل الفطرة النقية ، والعقل السليم والنقل المعصوم ، والدليل فى اللغة هو : " المرشد وما به الارشاد ، وفى الاصطلاح : هو الذى يلزم من العلم به العلم بشئ آخر ، وحقيقة الدليل هو : ثبوت الأوسط للأصغر واندراج الأصغر تحت الأوسط " . التعريفات باب الدال ص ١٣ .

(٢) اختلف فى تحديد مفهوم السلف الصالح على أنحاء شتى :
- النحو الأول : القائلون : " بأنهم الذين صحبوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، على التعميم فردا فردا .
- النحو الثانى : الذين يرون أن السلف الصالح هم الذين لهم خلف . فكل فرقة لها خلق يكون ما قبلها سلف لها وهو اتجاه اللغة
- النحو الثالث : الذين يقولون بالتحديد الزمانى وهم يختلفون فى البدة بين الطول والقصر فهم : أ - الذين يرونها مدة حياة الرسول صلى الله عليه وسلم - كدة وليست كأفراد .
ب - الذين يرونها فى المائة الأولى .
ج - الذين يرونها حتى المائة الثالثة .
د - الذين يرونها حتى المائة الخامسة .
- النحو الرابع : الذين يرون السلف الصالح هم المتسكون بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وتقدمها على غيرها فى الاستدلال ، والسلوك .

الدليل الأول : الفطرى (١)

هذا الدليل نظر اليه السلف الصالح باخباره نداء داخلها يقوم على أن هذا الكون لا بد له من خالق له من الجلال والمهابة ما يجعل الاقرار بوجوده والاعتقاد فيه أمرا فطريا ، يقول الشهرستاني " تعطيل العالم من الصانع المالم الكاد الحكيم ، لست أراها مألوفة لأحد ، ولا أعرف عليه صاحب مقالة ، الا ما نقل عن شذذة قليلة من الدهرية (٢) .

من ثم التزم السلف الصالح دليل الفطرة السليمة التى تفسر بضرورة الحاجة الى هذا الخالق العظيم ، كما رأوا أن مسألة وجود الله لا تحتاج الى نظرواستدلال ، لأنها بديهية وفطرية وضرورية ، وقد صور الشهرستاني هذا الموقف لهم فقال : " فما عدو ، هذه المسألة - اثبات وجود الله - من النظريات التى يقام عليها برهان ، فكان الفطرة السليمة تشهد بضرورة فطرتها وبديهية فكرتها على صانع حكيم ، عالم ، قدير " (٣) .

= وهذا الرأى الأخير هو أرجح الآراء من غيره ، لأن كل واحد منهم تتجه عليه اعتراضات لا يمكن دفعها بسهولة ويسر .
(١) الدليل الفطرى : نسبة الى الفطرة التى يشترك فيها كل جنس بعينه وتصل عند هم من غير غناء ، أو بذل مجهود متى كانت الفطر سليمة .
(٢) الامام الشهرستاني / نهاية الاقدام فى علم الكلام ص ١٢٤ .
(٣) المصدر نفسه ص ١٢٥ .

على أن تاريخ الفكر البشرى يقرر أن مسألة وجود الله أمر مقرر
بين طوائف البشر لم يخل منها شعب ما ، بل ربما تعددت الآلهة
فى بعض الشعوب كرمز لهذه القوة التى يعتقدون وجودها وينسبون
الخلق والإيجاد إليها ، وتقرّبها نفوسهم وأن ضلوا الطريق فى الوصول
إلى معرفة وجود الله على وجه صحيح ، إذن السلف الصالح يثبتون
وجود الله بأدلة منها الدليل القطرى (١) .

وليس معنى هذا أن السلف الصالح عطلوا عقولهم أو أهملوها
أهملًا ، وإنما المقصود أنهم أثبتوا وجود الله كما آمنوا ، فحيث كان
إيمانهم فطريًا يُقرّبهم الفطر ، ويؤمن به العقول ، فذلك كان استدلالهم
على وجود الله فطريًا ، فتطابق الفطر مع صحة الاعتقاد وهو معنى
فطرية الدليل ههنا .

الدليل الثانى : النقلى :

ذلك أن السلف الصالح فى استدلالهم على وجود الله ما كانوا
يسوقون عليها بعد الفطرة إلا الدليل النقلى لكن مع إمرار النقل على
ظواهره من غير التفات إلى تشبيهه يودى إلى التجسيم أو ينتقل بمصاحبه
إلى التعطيل ، وإنما كانوا يقررون عقيدتهم الدينية طبقًا لما تدلى به
النصوص النقلية وهى كثيرة جدًا منها :

(١) القطرى مأخذه الفطرة ، وهى : " الجبل المتهاة لقبول الدين " .
التعريفات باب الفاء ص ١٤٧ .

.....
- مظاهر التدبير الالهي لأحوال الناس الخاصة والعامة -

بيد وذلك بوضوح في أعمار الناس وأجالهم ، إذ من الناس من يتوفاه الله صغيراً ، ومنهم من يتوفاه في سن الشباب ، ومنهم من يبرده إلى أرذل العمر ، ولا يعقل أن يكون هذا الفعل خيط عشواء ، ولا ضرورة عيياء ، وإنما يمكن أن يقال : أن هذا من فعل الواحد المختار ، يدل على ذلك قول الله تعالى : " وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ ثُمَّ يَتَوَفَّاكُمْ وَيُعَلِّمُ مِنْ يَرْثُ إِلَيْكُمْ " (١) .

والملاحظ أن عَجَزَ الآية " إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ قَدِيرٌ " يعني علمه مقادير أعمارهم ، يميت الشاب النشيط ، ويحيي الهرم القاني ، وفي ذلك تنبيه على أن تفاوت أجال الناس ليس إلا بتقدير قادر حكيم ركب أبنيتهم وعدل أمزجتهم ، على قدر معلوم ، ولو كان يقتضى الطباع كما يقول الطبيعيون لم يبلغ التفاوت بينهم هذا الببلغ " (٢) .

على أنا نقول : أن هذا الدليل النقلي ، رغم أن قدماته نقلية ، والنتيجة التي ينتهي إليها عقلية أو نقلية إلا أن هذا الدليل كسان المعمول عليه بين علماء السلف وعلماء أهل السنة والجماعة ، أما لماذا ؟

(١) سورة النحل الآية رقم ٧٠

(٢) أ د / سيد أحمد رضا السير - الزام القرآن للماديين والماليين ص ٤٥ ، ٤٦ ط ١ سنة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م . دار الطباعة المحمدية .

فلا بد من دليل اتسع حتى عمل القرآن الكريم كله ، وفي نفس الوقت
أضحت كافة اعتراضات العقول وأقامها مستوية ، ثم نهض عليها فلم يبق
لها إلا الذكر غير الخيول ، حتى أن أصحاب هذه الاعتراضات ربما
أهملهم القرآن الكريم واستبقى اعتراضاتهم والشبهات حتى متى جاء
الناظر إلى آيات الذكر الحكيم وجدها تتسرى عارضة الاجابات المستفيضة ،
ومن ثم يمكن القول بأن السلف الصالح - رضوان الله عليهم - ومن تبعهم
من أهل السنة والجماعة ، وأهل الحديث الشريف كان الدليل النقلى
الشرعى هو المعمول عليه في اثبات وجود الله - تعالى - على وجهه
الخصوص ، واثبات باقى الصفات الالهية وما يستتبعها على وجه العموم .

من ثم صَحَّ القول : بأن السلف الصالح كانوا يقررون عقيدتهم :
" الدينية من واقع النصوص الشرعية (١) وهو ما يعرف بالدليل النقلى .

على أن الدليل النقلى الذى هرع اليه السلف الصالح ورضوا عليه
بالتواجز كان دليلاً قهراً في افادته ما تعرض له ، فشلا : معرفة الله
- تعالى - تتف العقول خيالها مؤنة بحقيقة قائمة هي وجود الله ،
لكن أوصاف هذا الوجود ، ومعرفة من حيث هو لا شك أن العقل يقف
عندها يضرب كما بكف ، ويتعمل خفا فوق خف ، حتى أنه لا يتمكن من
تقديم اجابة كافية على حقيقة وجود الله - سبحانه وتعالى - وربما هذا

(١) د / حسن محرم الحوينى / المنهج في اثبات الصانع بين السلفية
والتكليم ص ٢٠ .

.....

ما عناء الامام الغزالي حين قال : " لا يعرف الله سبحانه وتعالى كنه معرفته الا الله تعالى " (١) .

وما دام النقل المنزل هو الذي يخبر عن الله فحتمًا ستكون الأدلة المنتزعة من النقل نفسه وأهمها الدليل النقلى قادمة على بلوغ النائية ، وتقدير معرفة صحيحة بالله سبحانه وتعالى ، فمن ذلك قول الله تعالى " وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلْ أَنْتَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضَرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَ نِعْمًا يَرْحِمُوهُ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ " (٢) .

الى هنا تكفى بتفصيل هذا الدليل النقلى ذاكرين على سبيل الاجمال ما يمكن استفادته منه على وجه العموم طبقا لما هو مدون في كثير من الكتب ، من ذلك كتاب : الدين بحوث مهددة (٣) ، وغيره —

(١) الامام الغزالي / الجامع الموعود عن علم الكلام ص ٩٤ تحقيق / مصطفى العبد الله / منشورات دار الحكمة بيروت سنة ١٩٨٦ م .

(٢) سورة الزمر اية رقم ٣٨ .

(٣) هو كتاب الدكتور المرحوم / محمد عبد الله دراز - وقد استفاد كثيرا من منهج الامام ابن القيم في كتابه / مفتاح دار السعادات وكذلك فعل الدكتور / سليمان دنيا في كتابه / نحو عقيدة قرآنية ، وكذلك المرحوم الدكتور / رؤوف شلبى في كتابه / الوحي ، كما اقام ذلك الدكتور / محمد احمد النمراوى في كتابه / الاسلام في عصر العلم .

المؤلفات (١) التي عيّن بذكر هذا الدليل النقلى وتفصيلاته ، على
النحو الذى مارسه السلف رضوان الله عليهم واستفاد به بعد هم الخلف
من نهجوا نهجهم .

الدليل الثالث : الكونى القرآنى :

وأعنى به الدليل المنبثق من مظاهر الكون المختلفة سواء فسى
الأنفس أو الآفاق أو الظواهر الكونية والتي يمكن التعرف عليها من خلال
النقل المنزل ، وهذا الدليل فيه من الدقة ما يجعل هام علماء السلف
فى الخلا ، إذ أنهم لم يهملوا عقولهم ، ولم يتنازلوا عن قرآن ربهم
ولم يخفوا عن مظاهر الكون المختلفة ، فكانهم أخذوا بالأمر من كل
جانب .

حتى أنه يقال : أن مرحلة الدليل الكونى القرآنى لدى السلف
يحمل قفزة فكرية ، ورقيا عليها ، وتقوى دينية سبقت عصرهم الى ما بعد
القرن العشرين مما حدا بفكر كالأستاذ العقاد أن يعتبر الدليل
الكونى القرآنى " أقوى البراهين اقناعا ، وأجراها أن تبطل القول بقيام
الكون على المادة المعياء دون غيرها " بل أنه ليقسم هذا الدليل
الكونى القرآنى الى :

(١) من عني بذكر هذا الدليل على لغة السلف الامام : الأشعرى نسي
كتاب / تجريد مقالات الأشعرى لابن فورك ، وكذلك الامام الهروى
والامام / الطحاوى ، وكثيرون من نهجوا هذا النهج اجمعا لا
أو تفصيلا .

أولا : برهان ظهور الحياة في المادة : قال تعالى " يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ " وقوله تعالى : " وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ " .

ثانيا : برهان التنازل بين الأحياء لهوام بقاء الحياة : قال تعالى " جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْإِنْعَامِ أَزْوَاجًا " وقوله تعالى " وَأَنْتُمْ فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٌ " (١) .

بمعنى : النقل المنزل بزمان العقل الصحيح جاذبا لياه مسن
أعلى هائم له ينظر في الدليل الكوني القرآني بدءا من
خلق السماوات والأرض واختلاف الليل والنهار ، وتوالي الأيام
وكو الدهور ، من ذلك قوله تعالى : " قَالَتْ رَبِّ لِمَ أَتَانِي الْغَيْثُ
فَكَأَيُّهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ يَدْعُوكُمْ لِمُنْعَمٍ لَّكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ يَتُوبُكُمْ
رَبِّي أَجَلٌ مُّسَيَّ " (٢) .

وقوله تعالى : " وَفِي الْأَرْضِ قِطْعٌ مِّنْ جَبَابِرَاتٍ وَجَنَّاتٌ مِّنْ أَعْنَابٍ وَزُرْعٌ
وَنَخِيلٌ صَيَّوَانٌ وَغَيْرُ صَيَّوَانٍ يَسْقَىٰ إِيَّاهُمْ مَّاءٌ وَاحِدٌ وَنُقُضَلُ بَعْضُهَا عَلَىٰ
بَعْضٍ فِي الْأُكُلِ " الى غير ذلك من الآيات التي تحدثت عمن
الدليل الكوني القرآني على وجه الاجمال والتفصيل ما يد فعننا
الى فص جزئيات هذا الدليل طبقا لما هو وارد في النص
المنزل . ومنيت في الكون التسع الفسح وذلك على النحو التالي :

(١) الاستاذ / عباس محمود العقاد / الله كتاب في نشأة العقيدة

الالهية ص ٢٢٩ .

(٢) سورة ابراهيم الآية رقم ١٠ .

(١) في الآفاق : (١)

الآفاق تتعدد ، فهناك آفاق في الأرض ، وآفاق في الجبال ، وآفاق في الأنهار وأخرى في البحار ، وغيرهم في فياقي الأرض ، وقسم المرتفعات ، بل وقنن الأشجار ، وكذلك الآفاق الجبهة كالدسرة والوطية والصلابة والرخاوة ، بل والطرق والبحر والبرق والرعد ، وغيرها منها هو من تصنيفات الظواهر الجبهة كسرعة الرياح وشدتها ، وسنى الرمال وقصف الرعد ، وأنين الزلازل وحنين الفيضانات .

بل ان هناك أجراما فلكية ، وأكوانا علمية ، وأجراما سماوية ، وكل هذه تناولها الدليل الكونى القرآنى باعتبار أنها الظهور الذى تدور فيه الآفاق جليلة ، وقد أحسن علماء الاسلام الحديث عن هذه الآفاق (٢) ، اذ أناروا الطريق لمن بعدهم بأن الآفاق دليل قسوى على اثبات وجود الله سبحانه وتعالى ونحن سنلتقط من الآفاق لقطا عليها تؤدى بعض ما نطمح اليه أو نطمح فيه .

(١) الآفاق جمع أفق والأفق هو قمة تجمع تحتها كثيرا مما هو في دائرة جنسها كالانسانية والحيوانية والنباتية التى تجمع أفراد الانسان والحيوانية التى تجمع أفراد الحيوان ، والنباتية التى تجمع أفراد النباتات . . . الخ .

(٢) ممن عني بإبراز هذا الدليل في المؤلفات الكلامية في المصبر الحاضر فضيلة المرحوم الشيخ محمود أبودقيقة في كتابه القول السديد وان كان قد تناول جوانب النظرية وأهتم بها ، فان الاستاذ / وحيد الدين خان في كتابه / الاسلام يتحدى قد عالج المسألة ، وكذلك كتاب / الاسلام في عصر المعلم للمرحوم الدكتور / محمد أحمد الغمراوى وكذلك كتاب / الله يتجلى في عصر المعلم لمجموعة من علماء الطليعة وقد ترجم الى اللغة العربية ويمكن الرجوع اليه حتى تتم الفائدة .

١ - أفق الماء :

الناظر للماء على خريطة الأرض يراه مثلاً لنسبة ٢١% من المساحة الكلية للعالم الأرضي ، بينما يمثل اليابس نسبة ٢٩% ، وهذه النسبة الكبيرة من الماء كلها مملحة ، وتحيط بالأرض من كل جانب حتى أنها لتشكل الشريان الثاني بالمحيط لقلب الانسان ، وهذه المياه المالحة تتعاهد الشمس عليها بصفة دائمة فتعمل معها عملية البخر ، إذ يرتفع الماء البخر من الماء المالح ثم يصعد بخاراً الى طبقات الجو في شكل كتل مكونة من ذرات مائية .

تتكاثر هذه الذرات المائية مكونة مجموعة من السحب يسوقها الريح اليها فتدفعها الى الأماكن الحارة فتشقق صلابتها ، وتسقط أمطاراً غزيرة يخرج عليها نبات الأرض ويتنبت منها كل كائن حي ، وهذا ما يمكن أن نفهمه من قول الله تعالى : " وَلَوْ مِنْ تَحْتِ الْأَعْنَادِ نَزَّلْنَا خَزَائِنَهُ وَمَا نَزَّلْنَاهُ إِلَّا بِقَدْرِ مَعْلُومٍ وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَاقِحَ فَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنْتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنَمُوتُ وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ " (١)

وقوله تعالى : " وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً ثَجَّاجًا لِنُخْرِجَ بِهِ حَبًّا وَنَبَاتًا وَجَنَّاتٍ أَلْفَافًا " (٢) .

(١) سورة الحجر الآيات ٢١ ، ٢٢

(٢) سورة النبا الآيات : ١٤ - ١٦

(۲) سورۃ میں آیات ۳۳ - ۴۶ •

على أن آفاق الماء الحلول ليس بأقل عجباً واستدلالاً على وجود
الله من الماء الملح إذ لو أن الله جعل الماء كله عذباً لقصد بالكائنات
الطائية التي تعيش في الماء العذب وتنمو فيه وتتكاثر كالطحالب المائية،
والضفادع والأسماك التي تفرز فضلات لو لميتها ألقت بها في الماء العذب
لأفسدته ، بينما تلقى في الماء الملح فلا تزيد ، إلا تهبة ليتحول من
ملح إلى عذب .

كما أن الناظر إلى الماء يخرج عجب الحياة فيحمل - مع ضعفه -
الأنقال فيها هي السفن المملوكة ، والعوامات الضخمة ، والأساطيل
والنواصات حواء التي تحمل النافع للناس أو تنقل وسائل الدمار
فمع ثقلها وكثرة ألائها تنطلق على بساط الماء كأنه وجه الأرض تقطعه
في زمن قليل ، ولعل هذا الدليل الكوني القرآني يمكن فهمه من
القرآن الكريم في قوله تعالى : " وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ (١)

والتالي فإن أفق الماء وكيفية الاستدلال به على وجود الله من
الأمر التي يراها العقل ماثلة في الكتابين السطور والنظير وأخرى بهما
القرآن الكريم - السطور - والكون - الكتاب النظير .

ب - أفق الأرض :

الأرض التي نحن عليها ، على ظهرها نقطع المسافات ، وعلى
وجهها تنمو النباتات ، وفي باطنها توجد القبور للرفات ، ومع هذا

فالأرض ليست أنثى واحدة ، وإنما أنثى كل واحد منها يمثل أدلة قهية على وجود الله - تعالى - بل وعلى استمرار هذا الوجود الإلهي ، من ذلك ما يلي :

(١) تنوع تربتها :

رغم أنها أرض ، إلا أن قابلية قشرتها للنباتات تختلف ، وكذلك قابليتها لإنتاج أوجه الحياة عليها تختلف ، فمن قشرتها تربة سوداء طينية ، وأخرى صفراء ، وثالثة حجرية ، ورابعة رملية ، وخامسة صخرية لا تصلح للنباتات ، ولا لإقامة المزارع ، ولا استمرار أوجه الحياة عليها ، ومع هذا نراها قد حفظت في بطنها أنواعاً أخرى من الثروات ، وماهية إلا كإرحام تصلح بعضها لحمل البهائم ، وأخرى لانجاب النباتات وثالثة تعانده هذه ، وتلك فلاح للنباتات حاملة ولا للأولاد شجيرة ، وإنما هي صغيرة الحجم ، عاجزة عن الحمل ولله ملك السماوات والأرض .

هذه الأرض مواد ، ومع هذا يحميها الله بالنباتات ، قال الله تعالى : " وَبَيْنَ أَيْدِيكُمْ أَرْضٌ خَالِجَةٌ فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ إِنَّ الْفُؤَى أَصْحَابَهَا لَتُحْمِي الْحَرْثَ إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ " (١) . على أن هذه الأرض ذات التربة المتنوعة تجد فيها من الأدلة على وجود الله الكثير ما يطول استقصاؤه ، ولكنا نقبس من ذلك قوله تعالى " ونرى الأرض قطع جبالاً من جنات من أعقاب وزرع ونخل صنوان وثمر منسوان يسقى بها واحد ونفضل بعضها على بعض في الأكل إن في ذلك لآيات لقوم يعقلون " (٢) .

(١) سورة فصلت آية ٢١ (٢) سورة الرعد آية رقم ٤ .

واللهادى فى الآيه الكريمة أن تربة الأرض لها دخل فى عملية
الانبات ، لكن ليس لها دخل فى نوعية النبات ، فهذه أرض جزئت
الى قطع متجاورة ليست بينها فواصل ، وفى نفس الوقت ما ريبها واحد
لكن نباتها مختلف ، فهذه جنات نخيل ، وأخرى جنات أعقاب وثالثة
جنات زرع معرووش وخرووش ، ومع هذا تجد الأشجار النامية والنباتات
المتسلقة ذات الأنواع المختلفة فى اللون اذ منها القضى والأخضر
ومنها ذى الشوك الذى يصون نفسه ، ومنها النوام التى تنين بها
البيوت ، بل ومنها نباتات الظل والزينة ومع هذا منها مطعموم الإنسان
ومطعموم الحيوان ، ووقود النار ، ومصدر الطاقة وما يستخدم لحماؤه
فى المواد الطبية لعلاج الانسان والحيوان وتجديد أرض النبات ليس
هذا من الأدلة القوية على وجود الله .

(٢) تنوع نباتاتها :

كما فى العنصر السابق فى تنوع تربتها ، والآن نلجأ الى تنوع
نباتاتها ، ونعتمد بقول الله تعالى " وهو الذى أنشأ جنات
معروشات وغير معروشات والنخل والزرع مختلفا أكله والزيتون والرمان
متشابه وغير متشابه كلوا من ثمره اذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا
انه لا يحب المرففين " (١) .

(١) سورة الأنعام الآية ١٤١ .

وتنوع نباتاتها هنا ليس من كونها معروفا وغير معروض ، أو دخلا
بمروضا ، إنما معنى التنوع في الثمار ، والتنوع في الغاية الملوطة به ،
وهنا يقول هذا قول الله تعالى " ثم خلقنا الأرض عاقا فأنبثنا فيها حبا
وعنبا وقنبيا وزيتونا ونخلا وحدائق غلبا وفاكهة وأبا مضاف لكم ولأنعامكم : (١)

وهكذا تنوع ثمرات الأرض حتى لتشمل الكمثر من العسل ، ونحوه
الكثير من الأدلة على وجود الله - سبحانه وتعالى - بحيث تكون من
الأدلة بمكان حتى تمكن العقل الى الاقرار بصدق النقل وصحة
الاستدلال على وجود الله .

(٣) تنوع ثرواتها :

أجل : تنوع ثروات الأرض بتنوع الغايات الملوطة بها ، وتنوع
كذلك بتنوع تربتها ، فالثروات إما أن تكون على وجه الأرض ، أو في
باطنها ، فما هو على ظاهرها الجع الكبير ، والجع الصغير نذكر منه :
النباتات التي يتغذى عليها الانسان ، كالعنب والعنب والزيتون
والنخل ، والفاكهة ، وما يتغذى عليه الحيوان القصب والحب والأشجار
التي تصلح غذاء للإنسان ولا تصلح لغيره ، والأخرى التي تصلح للحيوان
ولا تصلح لغيره ، فلو أن كافة نباتاتها صلت لغذاء الانسان وحده
لما وجدت ثروة حيوانية ، إذ أن الانسان سيتغذى بكل هذه النباتات ،

(١) سورة عيس وتولى الآيات : ٢٦ الى ٣٢ .

بحيث لا يبقى للحيوان شيئاً ، ومن ثم . فان وجود هذه النباتات
التي لاتصلح الا لغذاء الحيوان وحده جعلت الثروة الحيوانية
تبقى مستمر حتى تغطي حاجات الانسان من الدهن اللازم لتسوية
الكوليستيرول اللازم لسيولة الدم في الأوردة والشعيرات الدموية
التي لو انعدم فيها الكوليستيرول الحيواني لحدث تجلط في الدم
وانسداد في الأوعية الدموية مما يؤدي الى هلاك الانسان ، ومن
المعروف أن استخدام الكوليستيرول والمشتقات التي تنزله في الدم
يكافئ تحوله الى مخوم يصعب على الجسم الاستفادة منها ويتحول
صاحبها فيما بعد الى مريض بالقلب نظرا لكافة هذه المادة الدهنية
في جسمه .

كما أن الثروة الحيوانية تعد الانسان بالبروتين والكالسيوم
الموجودين في جسم الحيوان عن طريق لحمه وعظمه ، ولولا هذه
الثروة التي تنمو وتستندى على ظهر الأرض لحدثت كوارث طبيعية
للانسان وميلته ، من ثم فإن تنوع نباتات الأرض كقوة أمر يؤكد
الاستدلال على وجود الله - تعالى - وتوحيده .

فاذا أضف الى لحم الحيوان وعظامه لبنه ، الذي يخرج
الله من بين فرت الحيوان ودمه سائغا للشاربين بعضا فقد انه مواد
زلالية وبروتينية لو استمر فقد ها في الانسان لأصيب بالأنيميا الحادة
التي ينشأ عنها أمراض كثيرة ، من أخطرها سرطان الدم والبلاجم .

اذن فان هذه الثروات دليل على وجود الله من حيث تنوعها ،
فاذا لاحظنا ان تنوع النبات وسائر ما يظهر على وجه الأرض من أخشاب
يستخدم بعضها في الحريق حيث يمتص ثاني أكسيد الكربون السدي
يخرجه الانسان أثناء تنفسه أدركنا أن هذه النباتات من أعظم الأدلة
على وجود الله ، ومثل هذا يطول استقصاؤه .

وسواء هو من ثروات باطن الأرض ، ويغفل عنها كثير من الناس
قبور الموتى ، ان لو ان باطن الأرض لم يقبل في أحضانه البهائم
استحلاما يقوم منه على زرع جساد الموتى التي تتحلل في باطنها ،
لظهرت كوارث لا يمكن التنبؤ بالنتائج التي ستنتج منها ، اذ المشهور
أن الأجساد بعد خروج الروح منها تبدأ عملية التطل في الوصول إلى
خلاياها ، سواء الخلايا الأحادية (١) التركيب ، أو ثنائية التركيب

(١) المعروف لدى علماء التشريح أن الانسان مكون من نوعين من الخلايا
هما : الخلية الأحادية التركيب وهي خلية تنمو ولا تعوض ، كما أنها
ثابتة لا تتكاثر وهي الخلية العصبية ، والخلية المخية ، والخلية
التناسلية ، وكونها أحادية التركيب يسبب قلقا لأنها لو دمرت لا يمكن
تعويضها وفي نفس الوقت يعد على منفعة ، اذ أنها لو انقسمت لحدث
فيها نوع من الترهل فأصاب الانسان بالنسيان ، والنخ بعدم
القدرة على التركيز وقيادة العدد التي تدار بواسطته كالغدة النخامية
والهيبوفيزيوس التي توجد أسفل المخ وتتحكم في أربعة عشر غدة ،
أخرى كالغدة الدرقية والجنسية .

(٢) وهي خلية تتكون من جزئين : وتشمل باقي أجزاء الجسم كالخلية
الجلدية ، فأنها تنمو وتتكاثر باستمرار وإذا حدث فيها انكسار
لبعضها ، فإن البعض الآخر يقوم بغسل الله بسرعة التعويض وأمثل =

ومن ثمَّ يحدث انهيار في جهاز المناعة الذي كان يقاوم الأمراض
ويقف سداً أمام تيار الميكروبات والجراثيم فتتفهم هذه الأعسداء
الفاتكة على الجسم حتى تدخل مرحلة المعفن بسهولة ، والمعروف
أن المعفن علة ومعلول للجراثيم وموطن للبكتريا وقد ثبت أن عدداً
من الجنود قتلوا في الحرب العالمية الأولى ، ولم تتمكن قيادة انهم
من دفنهم لمدّة لم تتجاوز أسبوعاً ، فاذا بأجسادهم تنتفخ وتصبها
العلل حتى تحولوا إلى أجساد نافثة للبكتريا والكوليرا في آن واحد .
والمطالع للحديث القدسي يرى أن الحكمة من دفن الموتى
داخل قبور في باطن الأرض تمثل المحافظة على البيئة سليمة من
سهم الأمراض المعدية وهذا من أفضل الثروات التي لم ينتبه اليها
الناس كثيراً ، وهي في ذات الوقت من الأدلة القوية على وجود الله
تعالى وقد جاء الخبر في قوله - صلى الله عليه وسلم - فيما رواه عن

= دليل عليه ، أن عملية الجراحة لأي جزء من أجزاء البدن كالجلد
أو اللحم أو العظم تلتئم ويحدث الانسجام طبقاً لمدى ظروف الجسم
الصحية وحجم ما أجرى له من جراحة ومهارة الطبيب ونظافة الجرح ،
وسلامة البيئة المحيطة من تكاثر البكتريا والجراثيم ، وقبل ذلك
كله توفيق الله جل وعلا .

أما الغدة الأحادية فإن الجراحات إلى اليوم لم تقم إلا بإزالة
بعضها كما يحدث في عمليات المنخ حين يقوم الطبيب باستئصال
بعض الخلايا التي حدث فيها نوع من الضمور أو التلف أو أصيبت
بعدوان خارجي فإن عمله ينحصر في مجرد إزالتها أو إصلاح
ما بها من عطب وإذا لم يقدر له بلوغ غايته فإنه ينشأ عن هذا
الفشل الموت أو يئبل جزء من الأطراف التي كانت تخدم عن طريق
خلايا المنخ التي تلفت ، ومن ثم فإن الخلايا الأحادية تختلف
الثنائية اختدهما دليلان على وجود الله - تعالى -

عن ربه : " سلط الله ثلاثاً على ثلاث ، سلط الصبر على الصبيبة ولولاه لهلك الناس فرغاً على مصائبهم ، وسلط العتة على الأبدان ، ولولاهما لا تحتفظ الناس بأجساد موتاهم حتى ضاقت بها بيوتهم ، وسلط الموس على الحب ولولاه لأختزنه الملوك والأمراء كما يختزنون الذهب والفضة " (١) .

« ثروات باطن الأرض وتنوعها :

سلف الحديث عن بعض ثروات ظاهر الأرض ، وهانحن نتحدث عن بعض ثروات باطنها كأدلة يمكن الاهتداء بها الى الاستدلال على وجود الله سبحانه وتعالى ومن ثروات باطن الأرض ما يلي :

(١) قبور الموتى .

(٢) وجود الحديد والنحاس والمواد الأخرى التي من هذا القبيل وتمثل مادة صناعة أولية .

(٣) المواد السائلة كالماء والبتروول ومشتقاته ، والتمايز بين هذه الأنواع الثلاثة دليل قوى على وجود الله - تعالى - باعتباره من الأدلة الكونية المنبئة مظاهرها في الكون كله ، والملاحظ أن هذه الأرضيات وما يتعلق بها إنما تمثل جزءاً من الكون العام الذي تحدث عنه النقل المعصوم باستفاضة ، وقد سردنا طرفاً منه على أنه جهد العقل العاجز .

(١) الشيخ محمد الدني / الاتحافات السنية في الأحاديث القدسية باب السمين .

جـ - أفق الجبال :

يعتقد الناس أن الجبال مجرد أوتاد لا حركة فيها ولا حياة ، بل أنها تمثل عينا بالنسبة للأرض ، والحق عكس ذلك تماما ، إذ أن الجبال من الأدلة على الله بصفاته ، ليست الجبال أوتادا ، قال الله تعالى : " أَلَمْ تَجْعَلِ الْأَرْضَ يَتِيمًا فَهَبْهَا لِلْجِبَالِ أَوْتَادًا " (١) ، وفي نفس الوقت تتحرك الجبال مع الأرض حركة خاطفة في ظاهرها منعكسة في معادها ، وآية ذلك قول الله تعالى " وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْتَهِمْ كَاجِدَةً وَهِيَ تَمُوتُ مَوْتًا حَتَّىٰ يَصْنَعَ اللَّهُ الْفُؤَى أَفْنَىٰ كُلِّ عَمَىٰ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ " (٢) .

إذن الجبال أوتاد تتحرك ، وثابت تدور ، ونافع لا تنفكس ، ورغائب لا تنتهي ، فإذا علمنا أن الجبال تنمو على قممها مراتج المحلصين ، ويهجع إليها الأنبياء والمرسلون بحيث تكون على أسرارهم أمينة ، وعلى أجسادهم حارسة قيمة تنفع الأرض بهم عن الاضطراب ، فهم للأرض كالقلب للإنسان ، ولئن كان الظن بأن الجبال خرساء قد انتشر أبدا بعيدا ، فإن هذا مما لا يمكن قبوله ، لأن الجبال

(١) سورة النبا الآيتان ٦ ، ٧

(٢) سورة النحل آية رقم ٨٨ .

تسبح لله - تعالى - قال تعالى " وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يَسْبُحُ بِحَمْدِهِ
وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُ كَانَ خَلِيقًا عَجُوزًا " (١) ، وقد عكس نبي
الله داود من التقاط اشارات الجبال مسيحة لله - تعالى - حينما
أمرها ربها في قوله - جل علاه - وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ نَبَأًا فَضَلَّ بِأَجَالِ
آبِي مَعَهُ وَالطَّيْرِ وَأَلَّنَا لَهُ الْحَدِيدَ " (٢) .

على أن ما يلفت الأنظار الى مسألة الجبال ، هو أن الناس
يفعل التقدم الملقى الذ هل قد استطاعوا تمزيق الجبال ، وتفتيت
شرائنها ونقل رملها وحديد ها وكافة ما يتعلق بها حتى أنه لسم
يعد بالامكان القول بأن الجبال ماتزال أوتاداً .

والجواب :

أن هذه افتراضات لم تقم على قواعد مضطربة ، ثم ان الناس
لم ينقلوا من الجبال الا قمماتها المفتتة ، وبالتالي فلا يمكن أن يقال
أنهم نقلوا الجبال ، وانما كل ما يمكن زعمه هو أنهم نقلوا وجسم
الجبيل المفتت ، ولم ينقلوا عمقه الضارب في بطن الأرض ، وبالتالي
فان أفن الجبال يعتبر من أقوى الأدلة على اثبات وجود الله تعالى .

(١) سورة الاسراء الآية رقم ٤٤

(٢) سورة سبا الآية رقم ١٠

ولكن كما قد تناولنا بعض الآفاق فإن هذا ليس معناه الاستقصاء
وانما المراد فتح الباب أمام الدارسين حتى يتطلعوا الى هذه
الأمور آخذين في اعتبارهم ما يمكن توظيفه منها في العصر الحديث
ليكون علم توحيد قائما على النقل المنقول والتأمل في مظاهر الكون
المعجب على أساس أن هذه الآفاق لم تخلو من حكم مودعة فيها
لأنها " أعمال عجز العقلاء عن ادراك الحكم المودعة فيها " (١) .

وهناك أفق غير ما سلف يمكن اجتباره آفاقا كبيرة ، كآفاق الأجرام
السموية والنواهر الجوية ، وأحوال الأتلاك ، وهبوب الرياح ،
وهطول الأمطار ، والبرد والبرق وما كان من هذا القبيل ، وقد
استفاد من النقل المنقول ونال نهاية السلف الصالح ، الذين
كانت " الحقائق الايمانية ، وخصائص التريمة الاسلامية تثل حاجر
الإنسان في تكوين عقلية الفكر المسلم " (٢) وتكفيه من استجلاء الأدلة
القرآنية الكونية بجانب إقامتها على الوجه الأشمل مرطاً .

الى هنا نكون قد انتهينا من عرض الدليل الكوني القرآني لدى
السلف السالم في جانب الآفاق .

(١) الامام الجرجاني / شرح الواقي في علم الكلام / الموقف
الخاص في الالهيات ص ٦ تحقيق د / احمد كمال المهدي /
نشر مكتبة الأزهر .

(٢) الدكتور / فؤاد حسين محمود / مدخل الى الفكر الاسلامي
ص ١٤ مطبعة أخوان نزيق ٨٧ ، ٨٨ .

(٢) في الأنفس :

تمرضنا لذكر الدليل الكوني القرآني في جانب الآفاق ، وها نحن ندلي في جانبه الثاني بدلو وهو جانب الأنفس ، والملاحظ أن هناك فرقاً بين الدليل النفسي (١) في الاستدلال على وجود الله ودليل الأنفس الذي نحن بصدده .

حيث أن أفنى الأنفس ههنا يقوم على وجود الأحوال الطارئة على الشفقة وتقلبها من نقطة الى علقة ثم مضة ، ثم عظماء ولحماء ودما ، كل هذه أحوال طارئة على الأنفس ولا يمكن أن تكون من نفسها ، إنما التأمل فيها والنظر الى النقل القرآني يؤكد أن على أن هذه لا تستطيع إيجاد نفسها ، أو تقلبها في مرادها من غير فاعل حكيم ، من ثم ثبت أنها آيات في الأنفس تقود الى الاقترار بضرورة وجود الله تعالى ، والتصديق بهذا الوجود الالهي .

ونكتفي في هذه المجالة بالوقوف عند هذا الحد من أطروحات الدليل الكوني القرآني عند السلف العالم ومن أراد المزيد فلم مراجمة المصادر التي ذكرت أسفل الصفحات التي مرت نفيها بختام صغير لبحث المسألة وطرق الاستدلال والمعالجة .

(١) يمكن النظر في كتابنا / قيمة الصراع بين الفلسفة الإسلامية وعلم الكلام / الباب الثالث / الدليل النفسي ص ١٦٤ .

الفصل الأول

((أدلة الماتريديّة على اثبات وجود الله تعالى))

قال الامام الايجي وشارحه : " الموقف الخامس في الالهيات وفيه سبعة
مراد ، المراد الأول في الذات وفيه مقاصد ثلاثة :
القصد الأول في اثبات الصانع * "

شرح الموقف الخامس في الالهيات

جعل الامام الايجي كتابه اليواقف شاملا بمسائل كثيرة وقد طبع بشره
البرجاني فاستغرق مجلدات ثمانية جاءت من اولها حتى المحيطة
السادس في أمور عامة ، بينما جاء السابع منها خاصا بالموقف الخامس
في الالهيات على حين كان المجلد الثامن في الموقف السادس وخص
له بالسميات وحيث جئنا الى الموقف الخامس " في الالهيات " فكان
الامام الايجي يقسمه الى مراد سبعة ، كل مراد منها يضم عددا من
القاصد ، بينما كل مقصد اشتمل على عدد من المسالك ويطأ مستوى
كل سلك عددا من المسائل والوجوه .

* في هذا المقصد ذكر الشيخ الايجي أن هنالك مسالك في اثبات
وجود الله تعالى ، منها ما يخص المتكلمين على وجه العموم ، ومنها
ما يخص الفلاسفة ، ومنها ما يشترك فيه فلاسفة الصوفية مع غيرهم
وكلها تدور حول أدلة العقل في اثبات وجود الله ما يجعلنا نفسر
بالحديث فيها مطورا تتلحق بها قبل المسلك الأول نذكر على الخصوص :

قال الامام الايجي " السلك الأول للتكلمين " (١) :

يرى الامام الايجي رحمه الله السلك الأول من سالك اثبات
الصانع خاصا بالتكلمين غير أنه لم يقل من ين التكلمين عناهم ، أهم
مشكلة أهل السنة والجماعة - الأصاغة والماتريديّة أم مشكلة السوفيّة ،
أو مشكلة المعتزلة وهل يقصد تكلمى المتقدمين من ذكرهم - أم
التأخرين ؟

الحق أن عبارة الشيخ قد خلت من الاشارة لتكلمى الماتريديّة ،
نعم قد يفهم ضمنا أنه أدرجهم ضمن تكلمى الأصاغة ، ولكن هذا
غير وارد لما سنعرضه في حينه من ذكر أدلة الماتريديّة على اثبات وجود
الله على النحو الذى سيرد :

× أدلة الماتريديّة على اثبات وجود الله :

يعتبر جمهور الماتريديّة المثل الثانى لجماعة أهل السنة
والجماعة ، وهم أصحاب أبى منصور الماتريدى ، أصحاب بلاد ما وراء
النهر ، وهم فرقة اسلامية ، امتدت أصولها الى الامام الأعظم

(١) الامام أبو منصور الماتريدى / كتاب التوحيد ص ١٠ تحقيق دكتور /
فتح الله غليف / طبعة دار الجامعات المصرية .

أبي حنيفة النعمان ، وثلاميذه من بعده ، وقد حاولت الفرق
الاستدلال على وجود الله - تعالى - وكانت لهم أدلة عديدة نجعلها
فيها يلي :

- (١) الدليل القطري .
- (٢) الدليل الكونى .
- (٣) دليل حدوث الأعيان والأعراض .
- (٤) دليل الامكان .

غير أننا سنلتفت النظر الى أن الدليل القطري والقرآنى الكونى
قد سبقنا الإشارة اليها ، من ثم فسنعنى بدليلي الحدوث والامكان
عند الماتريدية ، حيث قد نبه الشيخ الماتريدى الى أن وجود الله
أصل يعرف به الدين ، وأصل يلجأ اليه الناس عند الحوائج ، من ثم
فضرورة الاحتياج تدفع الى الايمان به - جل علاه - والتصديق فيه ،
يقول الشيخ " لابد من معرفة ما فى الخلق من الحكمة ، أنه لا يجوز
فعل مثله ، وما فيه من الدلالة على من أنشأه ، أو على كونه بنفسه ،
أو حدثاً ، أو قدماً " فيها بنا لتناول الدليلين " الحدوث والامكان " .
ونبدأ بالامكان ، لأنه فيما يبدو أقوىهما عند الماتريدية .

دليل الامكان عند الماتريدية :

الناظر فى مؤلفات الماتريدية يراهم قد وقفوا لدليل الامكان
مرجحين اياه على غيره ، يقول الشيخ البياضى " العالم من السموات

والأرض وغيرهما ممكن ، لأنه مركب متكرر ، وكل ممكن فله علة مؤثرة" (١)
والملاحظ أن الشيخ البهائي ترجم عنه ، تغليب جانب الممكن نسي
ذاته باعتبار أن طبيعة الممكن هي ما يتساوى وجودها ودورها ، فلا
فاذا وجدت على ما هو البادئ من خلق السموات والأرضين ، فلا
شك أن لها موجدًا ، وهذا نزاعه يزول بوجود الأجرام " جرمي
السموات والأرض " على ما هي عليه الآن .

ثم انتقل الشيخ من ذات الممكن إلى صفة من صفاته وهي
التركيب والكرة ، وهما في حد ذاتهما أعراض ، إذن الشيخ أثبت
أولاً: إمكانية الأجسام في ذاتها بدليل وجودها الآن ولا ينكره
الأكابر ، ثم انتقل إلى إثبات الأعراض وأنها حادثة باعتبار أنها
مركبة ومتكررة ، وطالما أن الذات لا تستغني عن أعراضها ، وطالما
أن الأعراض لا تقوم بنفسها ، إذن كل العالم له علة مؤثرة أو جسدت
الذوات من العدم والحقت الأعراض بالجواهر .

والشيخ لم يقف عند مجرد الاستدلال بالإمكان ، وإنما راح
يستشهد بالآيات القرآنية ويقل في نفس الأمر منها ما يؤدي به إلى
غرضه ، ويدعم أدلته سواء كان ذلك على طريقة الإمام الماتريدي
أو على ما فهمه هو ، وهذا نرى أن دليل الإمكان عند الماتريدي
قد تكاملت أجزاؤه التي قام عليها وهي :

(١) الإمام البيهقي / اشارات الغرام من عبارات الإمام ص ٨٢ .

(١) إمكان الجواهر . لأنها وجدت بعد عدم ، وأبرز دليل وجود

الأجرام السماوية والأرضية .

(٢) حدوث الجواهر . حيث أن هذه الجواهر ليست قديمة بدليل

سبق المعدم لها ، فهي حادثه .

(٣) إمكان الأعراض . حيث أحتج الى تركيب الأعراض وتكرها من ثم

فلا تكون الا ممكنة يتساوى فيها الوجود والمعدم .

(٤) حدوث الأعراض . حيث أن الأعراض لازمة للجواهر ، وقد ثبت

حدوث الجواهر ، اذن الأعراض كذلك ، وهذا الدليل بأجزائه

الأربعة يمثل نضجا فكريا لدى طائفة الماتريدية ، ربما استفاد

منهم " الجرجاني " الأئمة حينما هاجم دليل الحدوث وانتقل

الى أن الرجوع الى دليل الامكان أقوى حيث يقول بعد أدلة

المشككين : " ولا يذهب عليك أن ما ذكره تطهّل ورجوع بالآخر

الى اعتبار الامكان وحده والاستدلال به " (١) .

« دليل الحدوث عند الماتريدية :

يرى الماتريدية أن وجود الله - سبحانه وتعالى - كما ثبت

بالدليل القطري ، والكوني ، ودليل الامكان ، فإنه يثبت كذلك

بدليل حدوث الأعيان والأعراض ، ومن ثم فقد جعلوا دليل الحدوث

منقضا الى :

(١) المهد الشريف الجرجاني / مرقم المواقف البوقف الخاص -

الالهيات ص ٩ تحقيق د / احمد المهدي .

أ - حدوث الأعيان .

ب - حدوث الأعراض .

أما حدوث الأعيان ، فيمكن التعرف عليه بالحواس ، والنقل ، والنظر ، التي هي عندهم أسباب علم الخلق ، يرى الشيخ أبو المعين النسفي أن " أسباب العلم للخلق ثلاثة : الحواس الخمس ، والخبر الصادق ، والعقل " (١) وهو نفس ما رده الشيخ أبو منصور - رحمه الله - من أن أدلة الحواس والنقل والنظر - العقل - يمكن أن تقودنا إلى التصديق بحدوث الأعيان - ذوات الأشياء - الجواهر ، يقول الشيخ رحمه الله " الدليل على حدث الأعيان هو : شهادة الوجوه الثلاثة التي ذكرناها من سبل العلم بالأشياء " (٢) .

على أن اثبات حدوث الأعيان بالحواس شاهد ، فالجواهر التي لم تكن موجودة ، ثم وجدت كذوات الأشياء التي تتعرف عليها حينئذ بعد حين ، وتكشف عنها قوانين العلم الفيزيائية ترشدنا إلى التصديق

(١) الامام أبو المعين النسفي / كتاب التمهيد لقواعد التوحيد ص ١١٩ تحقيق جيب الله حسن احمد - دار الطباعة المحمدية بالقاهرة .

(٢) الامام أبو منصور الماتريدي / كتاب التوحيد ص ١١ .

.....

بوجود ذوات لم تكن موجودة ثم أنشأها الله من عدم محض كالتيساروك
والشهب والأطباق الطائرة ، وما يجول بالتقنية الحديثة التي لم تكن
في إطار الحواس ، ثم تعرفت عليها الآن بعد أن وجدت ، من ثم سم
فهي حادثة ، وقس كذلك الأحياء التي أنبتتها النمل المنزل ، والعقل
الصحيح ، ما يؤكد أنها جميعا لم تكن إلا في حيز العدم ، ثم طرأ
عليها الحدث ، فدل ذلك على أنها حادثة ، وأن لها محدثا هو
الله رب العالمين .

والمعلوم أن الماتريديّة ضيقوا بدليل حدوث الجواهر أولا ،
الشك التي كانت تبدو في دليل الحدث عند الأشاعرة ، كما أنهم
أقاموا بنيانه المصدع ، وقد كان جداره يهد أن ينقض حتى جاء
حدث الماتريديّة فأقامه ويبدو أن لسان حال حدوث الأشاعرة يقول :
لو شئت لاتخذت عليه اجرا .

« حدوث الأعراض :

وأما حدوث الأعراض فيقوم عند الماتريديّة على مفهوم الحركة
والسكون والاجتماع والانفراق ، وأن هذه الأمور الاحتكام فيها بقسوم
على الضرورة العقلية التي تنص وجود حركة وسكون في جسم واحد ،
في آن واحد ، واجتماع وانفراق لحال واحدة في آن واحد ، وحيث
أن الحركة والحال والزمان من التلازمات ، وقد ثبت حدوث الحركة
كموض ، فإن السكون والاجتماع والانفراق التي هي عوارض تغير الذات

.....

* الأجسام * وهذه القهريّة ثابتة من حيث أن الجسم يخالف الحركة باعتبار أن الجسم ذات الحركة عرض .

يقول الامام الماتريدي * : * معلوم أن تكون الحركة والسكون والاجتماع والتفرق غير الجسم ، إذ قد يكون جسما متفرقا يجتمع ، ومتحركا يمكن ، فلو كان لنفسه يكون كذا لله لم يكن له عقل ضادات الأحوال على بقاء الجسم بحالة ، وعلى هذا يخرج الفناء والبقاء ، إذ قد يوجد غير باق ولا فان في أوقات فيلزم أن يكون غيره ، وكذلك من أراد بقاء الشيء أو فناءه يقصد الى غير الوجه الذي يقصد بالآخر فثبت أنها غيران يحلان * (١) .

ونحن يدورنا نرى أن دليل الحدوث عند الماتريديّة سواء لأعيان أو الأعراض ينتهي الى إثبات وجود الله ، على ما هي عبارة الشيخ نفسه ، حيث يقول : * الدليل على أن العالم محدثا أنه ثبت حدوثه بما بينا ، وما لا يوجد شيء منه في الشاهد يجتمع بنفسه ويغرق ، ثبت أن ذلك كان بغيره * وهذا الغير هو الذي أحدث العالم وهو الله رب العالمين ، وثبت أن دليل الحدوث والامكان وكذلك دليل الفطرة والدليل الكوني القرآني ، وما تخللها إنما يشمل جده في تناول القضايا المعقدة تقريرا ودفاعا وهو من علامات الفكر الاسلامي لدى المتكلمين عامة وأهل السنة والجماعة ومنهم الماتريديّة خاصة وكان الأولى للشيخ الايجي أن يذكر رأي الماتريديّة بما كما ذكر أدلة المشاعرة وهو أبسط حقوق الماتريديّة .

الفصل الثاني

((أدلة الأئمة على إنبات وجود الله))

المسلك الأول : للمتكلمين : *

* عبارة الشيخ الايجي فيها نوع من التسامح ، لأنها لم تتناول إلا رأى متكلمي الأشاعرة بشكل واسع ، أما الماتريدية فكانت مجرد اشارات ، ولذا فقد تناولت رأى الماتريدية مستقلا عن رأى الأشاعرة ، كما أن العبارة لم تشمل المعتزلة وهم الفرقة التي سبقت أهل السنة والجماعة وكان لها في خدمة العقيدة الاسلامية والدفاع عنها مجهود وافسر ، واثرا امتد فترة طويلة ، ولذلك سألجا الى ذكر أدلة المعتزلة على سبيل الاستقلال أيضا .

كما أن عبارة الشيخ الايجي انصبت على جانب واحد من جوانب الأدلة عند متكلمي أهل السنة والجماعة ، أما كيف ؟ فالجواب : أن ما ذكره الايجي والجرجاني قام على الدليل العقلي وشرحه ، بل وتبنى كل منهما الدفاع عنه وإهمال ما عداه ، والدليل العقلي عندهم انحصر في تقسيم العالم المادى فقط إما إلى جواهر ولما إلى أعراض ، وبمعنى آخر عن القول بأن الخلاف في مفهوم الجواهر ما يزال قائما ، إلا أن حصر الدليل عندهم في الجواهر والأعراض ، والحدوث والامكان ربما يتوهم الناظر أن أمر الأدلة عند الأشاعرة كان هذا الدليل العقلي وليس هناك من دليل غيره .

غير أن هذا الفهم حتما يزول متى عرفنا أن الامام الأشعري - رحمه الله - استخدم الدليل الكونى القرآنى ، كما استخدم الدليل العقلى على أنه كان في استخدام الدليل العقلى يقيده بالنقل مما يدفع السى

.....
الاعتقاد بأن الأسمى نفسه كان مهله للدليل الكونى القرآنى أكرم
من مهله للدليل العقلى الذى عول عليه الأشاعرة فيما بعد . وهذا
يدفعنا الى ذكر مجمل أدلة شكلى الأشاعرة على وجود الله تعالى ،
بأنهم بالدليل الكونى القرآنى نظراً لتوارده فى عبارات الشيوخ
الأسمى نفسه ، فما هى أدلة أهل السنة والجماعة ، والجواب أن :

لأهل السنة والجماعة دليلان أصليان هما :

(١) الدليل الكونى القرآنى .

(٢) الدليل العقلى .

ونظراً لأهمية الدليل الكونى القرآنى ، بجانب العقلى ، سألجأ
إلى ذكر مجمل له ، من كتب الأسمى نفسه ، ومن ثم سأقدم على
غيره من الأدلة . فما هو الدليل الكونى القرآنى .

أولاً : الدليل الكونى القرآنى :

هو ما كانت قد ماتت كلها أو بعضها مقتبسة من النقل المنزلى ، أو
مستتردة به ، هذا فى جانبه القرآنى ، أما فى جانبه الكونى فقاسم
على التأمل فى نظام الكون والكائنات وسميها الحثيث لغاية واحدة ،
والأجرام العلوية والأرضية وما فيها من منافع ، وبالتالى فهذه ناحية
كونية ، ومضى هذا الدليل هو :

أن الكائنات صغيرها وكبيرها تسير لغاية محددة ، وأن نفس
العالم نظاماً عجيباً ، ورتيباً غريباً من عجائب المخلوقات وحكمته

وجودها وفق نظام عام لاتخرج عنه ، مع أنه لا اختيار لها فيه كحركة
النفس والكواكب ، والأرض والجهان ، والانسان باعتبارها نقطة ثم عطفة
ثم صفة ، الى آخر ما فيه ، علما بأن نقطة الانسان لاتنتج حيوانا
ولا العكس .

اذن هذا الدليل الكوني يقوم على " الاستدلال بذوات الأجسام
من علوية وسفلية وصفاتها واختصاص بعضها بجزايا لم توجد في البعض
الآخر ، مع الاشتراك في الجسمية (١) ، وهو اقناعي (٢) ، وقد أرشد
إليه القرآن الكريم بل وأشار في كثير من الآيات من ذلك قوله تعالى :
" إِنِّي فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفَلَاقِ النَّبِيِّ
تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ فَأَخْبَا بِه
الْأَرْضَ بِعَدَمِ مَوْتِهَا كَذَلِكَ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ وَالشَّحَابِ
السُّخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ " (٣) .

(١) الأستاذ الشيخ / محمود أبو دقيفة : القول السديد في علم
التوحيد ج ١ ص ٢٩٤ تحقيق وتعليق الأستاذ الدكتور / عوض الله
حجازي ط مجمع البحوث الإسلامية .

(٢) يرى الأستاذ الدكتور / عوض الله حجازي أنه اقناعي وذلك " لأن
مقدّماته ليست يقينية ، بل تحتمل أكثر من معنى ، ففسى الدليل
اقناعيا " لهذا الغرض هامش القول السديد ج ١ ص ١٩٤ .

(٣) سورة البقرة الآية رقم ١٦٤ .

وقوله تعالى: "إِن يَشَاءِ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ اللَّيْلَ
وَالنَّهَارَ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى
جُنُوبِهِمْ يَتَذَكَّرُونَ يَخْلُقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِمَا خَلَقْتَ هَذَا بَالِغًا
سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ" (١) .

ومن ينظر في مثل هذه الآية القرآنية الكريمة ، ثم يتابع النظام
الكوني العجيب ، فلا شك أنه سوف يفتح حاشيا ، " ولا يسمعه الا أن
يعتقد أن لها موقدا حكيما مختارا في تصوره قديما ، منزها عن كل
نفس " (٢) . وكون هذا الدليل من السهولة بمكان فقد استفاد به السلف
الصالح " (٣) . وضوان الله عليهم أجمعين ، كما استرشد به أهل السنة
والجماعة ، أشاعرة وماتريدية ، وما ذلك إلا لأنه دليل قرآني من حيث
إنه كلام الله ، وكوني من حيث أنه يستدل فيه على الله بنظام الكون
الذي خلقه الله .

بل إن الامام الأشعري نفسه قد استدل به ، واستخدمه على
نطاق واسع ، حتى في اجابة الأسئلة التي كانت توجه له ، أو الاعتراضات
التي كانت تروى عليه من ذلك قوله :
" إن سأل سائل فقال : ما الدليل على أن للخلق ضائعا صنعه
وهدوا دبره ؟ قبل له : الدليل على ذلك أن الانسان الذي هو

(١) سورة آل عمران الآيات ١٩٠ - ١٩١

(٢) الشيخ / محمود أبو دقيقه - القول السديد ج ١ ص ١٩٩
(٣) مبحث الاشارة الى أدلة السلف الصالح فليرجع اليها من شاء .

في غاية الكمال والتمام كان نقطة ، ثم علقه ، ثم لحما ودما وعظما ،
وقد علمنا انه لم ينقل نفسه من حال إلى حال ، لأننا نراه في حال
كأله وقوته ، وشام عقله ، لا يقدر أن يحدث لنفسه سمعا ولا بصيرا
ولا أن يخلق لنفسه جارحة ٠٠٠٠ فدل ما وصفناه على أنه ليس هو
الذي ينقل نفسه في هذه الأحوال ، وأن له ناقلا ينقله من حال إلى
حال ، ودبره على ما هو عليه * (١) .

وأي ناظر للدليل الكوني القرآني لدى الامام الأشعري ، يراه
مثلا فيما سلف من عبارة ، ولولا خشية الاغالة لنقلت من نصـ
الأشعري ما يؤكد أن الدليل النقلى عنده كان أكثر حسما وقسوة ،
وأحب إلى قلبه من أدلة فهمها الجدل على أعده ، والغريب أن من
ينسبون إلى الأشعرية يخضون العين عن هذا الدليل رغم دلالاته
وسرته في الاقتناع ، وسهولة تناوله وتماطيه ، بل إن الأدلة العلمية
اليوم تجد لها سندا عنده ، ومكنا عليه .

من ثم . يمكن القول : بأن الشيخ الأشعري : استدل بتطور
خلق الانسان وأحواله من نقطة إلى علقه مقتبسا دليل من النقل المنزل
في القرآن الكريم والحديث الشريف ، بحيث يمكن اعتبار دليله هذا من
الأدلة القرآنية التي يمكن اعتبارها في ذات الوقت أدلة كونية أقيمت

(١) الامام أبو الحسن الأشعري : اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع
ص ١٧ ، ١٨ تحقيق د / حمودة غرابية ط مطبعة مصر الأولى ١٩٥٥

فقد ماتت من القرآن الكريم ، فهي أدلة كونه قرآنية (١) معا .

فمن اقتباسه من القرآن الكريم قوله تعالى : " وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ صَلَافَتَيْنِ طَيِّبَتَيْنِ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نَظْفًا قَرِيبًا ثُمَّ خَلَقْنَا النَّفْثَةَ عَظْمًا وَخَلَقْنَا الْحَلَقَ نَضْفَةً خَلَقْنَا النَّفْثَةَ عَظْمًا ثُمَّ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ خَلْقًا آخَرَ تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ " (٢) .

ولا شك أن الخلق الآخر مبين . للخلق الأول مائة ما أبعد ما حيث جعله حيوانا وكان جادا ، وثالثا وكان أبكم ، وسبعيا وكان أصم ، وسبعيا وكان أكمه ، وأودع ظاهره وباطنه بل كل عضو من أعضائه وكل جزء من أجزائه عجائب وفرائب لا تدرك بوصف الواصف ، ولا تبلغ بشرح الشارح . (٣) .

وهل خرج استدلال الأعمى عن هذا السياق القرآني الكريم في شرح أمر كوني يا علما . الأشعرية ، ومن ينسبون إليها حتى يسهل هذا الدليل إلى هذا الحد من الإهمال ، رغم قوته وصلابته وقبوله ووجاهته ؟ ان هذا أمر عجيب .

(١) استفاد الامام الرازي من هذا الدليل الكبير ، بل إن الناظر في كتاب الرازي : أسرار التنزيل وأنوار التأويل يراه قد استخدمه بشكل واضح .

(٢) سورة المؤمنون الآيات ١٢ : ١٤ .

(٣) الدكتور / سيد أحمد رمضان السير - الزام القرآن للماديين والمليين - ١٦ .

.....
ومن اقتباسه من السنة النبوية المطهرة قول النبي محمد صلى
الله عليه وسلم وهو الصادق الصدوق * ان أحدكم يجمع خلقه فـنـسـي
بطن أمه أربعين يوماً نطفة ، ثم أربعين يوماً علقة ، ثم أربعين يوماً
ضغطة ، ثم ينفخ فيه الروح ، ثم يهرطلك بكافية أربع كلمات ، ورسمة
وأجله ، وعلمه ، وشئى أو سعيد * (١) .

على أن الدارس النصف لأفكار الامام ابن الحسن الأشعري فـي
اثباته لوجود الله تعالى ، يمكن القول بأن الرجل كان سلفاً فـي
استدلاله على وجود الله ، وأنه لجأ الى الدليل النقلى كما كان السلف
الصالح يلجأون اليه ، وأن اتهام الامام ابن تيمية للأشعري بانتهاجه
النسج العقلى شجاءة لا دليل النقلى ، لا يقوم متى بدا لنا ما فـي
كتب الأشعري من استخدام للدليل النقلى شتاً ونهماً ، على ما سلك
بيانه .

بل ان الأشعري - رحمه الله - فـي كثير من مسائل العقيدة تراه
ملتزماً بالنس لا يستدل إلا به ، وربما جاءت معه دلالة اللغة ، وأن رمى
دليلاً فيها رأيه فـي القضاء والقدر - وهما من المسائل المهمة فـي
العقيدة الاسلامية - لأنها تتعلق من ناحية بأفعال الله تعالى ، وتعلق

(١) الحديث متفق عليه ، وهو حديث طويل وربما ذكرته بشماه فـي موضع
آخر من هذا الكتاب لكن فيما ذكر كفاية على ما نحن بهدد بيانه .

.....

من ناحية أخرى بأفعال المخلوقين ، حيث ترى الامام الأئمة قد نقل وجوه اللغة في المسألة ، ثم نقل الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تشرح معنى القضاء ومعنى القدر* (١) ولم يزد عليهما شيئاً حتى انك تلمسه بكلتا يديك فوضا الأمر لله .

أجل جاء من الأشاعرة بعده رجال وجدوا الحاجة ماسة إلى تناول هذه المسائل بناحية عقلية فاستخدموا الملكات العقلية ربما بجوار النقل المنزل ، أو بعيداً عنه ، لكن لم يكن هذا التناول قد مارسه الأئمة حتى ينسب اليه ، انما تجب نسبته إلى متأخري الأشاعرة ومثقفهم ، ومن ثم . يمكن اعتبار أبي الحسن الأئمة من استدلال بالنقل على أوسع صوره في أمر وجود الله تعالى وإثباته ، أو هو - على أقل تقدير - استدلال بالدليل الكوني القرآني على إثبات وجود الله تعالى .

الثاني : الدليل العقلي :

وهو عبارة عن " الاستدلال بالبراهين التي هي اليقينيات المنتجة لليقين وهي المعروفة في المنطق بالبرهان ، الذي هو

(١) لمن أراد المزيد الرجوع إلى كتابنا " الايمان بالغيب وأثره على الفكر الاسلامي - الباب الثاني - الفصل الخامس .

قول مؤلف من مقدمات يقينية لا تحتاج يقين ، وهذا هو المسمى بالدليل العقلي " (١) .

ويقوم هذا الدليل عند المتكلمين على تقسيم العالم قسمين هما :
(١) الجواهر .
(٢) الأعراض .

ثم يعودون الى اثبات حدوث الجواهر ، وحدث الأعراض ، حتى إذا انتهى بهم المطاف من الحدوث وجدتهم يسارعون الى الامكان . حيث يفسر كل من الجواهر والأعراض الى : امكان الجواهر ، وامكان الأعراض وبالتالي فان الدليل العقلي يضم دليلين في ختايها هما :

(١) دليل الحدوث :

- أ - حدوث الجواهر .
- ب - حدوث الأعراض .

(٢) دليل الامكان :

- أ - امكان الجواهر .
- ب - امكان الأعراض .

محسن بنا أن نعرف كلا من الدليلين ، قبل السير في عرض أجزائهما على وجه التفصيل ، فما تعريف كل منهما ؟

(١) الشيخ / محمود أبو دقبة - القول المديد في علم التوحيد ص ١٩٤ .

أولا : دليل الحدث :

عرف بأنه " عبارة عن كون الوجود مسبوقا بالعدم " (١) ولكن لا أهمل الى عموم هذا التعريف ، لأن الوجود والعدم في علم الله مقدران ، مخلوقان ثابتان ، هذا في علم الله ، وربما استقول بقول الله تعالى " الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ " (٢) إذن الوجود ليس مسبوقا بالعدم من هذه الناحية - تساوى الوجود والعدم في علم الله - لأن الأعدام مقدرة كالوجود تماما بتمام .

انما يقبل هذا التعريف بمعنى فيه يتعلق بالوجود الفعلي المعنى في عالم الواقع ، فلا شك أنه لم يكن ، ثم كان ، أي كان معدوما بالنظر الى ذاته ، ثم أوجده الله تعالى على الشكل المائل المتناهد ، وبالم نشاهد ، وعلى هذه الناحية يكون التعريف لدليل الحدث على النحو السالف مقبولا .

ثانيا : دليل الامكان :

عرف دليل الامكان بأنه " عبارة عن كون الشيء في نفسه ، بحيث لا يمتنع وجوده ولا عدمه امتناعا واجبا ذاتيا " (٣) .

(١) الامام الفخر الرازي - الأربعين في أصول الدين ص ١٠١ تحقيق د / أحمد حجازي السقا ط الكليات الأزهرية بالقاهرة .

(٢) سورة الملوك الآية رقم ٢

(٣) الامام الفخر الرازي - الأربعين في أصول الدين ج ١ ص ١٠١ .

ويؤدى هذا الدليل هو: أن الشيء الموصوف بأنه ممكن لا يوجد
- إذا كان معدوما - إلا بوجود مرجح وجوده على عدمه ، ولا يعدم
- إذا كان موجودا - إلا بعدم مرجح عدمه على وجوده ، لأن تعريف
الممكن هو ما تساوى وجوده مع عدمه ، وكلاهما فى هذا التساوى
- التساوى - سواء فلا بد من مغلب يجعل كافة الوجود مشاغل بكافة
العدم ، أو العكس . وسأعرب مثالا :

العالم المنصرى الذى هو موجود الآن على النحو البادى ، والذى
يقدر عمره فرضا بملايين السنين (١) ، خلقه الله تعالى وجعله موجودا
على ما هو عليه الآن ، ومن ثم فهو موجود حتى يوم القيامة .

حتى إذا جاءت الساعة ، وانهدم الكون الذى نعرفه ، وتحول إلى
العدم ، فلا شك أنه كان موجودا ثم انعدم ، والمغلا من التدينين
على أنه فى وجوده احتاج إلى موجد هو الله تعالى ، وفى عدمه محتاج
إلى مرجح لعدمه على وجوده هو الله تعالى . الذى أعده بعد وجوده

(١) نظرية تقدير عمر للكون غير مقبولة عندى . لأنها تقوم على مجرد الفرض
وال تخمين فى أمر غيبى ، قطع الله تعالى عليهم ولا يبيهم فيه فقال
تعالى : مَا أَشْهَدُ بِهِمْ خَلْقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنْفُسِهِمْ وَمَا
كُنْتُ بِمُحِيطٍ بِالْمُؤَلِّمِينَ عَنْهُمْ .

من كتم . فإن دليل الامكان منصب على المرجح للمعدم على الوجود
أو العكس في جانب الممكن ، وهو الله سبحانه وتعالى ، وهو ظاهر
القوة في دلالة على بيان الاحتياج بعكس الحدوث فإن فيه من الضعف
ما لا يجدى معه القول في اثباته المطلوب بما مر .

غير أن العالم العنصري إما جواهر ، وإما أعراض هو الفصل بين
الأعراض والجواهر ، إنما هو فصل ذهني فقط ، لأن المكرر في كتب
العلم ، والمكرر في الأفهام استحالة وجود الجواهر بدون أعراضها
اللازمة لها ، ومن كتم دليل الامكان يتم فيه الفصل الذهني بين
الجواهر والأعراض فيقال :

أ - امكان الجواهر .

ب - امكان الأعراض .

ثم يستدل على امكان كل منهما منفصلا ، وحاجة كل منهما إلى
الآخر عند الاجتماع ، فنثبت الحاجة بينهما ، كما ثبتت حاجة كل منهما
في ابراز وجوده على غلة انتهت إلى الواجب الوجود وهو الله سبحانه
وتعالى .

« قد علمت أن العالم (١) ، أما جوهر (٢) ، وأما عرض (٣) »
وقد يستدل على اثبات الصانع بكل واحد منهما . »

(١) يقصد العالم المنصري ، والاقهناك عوالم لا يعلمها إلا الله
ولا يمكن وصفها بأنها جواهر أو أعراض ، كالعرش والكرسي ،
والقلم ، وملك الرحمن ، وأم الكتاب ، وعلم الكتاب ، واللوح
المحفوظ ، وغيرها مما يجب التفويض في حقيقتها إلى أمر الله
وعلمه .

(٢) الحواهر تنقسم إلى .

- أ - جواهر بسيطة .
- ب - جواهر مركبة .
- ج - جواهر مادية .
- د - جواهر روحانية .

ويعرف الجوهر عموماً بأنه : ما يشغل حيزاً من الفراغ ، أو يحل في
غيره ، كالجواهر المركبة من أجزاء فإنها تشغل أحيانا من الفراغ ،
وكالروح ، ما يعرف فإنها جواهر لينة روحانية تحل في غيرها .

ويعرف الجوهر أيضاً بأنه : ما يقوم بنفسه ، سواء كان بسيطاً
أو مركباً ، أو لطيفاً أو روحانياً ، والملاحظ أن هذه التعريفات
تقريبية ، يمكن التعامل معها على هذه الناحية .

(٣) الأعراض : جمع عرض ، ويعرف بأنه ما يقوم بغيره ، كالألوان
والاجتماع والافتراق ، والحركة والسكون فكلها أعراض تقوم بغيرها
ولا تقوم بنفسها ، ومعنى عدم قيامها بنفسها ، أنها لا تستقل

.....
بذاتها حتى يحكم عليها استقلالاً أو منفردة ، وإنما لابد لها من
محل يقوم بها فتلحقه ، فضلاً الألوان : من بياض وسواد ، وحمرة
واصفرار ، لا يمكن تصور اللون منفصلاً عن المادة التي تجعله مرئياً
حتى يحكم عليه بأنه أسود أو أبيض أو خلاته ، ولا يكون تصويره منفصلاً
إلا في الله من فقط ، وللأعراض أحكام كثيرة لسنا بصدده ذكرها
ههنا " (١) .

* في العبارة صيغة من صيغ التأكيد في قوله : وقد يستدل على
اثبات الصانع : لأنّ قد هنا للتأكيد والتحقيق باعتبار أن الدليل
العقلي أحد الأدلة القوية على اثبات وجود الله تعالى ، ولو قال :
يستدل من غير ذكر لفظ قد لكان المقصود من عبارته أن هذا الدليل
الوارد المتمثل في حدوث العالم هو الدليل الوحيد . من ثمّ نبه
الشيخ إلى هذا المقصد في عبارته السالفة .

(١) خص الإمام الأيجي الموقف الثالث من كتابه المواقف بالحدث عن
الأعراض شغل مقدمة وخمسة مراصد وهو من أطول مواقف الكتاب
وقد مه الأيجي في الحدث عن الجواهر حيث جعل الموقف الرابع
في الجواهر ، فليرجع إليها من شاء ، حيث أن فيها فائدة كبيرة
وبخاصة في الكتاب ذي الشرح والحواشي والتقارير .

أما بإمكانه أن يحدثه في بناء على أن علة الحاجة عدمه في إمكان
الحدوث وحده في أو الامكان مع الحدوث شرطاً في أو شرطاً ، فهذه
وجوه أربعة .

١- قصد الشيخ بيان وجه الاستدلال بجواهر العالم أو أعراضه ، وأنه
يمكن الاستدلال بكل واحد منهما - الجواهر أو الأعراض - على اثبات
وجود الخالق الباري جل علاه ، إما بدليل الامكان ، وإما بدليل
الحدوث بحيث يكون الأمر قائماً على :

أ - إمكان الجواهر .

ب - إمكان الأعراض .

٢- أ - حدوث الجواهر .

ب - حدوث الأعراض .

٢-٢ يقصد عند المتكلمين الذين غابهم ، من أن العلة قائمة في احتياج
العالم ، إما إلى محدث يحدثه حيث يخرج من العدم إلى الوجود ، وإما
إلى موجد يوجد ، فيرجع جانب الوجود فيه على جانب العدم ، باعتبار
أن الجواهر وحدها يقع لها التغير من شيء فهي حادثة ، وكذلك الأعراض
حيث إنها لا تبقى وإنما تنزل بالتالي فهي متغيرة ، والتغير بدليل
الحدوث . فنثبت أن العالم متغير ، وكل متغير حادث ، وكل حادث لابد
له من محدث ، إذن العالم له محدث هو الله رب العالمين . هذا فسي
علة الحدوث .

.....
« - أما في الامكان فالعلة أكثر وضوحا ، لأنه سبق القول بأن العالم
ممكن من حيث إن الوجود ينقسم الى واجب وممكن ، والواجب هو
الله رب العالمين ، أما الممكن فهو العالم ، وحيث أن من أخس
صفات الممكن هو عدم ترجع وجوده على ذاته ، إنما لا بد له
من مرجع خارج عن ذاته ، ولا يكون أحد الممكنات ، والارجع الأمر
الى هذه الممكنات التي استند الممكن في وجوده اليها .

من ثم . فقد بطل اسناد اليجاد الى أي من الممكنات ، وثبت
استناد جميعها الى موجد واحد أوجدها من العدم ، هو الله رب
العالمين ، والملاحظ أن علة الحاجة في دليل الامكان أقوى من
بيانها في علة الحدوث ، أما لماذا ؟ فلما يلي ؟ .

أولا : أن دليل الحدوث يبنى أساسا على تغير الأعراض ، فثبت
التصديق بأن الأعراض متغيرة ، وثبت أنها حادثة ، فقد ثبتت
حدوث الجواهر التي لا تنفك عنها ، وبناء على هذا تكون الجواهر
والأعراض حادثة .

ولكن هذه النتيجة غير لامة إلا أنه ستم شامها ، لأن هناك
من يمنع تغير الأعراض ، وبالتالي لا يتر كبتها حادثة ، ولا يـ
نتائجها ، كما أن مسألة عدم انفكاك الجواهر عن أعراضها أمر قائم
على مجرد القرض ، كما أن انفصالها أمر قائم على القرض العكس
وهذا من نقاط الضعف في الدليل .

ثانياً : أن الأعراض مروج ، والجواهر أصول ، لأن ما يقوم بنفسه أصل ،
كما ما يقوم بغيره فرع ، إذ لولا الأصل - الجواهر - ما كان القصر
- الأعراض - ، وعلى فرض اثبات حدوث الأعراض ، فإن هذا الحكم لا يلزم
الجواهر ، لأنه ليس من المعقول إثبات حكم على الأصل لمجرد ثبوته على
الفرع ، وهذه من نقاط الضعف في الدليل أيضاً .

ثالثاً : مبنى هذا الدليل على تبدل أحوال الأعراض ، وتبدل الأحوال
غير مسلم فكيف يدعى ثبوت حكم لم يتل الخلق أو جملة قبول ليدعى
التنازع فيه .

رابعاً : اعتبار الجواهر ذوات أمر مسلم ، لأنها تقوم بنفسها واختبار
الأعراض من ملازمات الجواهر يعنى صفات لها أمر محل تنازع . ومن ثم
فلا يثبت حكم في أن الجواهر حادثة ، لمجرد أن صفاتها الملازمة لها
حادثة .

لذلك هاجم الامام الفناى دليل الحدث لما سبق بيانه ، وحكى
القول فيه ثم رده فقال : " انما اخبر المتكلمون بالحدث بناء على أن
دليل الصانع ، وهو العالم حادث ، أو على أن الصانع مختار قد هم
ولا يستند اليه القديم " ولم يوافق الفناى المتكلمين في أن علة الحاجة
هي الحدث وحده ، أو الامكان مع الحدث ، وانما ركز على أن المناسب
لعلة الحاجة هو الامكان الذي يختص فيه أمر الممكن ، واحتياجه الى
وجود مرجح لوجوده على عدمه ضرورة .

يقول الشيخ الفنارى عن علة الحاجة : " وعلتها عند قدسها
المتكلمين هو الحدث أو الامكان مع الحدث ، وعند متأخريهم كالحكاية
هو الامكان ، وهو الحق ، لأن الأصل في الحاجة الى العلة هو
الترجح بلا ترجيح ، والممكن لما لم يقتض وجوده لذاته احتياج في وجوده
الى علة مرجحة ضرورة ، وإن كان قد يما كصفات الباري عند أهل السنة " .

وليس الفنارى وحده الذى أشار الى ضعف دليل الحدث ، ففى
اثبات وجود الله سبحانه وتعالى ، بل أن الامام الشريف الجرجانى
قد تَوَّه الى ذلك ، وقدم عبارة جيدة تؤدى الى أن دليل الامكان هو
المستترى الدلالة ههنا أما الحدث فلا : قال الجرجانى : " ولا يذهب
عليك أن ما ذكره تطويل يرجع بالآخرة الى اعتبار الامكان وحده والاعتناء لـ
به " (٢) على اثبات وجود الله تعالى .

(١) الامام الفنارى - حاشية الفنارى - شرح المواقيت ج ٣ ص ٢ الهامش
(٢) شرح المواقيت ص ٢ تحقيق د / احمد المهدي .

الأول : الاستدلال بحدوث الجواهر . قبل هذه طريقة الخليل صلوات الرحمن وسلامه عليه حيث قال : **لَا أُحِبُّ الْآيِلِينَ** *

* الوجه الأول من الوجوه الأربعة التي ذكرها الأيجي والجرجاني هو الاستدلال بحدوث الجواهر مطلقا ، سواء منها الجوهر الجسم ، وهو الذي يقبل الانقسام الى أجزاءه ، أو الجوهر الفرد ، وهو الذي لا يقبل الانقسام بوجه من الوجوه .

ثم ذكر الشيخ الجرجاني - على لغة التضعيف - أن هذا الوجه مثل في طريقة الخليل إبراهيم عليه السلام في قوله تعالى : **فَلَمَّا جَنَّ عَلَى اللَّيْلِ رَأَوْا كَوْكَبًا قَالُوا هَذَا رَبُّنَا فَلَمَّا أَفَلَ قَالُوا لَا أُحِبُّ الْآيِلِينَ** **فَلَمَّا رَأَوْا الْقَمَرَ بَازِعًا قَالُوا هَذَا رَبُّنَا فَلَمَّا أَفَلَ قَالُوا لَيْسَ لَهُ بَهْدٌ مِنْ رَبِّهِ لَآكُونُ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ** **فَلَمَّا رَأَوْا الشَّمْسَ بَازِعَةً قَالُوا هَذَا رَبُّنَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالُوا يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ** **إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ** (١) .

ولكن يبدو أن خليل الرحمن لم يكن يقصد الاستدلال بحدوث الجواهر ، لأنه نبي فلا طريق له نحو الدليل العقلي الا في الحاجة فقط ، وطريق الحاجة ههنا يبين في أنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يريد توجيه قومه الى مسألة نفع الأصنام حتى محمد ، أو عدم نفعها ، وذلك مما يمكن فهمه من سياق الآيات القرآنية سالفة الذكر وغيرها من الآيات التي تحدثت عن موقف خليل الرحمن إبراهيم عليه السلام وقومه .

(١) سورة الأنعام الآيات ٧٦ - ٧٩ .

حتى لكانه يريد أن يقول لهم : " هذا حال الشمس والقمر والكواكب ، وفيهين شئ " من النفع ظاهر ، فكيف حال الصنم من شجر أو مدر ، أو معدن ، أو لحام ؟ (١) ومع هذا فإن الفطرة السليمة والمقل اللامح يدرك أن ما فيه النفع أولى بالحب وما فيه ضرر أو لئس باليغنى . من ثم فلا يمكن اعتبار موقف خليل الرحمن ترجحه للدليل الذي ذكره الأيجي والجرجاني ، كما تعتبر صورة وقف بها إبراهيم بين قومه ، لما سلف بيانه .

كما أن خليل عليه وعلى نهينا أفضل الصلاة وأتم التسليم ، ليس يمكن بحرف هذه الألفاظ والمصطلحات ، كلفظ الاستدلال ولفظ الحدوث ولنظ الجواهر ، أو الأعراض ، لأن هذه المصطلحات لم تكن قد دخلت إلى ثقافة العرب ، ولم تكن قد نزلت إلى دائرة استخدامها عند هبهم ، وبالتالي فلا استدلال لسيدنا إبراهيم قائم على إثبات المنفعة التي تأتي وتزول ، ولا يستحق صاحبها أن يعبد ، لأنها منفعة وقتية ، بدليل أنها لا تبقى فترة طويلة ، إنما تستغرق وقتاً قصيراً ، ثم تزول ، فإذا قورنت بما لا منفعة فيه أصلاً كالأصنام والأوثان ، فإن صاحب المعقل يقرر أنه ما دام لم يعبد ما فيه منفعة قليلة ، فما ليس فيه منفعة —ة أولى بهجره .

(١) الدكتور / محمد محمود حجازي - التفسير الواضح ج ٩ ص ٧٣

ط ١٠ سنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م دار التفسير للطبع والنشر بالقاهرة .

وهو أن العالم الجوهرى : أى التحيز بالذات حادث ، كما سر ،
وكل حادث فله محدث ، كما تشهد به بديهية العقل ، فإن من رأى
بناءً ربيعاً حادثاً ، جزم بأن له بانياً . »

« قرر الشيخان - الأيجى والجرجانى - أن العالم الجوهرى حادث
لكن ما وجه حدسه ؟ الجواب : أنه التغير ، لأن هذا العالم - سم
الجوهرى مركب من أجزاء ، وبالتالي فالعالم محتاج إلى أجزاء - سم
وأجزاء محتاجة لمن يركبها ، ومن ثم فله محدث تغير ، وكل شئفسر
حادث ، وظننا أن هذه المقدمة مسلمة ، ثم قررا المقدمة الثانية وهى
وكل حادث فله محدث ، كما تشهد به بديهية العقل ، وليس الأمر كذلك
فى كل أحواله ، لأن هناك بديهيات لا يجادل فيها عاقل ، وأمور
تشبه البديهيات وليست منها . »

لذلك لجأ الشيخ الجرجانى إلى الشرع فقال : فإن من رأى بناءً
ربيعاً حادثاً ، جزم بأن له بانياً " ولو كانت هذه المقدمة بديهية لسا
لجأ الجرجانى نفسه إلى الاستدلال عليها ، إذن هى مقدمة
استدلالية ، وليست بديهية كما ادعى والفرق ظاهر . »

لأن القضايا البديهية تدرك من غير نظر وكسب واستدلال ، ككون
الكل أكبر من أى جزء من أجزائه مثلاً ، أما كون العالم حادث فليست
الآنظرية ، كما أن المقدمة الثانية وهى " كل حادث فله محدث " يمكن
اعتبارها بديهية متى سلم بموضوعها وصدقته مع محمولها وكل حادث ، لكن
عند من لم يسلم بها ، فالأمر يحتاج لإقامة دليل له على لفظ الحوادث ،

ومعنى الحادث ، وشبهه علاقة لفظ حادث بدلالته ، وذلك أسير
يحتاج الى نظر واستدلال عليه .

وقد رجح الامام الرازي القول بأن هذه المقدمة " وكل حادث
فله محدث - بديهية وفطرية حيث قال : " ان العلم بها مركز نفس
فطرة طبع الصبيان ، فانك اذا ألممت وجه الصبي من حيث لا يسرك ،
وقلت له : حصلت هذه اللطخة من غير فاعل البتة ، لا يصدقك ، بل في
فطرة البهائم ، فان الحمار اذا أحس بصوت الخشبة فزع ، لأنه تفسر
في فطرته أن حصول صوت الخشبة بدون الخشبة محال (١) .

وفي الاتجاه المعاصر مدارس توى أن هذا ليس فطرياً ، في غل
التقدم العلمي الهائل ، والتوقعات التي يتميز بها هذا العصر كما
الحيوان وصوت الخشبة فذلك راجع لسألة الارتباط الشرطي كما هو
كما هو تجربة باخلسوف ، ولذلك مالوا الى أنها ليست بديهية وان كانت
فطرية ، وان كت أميل الى رأى الامام الفخر الرازي على ما ذكره الشيخ
الأمير .

لكن أى وجه للدلالة يمكن الأخذ به حتى يصير العالم حادساً ،
والا على ضرورة وجود محدث له ، وهو الله سبحانه وتعالى ؟

(١) الشيخ محمد الأمير - حاشية محمد الأمير على مرجع عبدالسلام
على جوهرة التوحيد ص ٦٠ .

.....
الجواب : أن الامام الباجوري أحد محقق الأشاعرة تحدث عن وجه الدلالة (١) الذي به يستدل على ضرورة اثبات وجود الله تعالى وبين أنه أحد وجوه أربعة هي :

(١) الامكان : كان يقول المجيب لسأله عن وجه الدلالة : " هذه المخلوقات مكتبة " ، وكل يمكن لا بد له من موجد ، هذا إن اختار أن جهة الدلالة الامكان .

(٢) الوجود بعد عدم : لأن هذه " المخلوقات موجودة بعد عدم ، وكل موجود بعد عدم لا بد له من موجد " (٢) .

(٣) الامكان على أن الوجود بعد عدم شرطه .

(٤) الامكان على أن الوجود بعد عدم شرطه .

ومجملها هو القول بأن " هذه المخلوقات مكتبة حادثة ، وكل من كان كذلك لا بد له من موجد ، فهذه المخلوقات لا بد لها من موجد " (٣) .

(١) المقصود بوجه الدلالة ههنا ، يعنى الوجه أو الناحية التي يستدل على وجود الله تعالى بها .

(٢) الامام الشيخ / ابراهيم الباجوري - حاشية تحقيق المقام على كفاية العوام فيما يجب عليهم من علم الكلام ص ١٦ ط الدليس الأخيرة سنة ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م .
(٣) المصدر السابق ص ١٦ .

وذهب أكثر مشايخ المعتزلة ، الى أن هذه المقدمة استدلالية ،
واستدلوا عليها . *

اذن هذه المقدمة التي ذكرها الشيخ الایجی والباقری ليست
بدهية ، على النحو الذي سلف وانما هي استدلالية ، فاقول بأن
العالم حادث ، لما مر ، وكل حادث فله محدث ، لاشك أنها
استدلالية لا بد من إقامة الحجة عليها سواء بالنسبة للمقلد أو غيره .

* نعم . سلك المعتزلة سلك الاستدلال على هذه المقدمة الثانية
وكل حادث فله محدث ، وإن لم يكن استدلالاً لجمهورهم إلا أنهم
استدلوا لأكثر مشايخهم الذين يعتد بهم ، ولو كانت بديهية لما
احتاجت الى استدلال عليها لا عند العوام ، ولا عند العلماء ، وقد
اتخذ استدلال المعتزلة عليها نطتين من أنماط البحث العلمي هما :

(١) الأفعال الإنسانية :

ومجمل هذه الناحية أن كل امرئ منّا يساعد في نفسه أن أفعاله
لم تكن ثم كانت ، وبالتالي فهي محدثة ومحتاجة الى الفاعل الذي
يحدثها ، وهذه مسألة تقع من الناس جميعاً موقع القبول والاستدلال
عليها لئلا كانوا مهززين ، فكذلك الجواهر النشئة في الكون مثله له
كله ، فهي كذلك محدثة ، وبالتالي فالعالم كله محدث ، لأن علّة
الاحتياج بين أفعالنا التي لم تكن ثم كانت ، والعالم المنصري الذي
لم تكن أجزاؤه موجودة ثم وجدت هي الاحتياج للفاعل ، وهي علّة
مشتركة بين الجواهر التي يتكون منها العالم ، وبين الأفعال الإنسانية
فثبت أنها جميعاً محتاجة .

: تارة بأن أفعالنا محدثة ومحتاجة الى الفاعل لحدوثها ، فكذا
للجواهر المحدثة لأن غلة الاحتياج مشتركة .
وأخرى : بأن الحادث قد اتصف بالوجود بعد المدم ، فهو
قابل لها ، فيكون ممكنا ، وكل ممكن يحتاج في ترجيح وجوده على
عدمه الى مؤثر كما جلت في الأمر العامة . *

الثاني : الاستدلال بإمكانها ، وهو أن العالم الجوهري ممكن ،
لأنه مركب من الجواهر *

« (٢) اتصف الحادث بالوجود بعد المدم :
لاشك أن الحادث الذي كان لم يكن موجودا ، ثم اتصف
بالوجود بعد المدم ، فهو - الحادث - قابل لها - للوجود
والمدم - فيكون ممكنا ، وكل ممكن يحتاج في ترجيح وجوده على
عدمه الى مؤثر يخرج من المدم الى الوجود .

« اذن انتهى بيان الوجه الأول من الوجوه الأربعة ، التي يستدل
بها المتكلمون على إثبات وجود الله تبارك وتعالى ، صحتون به
الاستدلال بحدوث الجواهر ، وقد بان لك الوجودان من الهندسة
الثانية ، وانتهى الأمر الى أن الامام الابن والجرجاني يعتبرانها
بدهية ، على حين يراها أكثر ممنهج الممتزلة استدلالية .

« شرع الامامان في عرض الوجه الثاني ، وهو الاستدلال بإمكان
الجواهر - بعد أن فرغ من الاستدلال بحدوثها - فيبين أن العالم
الجوهري المركب من الجواهر ممكن ، لأنه يتساوى فيه الوجود والمدم
لكن من ناحية أخرى هو ممكن لأنه مركب من جواهر ثم شرع في ذكر

أنواع الجواهر على النحو التالي :

(١) الجواهر الفردة : هي التي يتركب منها الجسم ، وكان عبارة الشيخ : أن العالم الجوهري أن كان جسما فهو مركب من جواهر فردة ، تكون هي اللبنات التي يتركب منها . باعتبار أنها المواد الأولية في تكوينه .

(٢) الجواهر المركبة : وهي التي تمثل الجسم ككل . حيث أن الجسم يتركب عادة وتشمله جواهر مركبة ليست متفرقة ولا فردة ، وكان عبارة الشيخ أن العالم الجوهري أن كان جسما أو جوهرا فردا فهو مركب من كثير ، وليس من جواهر فردة على ما ذكر في الناحية الأولى .

ولبقا لهذا المفهوم فالعالم العنصري كله ممكن محتاج لعلة مؤثرة تجمع تلك الأجزاء وتركب فيما بينها حتى تخرج بها من العسدم الى الوجود ، ولا يكون ذلك لعلة ممكنة ولا عاد الأمر الى نفس العلة الممكنة حتى ينتهي حتما الى علة مؤثرة وهي واجب الوجود لذاته وهو الله رب العالمين .

الفردة ان كان جسما ، وكثير ان كان جسما ، أو جوهر فردا ،
والواجب لا تركيب فيه ولا كثرة ، بل هو واحد حقيقى ، وكل ممكن
تله علة مؤثرة * »

« أراد الشيخ اثبات أن العالم مركب ، وليس واحدا ، ومن ثم
لا يصلح علة مؤثرة لايجاد نفسه من المدم إلى الوجود وأبطل كـ
واجب الوجود مركبا ، ثم ذكر أن واجب الوجود * (١) وهو الله سبحانه
وتعالى لا تركيب فيه ولا كثرة ، لأن التركيب الشكر هو العالم الجوهري
على ما مر ذكره ، أما الواحد الأحد فهو واحد حقيقى .

وهناك فرق بين الواحد الحقيقى ، وبين الواحد الاضافى :
الواحد الاضافى هو : واحد بالمد ، وان اشترك مع غيره فى سائر
صفاته ، وليس واحدا على الحقيقة ، انه متعدد فى أجزائه ، نفس
ذاته ، فى صفاته ، فى أفعاله ، وفيه واحدة وليس وحدانية .

الواحد الحقيقى : فهو الله سبحانه وتعالى المتصف بالواحدانية نفس
لذاته ، وفى الصفات ، وفى الأفعال ، فمعنى كون " الله تعالى
واحدا " نفس ذاته ، أن ذاته تعالى ليست مركبة من أجزاء ، والتركيب
يعنى كما منفصلا ، ومعنى أنه ليس ذات فى الوجود ، ولأنه لا مكان

(١) واجب الوجود اصطلاح فلسفى دخل المؤلفات الكلامية بعد أن
اختلفت المباحث الكلامية بالنظريات الفلسفية واستخدم المتكلمون
مصطلحات الفلاسفة والمناطقة وألفاظهم .

تشبه ذاته تعالى ، وهذه المشابهة المستحيلة تسمى كلاً منفصلاً ، فالوحدانية في الذات نفى الكين المتصل في الذات والتفصيل فيها " (١)

اذن انتهى الشيخ الى أن الواحد الحقيقي هو الواجب الوجود المستغنى عن الكل ، وأنه لا تركيب فيه ، ولا كثرة تلحقه ، بل هو منفرد في كل شيء ، وكل ما في الوجود غيره فتنظر اليه ، باعتبار أن ما سواه جل علاه ممكن ، وراجع الى الله تعالى باعتباره سبحانه وتعالى العلة المؤثرة في وجود الكل ، واخراجهم من العدم - باعتبارهم ممكنات - الى الوجود ، ومن ثم أثبت الشيخ ضرورة اثبات واجب الوجود ، الخالق الباري جل علاه من ناحية إمكان الجواهر كلها ، واحتياجها الى علة مؤثرة هي الله رب العالمين .

بيد أني لأجد في صدرى رغبة على موافقة الشيخين في تسمية الله سبحانه وتعالى علة مؤثرة ، لما سبق التنبيه اليه ، وهو أني أحب إطلاق الأسماء الحمى ، والصفات المعطى على الله سبحانه وتعالى باعتبارها نقلاً يوجب اتباعه ، وكان الأولى التخلص من لفظ العلة ، ويقال كل ممكن محتاج في وجوده الى خالقه وهو الله رب العالمين .

(١) الشيخ محمد بن الشافعي النضالي - كفاية المومنين فيما يجب عليهم من علم الكلام هامش حاشية تحقيق المقام ص ٢٤١ .

الثالث : الاستدلال بحدوث الأعراض :

أما في الأنفس ، مثل ما نشاهد من انقلاب النطفة علقه ، ثم
ثم مضغة ، ثم لحما ودم ، إذ لا بد لهذه الأحوال الطارئة على
النطفة من مؤثر صانع حكيم ، لأن حدوث هذه الأطوار لا من فاعل
محال ، وكذا صدورها عن مؤثر لا شعور له ، لأنها أفعال مجسز
المعقلا عن إدراك الحكم البودعة فيها * *

* هذا هو الوجه الثالث . وقد خه الشيخ باسم حدوث الأعراض
ونسمه الى قسمين :

أ - ما يتعلق بالأنفس :

وهو كبير جدا ، فمثلا النطفة يضعها الذكر في رحم أنثاء ، فإذا
بها تتحول فيما بعد الى علقه حتى تمك فترة ، ثم تنقلب العلقه مضغة
ثم تتحول هذه المضغة الى لحم وعظم ودم ، وهي أحوال غير
ثابتة في النطفة ، وإنما هي طارئة عليها ، ولا يعقل أن تكون هذه
الأحوال كائنة في النطفة ذاتها ، وأنها التي تتحول من حال الى
حال ، من غير أن يكون لها مؤثر حكيم ، ينقلها من حال الى حال
حسب احتياجها حتى تبلغ الاكمال ، وبالتالي فلا بد لهذه النطفة
من فاعل مؤثر له بها علم وحكمة ، وهو الله رب العالمين .

وقد سبقنا الإشارة الى أن هذا الدليل قد أشار اليه الامام
الأشعري ، وذكره عنده على أنه دليل كوني قرآني ، وليس دليلا يقوم
على حدوث الأعراض ، كما هو الشأن ههنا ، ودليلي قائم على ما سبق

أن أشرت إليه فليرجع إليه من شاء (١) .

يقول البروفيسور الكندي كيتل - مور - وهو من أشهر علماء العالم في علم الأجنة ، ورئيس قسم التشريح والأجنة بجامعة تورونتو بكندا ورئيس الاتحاد الكندي الأمريكي لعلماء الأجنة - أن الجنين عندما يبدأ في النمو في بطن أمه يكون شكله يشبه العلقه أو الدودة ... وعرض صورة بالأشعة لبدية خلق الجنين ، ومعها صورة للعلقه ، فظهر التشابه واضحاً بين الاثنين ، ولما قيل له أن العلقه عند العرب معناها الدم المتجدد ... ذهل . وقال : ان ما ذكر في القرآن ليس وصفاً دقيقاً فقط لشكل الجنين الخارج ، ولكنه وصف دقيق لتكوينه ذلك أنه في مرحلة العلقه تكون الدماء مجبوسة في المروق الدقيقة في شكل الدم المتجدد (٢)

اذن هذا الدليل القائم على تبدل أحوال النطفة ، وتغير أوضاعها إنما يمثل دليلاً قوياً على احتياج الأعراض إلى كل تقوم به ، وهو الجواهر كما أن تطورها لا يكون من نفسها لأنها محتاجة ، كما أنها لا يمكن أن تأتي من مؤثر لا يعموره بها ، بل لابد من عاقل عالم بالحكم التسي أودعها نفسه فيها ، ولا يكون ذلك المؤثر الفاعل العالم إلا الله جل علاه .

(١) لمزيد بيان يمكن الرجوع إلى دليل الإمام الأعظمي فيما سلف من صفحات .

(٢) فضيلة الأستاذ الشيخ / محمد متولى الشعراوى - الأدلة المادية على وجود الله - ١١٨ ، ١١٩ ط ١٤١١ هـ / ١٩٩٠ م الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية .

وهناك من يميل الى أن النطفة تتطور بنفسها ، بناء على خاصية
مودة فيها ولنا معهم ، لأنها غير عاقلة فكيف تطور نفسها حتى يصير
لها أذن ، بيان ، وحيثان ، وعقل ومائس الجوارح ، وقد وجدت فاقدة لها
جميعها ؟ فاقاد الله لا يخطئ .

كما أن مسألة علاقة الأسباب بالسبب دأر حولها القول : حتى
قال أحد العلماء : أعلم أن العقلاء على أربعة أقسام :

الأول : " من اعتقد أن الأسباب العادية تؤثر في مسبباتها بطبيعتها
وذاتها ، والتلازم بينهما عقل ، وهذا كافر أجماعاً " .

الثاني : " من اعتقد أن الأسباب العادية تؤثر في مسبباتها بقوة
أودعها الله فيها ، والتلازم بينهما عادي وهذا في كفره قولان
والصحيح عدم كفره ، ومن هذا يعلم أن الصحيح عدم كفر
المعتزلة لأنهم يقولون أن المبدئ يخلق أفعال نفسه الاختيارية
بقوة أودعها الله فيه ، وهي القدرة الحادثة التي خلقها فيه " .

الثالث : " ومنهم من يعتقد أن المؤثر في السبب العادية كالأحراق
والرى والشبع هو الله وحده ، إلا أنه يعتقد أن الملازمة بين
الأسباب والسبب عقلية لا يمكن تخلفها ، فمضى وجدت النار
وجد الأحراق ، ومضى وجد الأكل وجد الشبع ، وهذا غير
كافراً أجماعاً ، إلا أن هذا الاعتقاد جهل ، وما جرّه ذلك
الجهل الى الكفر ، لأنه يلزمه إنكار ما خالف العادة ، وربما
أنكر البعث وأحياء الموتى فيكفر ، وذلك لأن العادة أن الميت

.....
إذا مات يوضع في القبر ولا يحيا بعد ذلك ، فربما اعتقد أنه لا يمكن
تخلف ذلك فينكر البعث ، وأحياء الموتى فيكفر
.....

الرابع : " ومنهم من يعتقد أن الظهور في المسببات العادية هو الله
وحد ، ، وأن الملازمة والمقارنة بين الأسباب والمسببات عادي
يمكن تخلفه ، بأن يوجد السبب دون المسبب ، وهذا
الاعتقاد هو المنجى عند الله ، وهو اعتقاد أهل السنة " (١)

وقد نقلت اليك هذا الكلام لنفاسته فأحرص عليه ، هداى الله
واياك ، ووفقنى ورعاى زرعاك ، وأبعدنى وأنت عن الضلال ، ونجائى
ونجاك ، انه سبحانه يعلم سرى ونجواى ونجواك .

(١) الامام محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي - حاشية على شرح
أم البراهين ص ٤٠ ، ٤١ ط الحلبي الأخيرة ١٣٥٨ هـ -
١٩٣٩ م - ٢٢١ .

وأما في الآفاق : كما نشاهد من أحوال الأفلاك ، والمناظر
والحيوان ، والنبات ، والمعادن ، والاستقصاء المذكور في الكتاب
المجيد ، ومشرح في التفسير *
فهذه بعضا من ...

* تحدث الشيخ عن جانب واحد من وجه الاستدلال بهـ ...
الأعراض ، وكان هذا الوجه هو تأمل ما في الأنفس من تطور ومراقبة
ما يرد عليها من أحوال ، حتى انتهت إلى استحالة تطورها من نفس
نفسها ، واستحالة استنادها إلى مؤثر غير عالم لها ، واستحالة كون
هذا المؤثر غير متصف بصفات الكمال والجلال ، والتأثير التام .

ب - ما يتعلق بالآفاق :

لعل الشيخ قصد بالآفاق ههنا قم هذه المخلوقات باعتبارها
أجناسا تحتها أفرادها ، أو باعتبار تقلباتها وتبدل أحوالها * والآفاق
جمع أفق ، والمراد آفاق أقطار السماوات والأرض * (١) وقد جاء ذلك
في القرآن الكريم ، قال تعالى * سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ
حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ * (٢)
ما لا شك فيه أن الآفاق متعددة فهناك :

(١) الآفاق الكونية - الأفلاك - .

أ - الشمس . ب - القمر . ج - الكواكب

د - الجاذبية العامة .

(١) الدكتور / محمد محمود حجازي - التفسير الواضح ج ٢٥ ص ١٢١

(٢) سورة فصلت الآية رقم ٥٣

(٢) الآفاق الفضائية :

- أ - الغلاف الجوى .
- ب - الحرارة .
- ج - البرودة .
- د - الجاذبية الخاصة ، جاذبية القمر ، جاذبية الأرض .
- هـ - طبقة الأوزون .
- و - أطراف الفضاء من أعلى وأسفل .

(٣) الأنلاك الملموسة :

- أ - الأجرام السماوية .
- ب - السدم .
- ج - المجرات .
- د - الشهب والنيازك .
- هـ - الأطياف الطاقية .

بل ان الآفاق في كل ما مر يمكن البحث فيها فنرجع بأقسام
أكثر من مابقتها بكثير ، وأية ذلك أن الله تعالى سماها الآفاق
دون أن يفيدها بأجناس أو أنواع ، وانما ذكرها هكذا حتى يتم
للعقل التأمل ، ويدفعه لمزيد بحث وتركيز مع تأمل واندفاع نحو هذه
الآفاق علم يبلغ منها جيلنا ، أو يصل بها الى غاية ، وأتى له .

.....

وكذلك آفاق العناصر فهي مختلفة ومتباعدة وفيها من الكثرة
ما لا يجدى مع مجهود دأوس وحده ، وأما لابد من مشاركة الكثير
من المجهود وبذل المزيد من المجهودات مع تعاونها جميعا على
هدف واحد وغاية واحدة .

بل ان آفاق الحيوان متعدد في أنماطه السلوكية بين المدواى
والمستأنس ، والأهلى والتوحش ، وساكن الغابة ، وطريد الصحارى
وتابع في أعماق المياه ، وبين آكل لحم الحيوان ، أو آكل النباتات
أو غيرها مما يطول ذكره ، وتتحدث عنه كتب الحيوان التى يدرس من
جانبيها التشريحى طلاب الطب البيطرى ، وخلافه يقوم به خلاصهم .

وكذلك النباتات والمعادن ، بل والجبال ، وقشرة الأرض والطقس
والجاذبية ، وغيرها مما يشل آفاقا برأسها مستقلة عن غيرها ، فما
بالك آفاق المياه العذبة ، والأخرى المالحة ، بل ما بالك بكثرة
المالحة في البحار والمحيطات وقلتها في العذبة حيث الأطمسار
والجدول الرقراقة والأنهار وبعض العيون والآبار ، انها جميعا آفاق
متنوعة ، الا أن هذه الآفاق المعتبر فيها هو اعراضها البادية فيها
وكونها حادثة ، لأنها متغيرة ، فمن تغيرها بان حدوها ، ومن
حدوها احتاجت الى محدث لها ، ولا يمكن أن تحدث نفسها ، والا
لزم من الحالات العقلية مايلي :

.....
أ - يلزم تهميم المريض بنفسه ، وهو محال عقلي .

ب - يلزم سبقه على نفسه باختياره الفاعل المحرك ، ويلزم تأخره
عن نفسه باختياره المفعول المحرك ، فيقع فيه الأثران ، كونه
فاعلاً فمفعولاً في آن واحد ، وهو محال عقلي . من ثم نبه
الشيخان - الأبي والجرجاني - إلى أهمية هذا الوجه
الثالث وهو الاحتلال بحدوث الأعراض ، لأنه يمثل عدة نسي
اثبات الحدوث للأعراض حتى ينسحب الحكم بالحدوث على
الجواهر ، وهو الذي واقع فيه الأشاعرة ، وهاجبه القنساري
على ما سلف بهانه .

الرابع . الاستدلال بإمكان الأعراف مقيسة الى محالها ، كما استدل به يوسف عليه السلام ، حيث قال : رَبَّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى " أى أعطى صورته الخاصة ، وشكله المعين المطابقين للحكمة ، والنفعة المنوطة به . »

« هاهو الوجه الرابع ، من الوجوه التى عقد ها الشيخ الأيجسى ومبارحه ، قد أتقبل متبھلاً ، يحمل الاستدلال بإمكان الأعراف مقيسة الى محالها ، وهذا المقيس الذى هو مقيسة الى محالها ، مما جرى عليه التأليف فى مثل هذه المسألة لأن العرض سبق أن قيل عن الجوهر فى الذهن ، وبالتالي فان اثبات إمكانه فى نفسه من حيث أنه محتاج الى جوهر يلحق به أكثر بياناً من اثبات إمكانه فى محله .

وبما يقال كيف يكون أكثر بياناً فى إمكانه فى نفسه ، من إمكانه مقيماً الى محله ؟ والجواب من وجوه :

الأول : مفهوم العرض ، ليس هو الذى لا يقوم بنفسه ؟ نعم هو الذى لا يقوم بنفسه ، ومن ثم فانه فى نفسه محتاج الى من يكسبه صفة الالتحاق بالنسب الذى يقوم به .

الثانى : ليس العرض ما يقع فى فصله عن الذات التنازع ؟ نعم . وقع فى فصله عن الذات التنازع ، ومن ثم فانه الذى يمكن فهمه من كنه حقيقة العرض فى نفسه وإمكانه بذاته .

الثالث : المعلوم أن العرض له شكل معين ، ووصف معين ، ونافع تناط به ، سواء كان فى محل أو فى نفسه ، بل انه فى نفسه

أكثر احتياجاً منه لو كان في محل يقوم به .

والشيخ ركز على إمكان الأعراض مقيسة إلى محالها ، باحتمار
أن المحل هو الذي يكسب المرض وصفاً يميزه التعبير به - الوصف
عنه - المرض - ككون المرض في صورة خائفة ، أو شكل معين ، على
أن يكون ذلك كله في حدود أمرين :

الأول : مطابقة المرض في محله الحكمة من وجوده .

الثاني : تحقق المنفعة المنوطة به .

وعلى هذا جرى الشيخان - المؤلف والشارح - فإذا ثبت أن
الأعراض فيها نوع تخصيص بحيث تؤدي هذه منفعة ، وتلك منفعة
أخرى ، أو هذه تهدي إلى حكمة ، وتلك تهدي إلى منفعة أخرى ،
أمكن القول بأن كافة الأعراض مكنة ، من بحيث أنها تتبدل عليها
المنافع ، وتجرى عليها الحكمة .

وقد اقتبس الشيخ من النقل القرآني في قوله تعالى " قَالَ فَصْنِ
رَبِّكَ يَا مُوسَى . قَالَ رَبَّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ حَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى " (١) ،
والبادي أن السؤال الوارد على سيدنا موسى عليه وعلى نبينا أفضل
الصلاة وأتم التلميم ، هو السؤال عن رب موسى وهارون ، ورب بنى
إسرائيل ، فأجابه كريم الله ، بأنه الذي أعطى كل مخلوق ما أعطاه
من خلقه ، وترتب منفعة ، مع مطابقة ما فيه من خلقه لما ترتب عليه من
منفعة ولا يفعل ذلك إلا الله رب العالمين . فثبت ضرورة الإيمان بوجود

الله تعالى .

(١) سورة طه الايتان ٤٩، ٥٠.

وهو أن الأجسام تماثلت بتفقه الحقيقة ، وتركيبها من الجواهر
التجانسة ، على ما عرفت . فاختصاص كل من الأجسام بما له من
الصفات جائز ، فلا بد في التخصيص من مخصص له . *

« أراد الشيخان التفرقة بين مفهومين كل منهما يثبت به إمكان
الأعراض ، وهما :

الأمر الأول : تماثل الأجسام في حقيقتها .

الأمر الثاني : تخالفها بما يخص كلا منها . *

أما الأول : وهو تماثلها - الأجسام - فهذا قائم على اعتبار أن كائناً
الأجسام مركبة من جواهر متجانسة في التركيب ، لما سبق قوله من أن
العالم الجوهري مركب من جواهر فردة باعتباره جسماً ، وكل جسم مركب
من هذه الجواهر ، وبالتالي يقع التماثل بين كافة هذه الأجسام .

أما الثاني : وهو تخالفها بما يخص كلا منها فبيّن من أن كل جسم له
صفات معينة ، من الطول والعرض والعمق ، والألوان والأحجام
والأشكال ، بل أنك عند حسابه عدّاً لا تستطيع القول بأن الأول هو
الأول إلى ما لا نهاية ، وإنما تقول على أحدهما هذا رقم ١ ، ثم على
الثاني رقم ٢ ، وهلم جرا ، إذن وقع التخالف والتمايز بينهما جميعاً .

فعندها مشتركة في الجسمية ، إلا أنها مختلفة في الأوصاف ،
وبالتالي نقول ، أن اختصاص كل جسم منها بماله من الصفات أمر وارده
ومن ثم يحتاج كل جسم إلى مخصص يعطى هذا الجسم صفاته ، ويعطى
الثاني صفاته وهذا المخصص لا يمكن أن يكون الجسم نفسه ، وإنما لابد
من مخصص ، هذا المخصص هو الله سبحانه وتعالى واجب الوجود لذاته .

.....
فثلا المساوات باعتبارها أجساما ، فان كل واحدة منها تختلف
عن الأخرى في الأوصاف ، وان اشتركت في الجسمية ، فهذه الأولى
وتلك الثانية ٠٠٠ الخ ، وكذلك الأرضون تتبع مشتركة في الجسمية
ومع هذا تخالف كل واحدة الأخريات بما لها من الصفات التي لا تنطبق
الا عليها ، وهذا التخالف هو التخصيص ، ولا يكون من ذاتها ، انما
لابد من مخصص له من صفات الجلال والكمال ما لا ينطبق على أحده
سواء .

بل ان النبات أجسام ومع هذا فالنخل يخالف التوت ، والمنسب
يخالف اللوز ، والبرتقال غير التفاح ، وكلها يقع الاشتراك بينهما في
الجسمية ، لأنها جميعا أجسام ، ولكن كل منها له صفات مميزة من لون
وحجم وعلامه ، وطبقا لهذا فان هذه الصفات المميزة لا يمكن أن تكون
من ذات الأجسام ، وانما من مخصص له القدرة الثابتة العاملة الشاملة ،
وله مطلق الإرادة المخصصة ، وله العلم المحيط الكافي ، ولا يكسبون
ذلك الا الله اللطيف الخبير ، فثبت ضرورة وجود الله سبحانه وتعالى .

ثم بعد هذه الوجوه الأربعة نقول : مدبر العالم . ان كان واجب الوجود ، فهو المطلوب ، والا كان ممكناً . فله مؤثر ومعدود الكلام فيه ، ويلزم اما الدور او التسلسل ، واما الانتهاء الى مؤثر واجب الوجود لذاته . *

* بعد أن عرض الشيخ الوجوه الأربعة التي أشار اليها في مسير المسلك الأول ، حاول بلورة المسألة عنه سالكاً دليل الامكان ، فقال : مدبر العالم ان كان واجب الوجود ، فهو المطلوب اثباته ، ويستتبع الأمر الى اثبات وجود الله تعالى على ما هو موضوع هذا المقصد ، ويتم المراد . وإن لم يكن مدبر العالم - فرضاً - واجب الوجود ، فلا شك أنه سيكون ممكناً ، ويحتاج الى مؤثر ، ثم يقال نفس القول على المؤثر وهكذا حتى يقف الأمر عند حد اثبات واجب الوجود ، لأن المعروف أن " كل من وجب افتقار العالم اليه لا يكون وجوده الا واجباً " (١) .

كما تحدث عن كل من الدور والتسلسل حيث يتم الانتهاء الى ابطال الدور ، وابطال التسلسل ، واثبات واجب الوجود لذاته ، وهو الله سبحانه وتعالى ، وهو المطلوب يحسن بنا أن نقدم تعريف الدور والتسلسل والأنواع التي ترجع اليها .

(١) الشيخ عبد السلام اللقاني - اتحاف المرشد على جوهرة التوحيد ص ٥٩ ط الحلبي .

الفصل الثالث

((موقف العلماء من الدور والتسلسل))

أولا : الدور

أ - تعريفه : الدور هو دوران الشيء حول نفسه ، ورجوعه لمبدئه كما يعرف بأنه : " توقف الشيء على ما يتوقف عليه " (١) .

ب - أنواعه :

١ - الدور المصريح هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه بمرتبة واحدة .

ومثاله محدّد أوجد خالدا ، وخالدا أوجد محددا ، فالتقدم ، والتأخر هنا بمرتبة واحدة ، والرباط بينهما الواسطة وهو خالد .

٢ - الدور الضمر ، هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه بمراتب .

٣ - الدور المسمى : وهو توقف كل علّ صاحبها الآخر ، وهو موجود

بين كل متلازمين . (٢)

٤ - الدور السابق : وهو توقف الشيء على نفسه ، حتى يكون

الشيء سابقا ولما سبقا ، ومتأخرا ولا متأخرا ، ومؤثرا ولا مؤثرا

وأثرا ولا أثرا ، وأنه هو ، وأنه ليس هو ، وهذا الدور مستحيل

ضرورة .

والدور بأنواعه باطل متى روعي فيه أمر نتائجه ، وكان الدور محصورا

اللهم إلا الدور المسمى فإنه يقبل لأنه لا يترتب عليه إنكار بد هيات ، أو طعن

في ضروريات ، فلا استحالة فيه ، إذ أنه قائم على اتحاد السبب المقترض

لهما معا - أطراف الدور المسمى - ، ولكن لا توقف على الحقيقة

(١) الشريف الجرجاني التمرينات مادة دور ص ٩٤ .

(٢) هناك فرق بين " الدور وتعريف الشيء " بنفسه ، هو أن الدور يلزم تقدمه

عليها بمرتبتين إن كان صريحا وفي تعريف الشيء بنفسه يلزم تقدمه على

نفسه بمرتبة واحدة المصدر السابق ص ٩٤ .

بينهما إنما هو كالتعريف الاعمالى الاعترافى بها (١) .

وقد لفت الشيخ الأمر فى حاشيته الأنظار الى وجه يبطل به الدور كلية ، هو : " أن مجموع ما فى الدور حادث ، ضرورة حدوث كل جزء ، فلا بد للمجموع من مؤثر ، خلافاً نفسه وهو هذيان ، أو بعضه فالشئ لا يكون علته لنفسه وغيره ، فتعبر أنه خارج عنه ، فليكن هو المؤثر فى كل جزء ، وانتفض الفرض فليتأمل " (٢) .

والشيخ الأمر قرر بطلان الدور بناءً على كون الفاعل أحسن فعلاً ، ثم صار القمل المحدث فاعلاً ، ولا شك أن هذا حادث ضرورة أنه لم يكن ثم كان ، وإذا ثبت هذا على أفراد الدور فقد ثبت كذلك على مجموع ، وما يصدق على الجزء ينسحب حتماً الى سائر أفراد ، لوجود المسألة فى كل منها .

لكن ربما يقال : أن هذا الإبطال قائم على مجرد الفرض وليس لواقع ، أهو الوجود الخارجى ؟ والجواب : أننا نهطل الدور أيضاً بالفرض ، فكما أثبتوه فرضاً ، فانا نهطله على هذه الناحية ، بصرف النظر عن وجوده فى الواقع الخارجى من عدمه ، هذه ناحية .

(١) الشيخ محمد الأمر - حاشية محمد الأمر ص ٦٠ بتصرف .

(٢) الشيخ محمد الأمر - حاشية الأمر ص ٦٠

وناحية ثانية هي أن الموجودات أنواع ثلاثة :

النوع الأول : موجود في الفهم ، أي ثابت وتحقق فيه .

وذلك كوجود الباري جل علام ، وصفاته الوجودية ، وفي ذاتنا وصفاتنا كذلك ، فانها من حيث استحضارها في الذهن يقال لها موجودة ، أي ثابتة فيه " (١) .

النوع الثاني : موجود في نفس الأمر : أي موجود بقطع النظر عن اعتبار آخر .

وذلك كالذات الباري من حيث هي على الكنه والحقيقة : فانها موجودة في نفس الأمر ، وكذلك الأعيان الموجودة تحت الأرضين أو فوق السماوات التي لم تخطر بذهن أحد ، فانها موجودة في نفس الأمر أي في نفسها لا في الذهن لعدم خطورها فيه " (٢) ومع هذا فهي لا تحتاج الى وسيط يمثل اعتبارا حتى يمكن التعرف عليها .

النوع الثالث : موجود في الخارج : أي خارج الأعيان بحيث تكسب وليته لو أزيل الحجاب ، وذلك كاللوح والكُرس والعرش والقلم ، لأن كل موجود في الخارج موجود في نفس الأمر ، وليس كل موجود في نفس الأمر موجودا في خارج الأعيان ، ومن المقرر أن " الوجود في خارج الأذهان هو الوجود في نفس الأمر " (٣) باعتبار أن الوجود في نفس الأمر أهم من الوجود في الخارج .

(١) الشيخ عبد الله بن حجازي الشرقاوي . حاشية الشرقاوي على شرح الهدى ص ٣١ .

(٢) الصدر نفسه ص ٣١ (٣) الصدر نفسه ص ٣١ .

إذا تحقق هذا فلا شك أن الدور قائم على أحد هذه الأنواع من الوجود ، فإبطاله كذلك على هذا النحو الذي ورد به ، حتى لو جاء الفرض في الطريق كمبرر أو جسر فالنازلة قائمة ، والنازلة مستمرة ، وإبطال الدور بأنواعه أمر قائم ، بل أن الإقراء به مستحيل .

ثانياً : تعريف التسلسل :

التسلسل هو : " ترتيب أمور غير متناهية^(١) ، فكل دور تسلسل في المعنى " .

كما يشرّف بأنه : " توالى عروض العملية والمعلولية ، لا إلى نهاية بأن يكون كل ما هو معروض للعملية معروضاً للمعلولية ، ولا ينتهي السي ما تعرض له العملية دون المعلولية فإن كانت المعروضات متناهية فهو الدور بعزبة ، أن كانا اثنين ومراتب ان كانا فوق الاثنين ، والا فهو التسلسل " (٧) .

٢ - أنواع التسلسل :

(١) تسلسل الحوادث : وهو تسلسل العلل والمعلولات ، فكل علة لها معلول ، وكل معلول لابد له من علة ، وكلها حوادث مستندة إلى بعضها ، استناد المعلول للعلة ، والفرع للأصل .

(١) التعريفات ص ٤٨

(٧) الشيخ محمد الأمير - حاشية الأمير ص ٦٠

(٢) تسلسل الأعداد : وهو يقوم على أن الأعداد تتسلسل إلى ما لا نهاية له ، وربما استخدموا اصطلاح اللانهاية في الأرقام الحسابية تيسيرا للوصول إلى أعداد الكائنات في الكون كله ، بحيث يكون مفهوم العدد هو التسلسل إلى ما لا نهاية له ، ومنه تسلسل السنوات والزمان .

(٣) تسلسل الممكنات : ومعناه أن كل ممكن سبقه ممكن آخر ، ولحقه ممكن بعده ، وتظل هذه الممكنات تسلسلة كالنقطة التي يأتى بعدها الحيوان الناقص عنها ، وتسلسل النبات من بذوره ، وأنهار المياه من قطرات المطر إلى آخره فانها جميعا ممكنات تسلسلة إلى ما لا نهاية له سواء في الماضي ، أو في المستقبل على ما يزعمون .

(٤) تسلسل الاعتبارات : وهو يقوم على وجود هيئة مجتمعة وجودا ، اعتباريا لازيادة له في الخارج على وجودات الآحاد ، المنشئة فيه .

وكل هذه الأنواع من التسلسل ، سواء التي ذكرت أم التي لم تذكر قد تناولها علماء الاسلام وأثبتوا بطلانها بطريق أو آخر حتى ينتهي الأمر إلى إثبات وجود واحد هو الذي ترجع إليه الموجودات كلها ضرورة ، وهو الله سبحانه وتعالى . وحسن بنا أن نذكر بعض جهودهم في إبطال التسلسل بكافة أنواعه .

ب - جهود العلماء في ابطال التسلسل :

ذكر العلماء لا بطلان التسلسل وجوها عديدة ذكرت في المطولات والشروح والحواشي ، وها نحن نحاول تقديم جانب منها حسب ما تسمح به الظروف ، ومن هذه الوجوه التي ذكروها لا بطلان التسلسل ما يلي :

الوجه الأول : بطلان التسلسل بحدوث أجزائه :

وهذا الوجه قائم على أن كل أفراد التسلسل حادثة في أفرادها وحادثة في جملتها ، والمعلوم أن الشيء لا يكون علته لنفسه وغيره ، فتعني أنه خارج عنه ، فليكن هو المؤثر في كل جزء من أجزائه ، كما أن المجموع يشعر بالتناهي ، وفيه اجتراح العلة مع المعلوم في الشيء الواحد ، وهو مخالف لبداهات العقول .

فإن قالوا " المجموع حادث مستند لفرد من سلسلة أخرى لانتهائه لها ومجموع الثانية مستند لفرد من ثالثة لانتهائه لها وكذا " (١) ولكن الرد عليهم سهل يسير إذ يمكن القول بأن السلسلة الثالثة حكمها حكم ما سبق من السلسلتين الأولى والثانية إما أن تكون حادثة بحدوث أفرادها ، أو حادثة بحدوث المجموع ، وينتهي القول إلى اثبات الحدوث لكافة الأجزاء ، ومن ثم يتعين احتياجها إلى الباري جل علاه .

الوجه الثاني : بطلان التسلسل بالقطع والتطبيق :

" وهو عدتها وأغبرها بأن يفرض السلسلة من الآن لما لانتهائه له في الأزل ، وتقطع أخرى من الطوفان مثلاً لما لا أول له ، وتطبق أول

(١) الشهاب محمد الأثير - حاشية الأثير - ص ٦١

.....
الأخرى ، وترسلها هكذا الى الأزل ، فاما أن يتماهى فيلزم مساواة الزائد للنقص ، أو يتفاوتا فليس الا بقدر من الطوفان السى الآن ، والتفاوت بالتناهى يستلزم تناهيهما * (١)

الخال بالرسم التوضيحي :

السلسلة الأولى ————— من الآن — الى ما لانهاية له نفس جانب الماضى .

السلسلة الثانية ————— من الطوفان الى ما لانهاية له نفس جانب الماضى .

اذن التى من الطوفان قطعت عند الطوفان ، فتوقفت عندها سلسلة الحوادث فرضا ، وهو معنى القطع .
أما الثانية فكانت أطول لأنها من الأزل الى الآن ، وما بين الطوفان والآن فترة زمنية بعيدة ، وتشمل حوادث متعاقبة .

نأتى الى أمر التطبيق :

وهو أن نأتى بكل حلقة من الأولى مع كل حلقة من الثانية على مسبيل التطبيق ، ومن ثم فيلزم أحد أمرين :

الأولى : تماويهما . الزائد بالنقص ، وهو محال .

الثانى : تفاوتهما — بأن تكون الطويلة طهيلة ، والقصيرة قصيرة فيحدث تفاوت بقدر ما بين السلسلتين من حوادث هى من الطوفان الى الآن . (٢)

(١) الصدر السابق نفسه ص ٦١

(٢) الصدر نفسه ص ٦١ وفيه أخذ ورد يحتاج اليها التخصيصون حيث فيها فائدة كبيرة ليرجع اليها من شاء .

ثم نأتى لهذا القدر الذى تم التفاوت فيه فنراه محصوراً بين
الطوفان والآن ، ومادام محصوراً فلاشك أنه متناه ، وحيث أنه جزء
لواحدة منهما ، ومشارك بينهما ، وقد وقع فيه التناهي . من ثم
فإن كلا من الملسلتين يتناهى طبقاً لهذا المعنى الوارد ، ويثبت
إبطال التسلسل على هذا الوجه أيضاً ، وحيث ثبت إبطال التسلسل
نقد وجب اثبات وجود خالق للكل هو الله رب العالمين .

الوجه الثالث : إبطال التسلسل بتلازم العلية والمعلولية :

وبؤدى هذا الوجه هو أن هناك تلازماً بين العلية والمعلولية هو
تلازم التناهي ، كالأبوة والنبوة ، بحيث لا يتحقق أفراد من هذه إلا
وقد تحقق بقدرها أفراد من هذه ، ألا ترى متى تحقق عشر أبوات فلا بد
من تحقق عشر بنوات معها ، وإن كان الأب ابن الأخير يوصف بالنبوة ، لا
الأبوة ، فالجد الأعلى بعكسه ، فقد تكافأ ، وعلى تقدير سلسلة
العلل المؤثرة غير متناهية يلزم تخلف هذا المجمع عليه عند العقلاء ،
وذ لك أن الأخير يوصف بالمعلولية دون العلية (١) كما أن الأول الجد
يوصف بالعلية دون المعلولية .

ومضى كانت علاقة التلازم بين العلية والمعلولية على هذا النحو
فإنه أمكن القول : بأنها من أسير الطرق لإبطال القول بالتسلسل ، كما
يمكن إبطاله على رأى الإمام المجدد بالقطع والتطبيق الذى سلف فسى

(١) الصدر السابق ص ٦٢

الوجه الثاني ، وهو يقوم على تطبيق مبدأ سلسلة المعلولات ، وهي من الأخير على مبدأ سلسلة العلقات ، وهي لاحالة ما قبل الأخير فان تساها بحيث يكون كل فرد من هذه بأزاء فرد من هذه . وهكذا (١) ، لزم مساواة الزائد للنقص ، والا لزم عدم التلائم بينهما وكلاهما محال

الوجه الرابع : ابطال التسلسل بالفارق بين الأخير من السلسلة وما قبله .

وهذا الوجه قائم على أساس ملاحظة آخر فرد من أفراد السلسلة وما قبله مباشرة ، فيظهر أن آخر حلقة في السلسلة تضم الأخير من أفراد التسلسل ، وهذا الفرد الأخير متناه لأنه محصور من حيث هو آخر ، وبالتالي تكون السلسلة قد انقطعت .

يقول الشيخ الأثير : " الرابع أن ما بين الأخير وكل فرد من السلسلة متناه ضرورة حصوه بحاصرين ، فوجب تناهي السلسلة فانتهى لاتزيد على مجموع ذلك إلا الهدأ والغاية " (٢) .

الوجه الخامس : ابطال التسلسل بضرورة سبق العلة .

لأنه من القواعد وجود سبق العلة ، فلا بد من فرد لها ليس معلولا ، وإلا كانت العلة والمعلول سببين في التعاقب " (٣) أما كيف

(١) الصدر السابق ص ٦٢ .

(٢) الصدر نفسه ص ٦٢ ولتزيد بيان الرجوع الى المواقف للامام العبد في بحث ابطال التسلسل الموقف الثاني المرصد الخامس في العلة والمعلول المقصد الثامن في التسلسل وكونه محالاً وقد اكتفى بهذه الوجوه الأربعة . (٣) الصدر السابق ص ٦٢

ذلك ، فلأن العلة يجب لها سبق معلولها حتى ينشأ عنها ، وبالتالي فلا
من فرد لها يسبقها ، ولا يكون معلولا لها ، وإنما تكون هي علة ، وهي
معلول ، فكيف لها أن تسبق نفسها وتتأخر ، كما أن السبق أمر اعتباري
واشباته ابطال للتسلسل على ما مر .

الوجه السادس : ابطال القطع بالضرورة العقلية :

وذلك أن المسئلة * اما أن تنقسم بتساويين أو لا ، والا لارتفع
النقيضان فتكون اما زوجا أو فردا ، وكل منهما متناه ضرورة حصره بين
حاصرين ، فإن كل زوج أقل من الفرد بعدد بواحد ، وأكثر منه قبله
بواحد ، كالأربعة بعد الثلاثة وقبل الخمسة ، وكذا الفرد مع الزوج
كالثلاثة بين الاثنين والأربعة * (١) .

وهذا الوجه ملاحظ فيه انقسام أفراد المسئلة الى :

أ - متساويين ، كان تقسم السلطة نصفين متساويين فرضا ، وعلى
سبيل الحصر ، حتى لا يرتفع النقيضان .

ب - غير متساويين . فشلا يكون أحد النصفين متنها برقم فردى بينما
الآخر متنها برقم زوجي ، أو العكس .

فإذا كان النصفان متساويين : بأن كانت نتائجهما واحدة فردا
أو زوجا ، أو كانا غير متساويين ، بأن كان أحدهما زوجا والثاني فردا

(١) المصدر السابق ص ٦٢

.....
- فلا يمكن أن التسلسل على هذا النحو باطل ، أما لماذا ؟ فلأننا
لو فرضناه فردا فقد انحصرت فرديته والنصر متناه ، ولو فرضناه
زوجا ، فهو أيضا متناه ، لأن الزوج أقل من العدد الذي بعده ،
بواحد مثلا ، أقل من ٣ بواحد ، وأكثر ما قبله بواحد ، وهذه
كلها منحصرة ، والنصر متناه . فثبت أن التسلسل باطل .

الوجه السابع : إبطال التسلسل بتقسيم السلسلة :

ومؤدى هذا الدليل : أن " السلسلة محتوية على أعداد
وألوف ، فإن كانت عدة أعدادها مساوية لعدة جملها إذا قسمت ألوفها
لزم مساواة الأعداد للألوف ، وإن تفاوتت فبقدر متناه ، إذ ليس إلا
بقدر ما يزيد الألف على الواحد ، والتفاوت بالتناهي متناه " (١) .

فكان هذا الوجه يراعى فيه مبدأ التقسيم النظري بين أعداد
السلسلة والاقسام ، بأن نجعل من ١ - ٩٩٩ قسما مستقلا ، ثم
نجعل الأقسام كما جعلنا أعدادها قسما مستقلا كذلك ، وليكن مثلا
٩٩٩ ألف إذن معنا قسمان هما :

أ - ٩٩٩ واحد

ب - ٩٩٩ ألف

فإذا قلنا أن القسمة أ - مساوية للقسمة ب - وهم أن (أ) كلها
لا تتماهى إلا واحدا من (ب) التي هي جمل الآلى - كان مساواة الأعداد

(١) حاشية الشيخ الأبرص ٦٢

الموجودة بالقسمة (أ) مع الألف الموجودة بالقسمة (ب) ، ولا يقول بهذا عاقل لأن الفرق كبير جدا ، وإذا قلنا ان بينهما تقاربا فلاشك أنه انحصر في الآحاد الموجودة بالقسمة (أ) ، وبإدراك قد انحصر فلاشك أنه تناهى والمعروف ان التفاوت بالقدر التناهى يكون تناهيا . فثبت أن التسلسل باطل على هذا الوجه أيضا . (١) .

وهذا الوجه والذي قبله سلف تناول بعض موادها في الوجوه السابقة عليهما فلي تأمل . ونعتمد بالرجوع اليها وتوضيحها ان شاء الله رب العالمين .

الوجه الثامن : الاضطراب والانقطاع :

ومجمل هذا الوجه قائم على أن كل فرد في التسلسل لابد أن يحكم " بأنه فرغ قبله غيره ، فإما أن تستمر سلسلة الأحكام فتكون أزلية ، وهي سبقوة بسلسلة المحكوم بوجودها قبل ، فيلزم سبق الأولى - من السلسلة - للأزلى ، وهو تناقض ، اذ الشاخر ليس أزليا ، أو تنتهي للفرد لا يحكم بأنه فرغ قبله غيره فتقطع السلسلة لكن هذا انما يتم اذا لزم من سبق الفرد للفرد سبق المجموع للمجموع (٢) ،

(١) أشار الأمير الى أن هذه الزيادات من الرابع حتى السابع استفادها من شرح المقاصد الذي اقتصر على هذه السبعة في بحثه وبطلان التسلسل من كتابه شرح المقاصد .

(٢) حاشية الشيخ محمد الأمير ص ٦٢ .

ورغم وجاهة هذا الوجه إلا أن عليه ^{ضرورة} إثبات أمور كثيرة حتى يعلم هو من الضبط الفكري عليه ، من ذلك إثبات الحكم بصحة الحكم بكونها أمراً حقيقية أو افتراضية ، موجودة في الذهن أو في الخارج ، أو في نفسها .

مع أن التحقيق قائم على أن " الحكم بل صحته أمور افتراضية لا يثبت لها في الخارج " (١) وأن كان لها ثبوت في نفس المستدل بها أو المعتبر لها ، فيظل التسلسل ، وثبت احتياج الكل إلى خالق قادر هو الله تعالى .

الوجه التاسع : ضرورة اجتماع الوجود والعدم :

أما كيف . فلأننا إذا قلنا بالتسلسل ، فلا شك أن " كل فسرر مسبق بعمده الأزل ، وقدم السلسلة يستدعي وجود الأفراد في السلسلة أولاً ، فاجتج في الأزل وجود ذلك الموجود بعمده " (٢) في أن واحد وهو باطل لأن معناه أن تكون السلسلة موجودة في أفرادها ولا موجودة ، ومعدومة في أفرادها ولا معدومة ، أو يجتج الوجود والعدم في آن واحد في شيء واحد ، وهو محال .

(١) المصدر السابق ص ٦٢

(٢) المصدر السابق ص ٦٢

الوجه العاشر : عدم وجود فراغ لانتهائي :

وبدئى هذا الوجه هو أن القول بالتسلسل يلزم عليه اثبات وجود فراغ لانتهائي حتى يستوعبه ، لأن القول بلزوم فراغ مالا لنهاية له قول باطل " إذ أن كل شيء له بداية حتى الفراغ نفسه ، وربما يقال : أن الفراغ فيما لا يزال ، وهم النهاية من طرف الأول ، فكيف هذا القول مدفوع ، وحاصل الدفع هو " أن معنى حوادث لانتهائية لها ، أنه دخل في الوجود حوادث فقد حصرها الوجود وفرغ منها متعينة ما وجدت ، فكيف تكون لانتهائية لها ، هذا تناقض وشقاق " (١) ، قائم على اثبات التسلسل حالة كونه معتددا على القول بوجود فراغ مالا لنهاية له ، ومن ثم : فقد بطل التسلسل ، وثبت أن للكائنات نقطة ابتداء ، خلقها الله تعالى ، وهو وحده العالم بها .

الوجه الحادى عشر : إبطال التسلسل بحدوث أفراد

ذلك أن كل فرد في السلسلة حادث ، وحيث كان كل فرد حادثا فقد كان " مجموع السلسلة حادثا قطعاً ، ضرورة أنه لا وجود للكل إلا بأجزائه ، وللجنس إلا بأفراده ، فان الزمونا التسلسل في المستقبل كعميم الجنة ، قلنا : هذا يرجع لعدم وقوف بقدرات القادر المطلق عند حد ، وما قلتم به يرجع لوجود الممكن أزلاً ، وهو محال بالطبيع لا تتعلق به القدرة " (٢) .

(١) الصدر الخابق نفسه ص ٦٢

(٢) حاشية الأهر ص ٦٢

وهكذا انتهينا من عرضنا لوجوه إبطال التسلسل بأنواعه ، وكما
أبطلنا الدور بأنواعه ، فقد أماننا الله تعالى على إثبات أوجه بطلان
التسلسل بأنواعه ، ولعلك تلاحظني قد سرت مدك شوطا في المسألة
ما كان أغناك عنه ، لكن ما الحيلة وقد وقعت على قدر أخاف عليها ان
لم أودعها لديك أمانة بين يديك ، تغشاها وقت حاجتك اليها ، اذ
لو تركتها وأدركتها أنا ، ثم حاولت أنت الحصول عليها فمن أين
لك بها ، وانت احدى الكواب الناعية وما تزال معلوماتك تشل غداة
في غصن ندى .

اتراني قد أطلت مدك الحديث : وأطلت عليك القول ، لكن
ماذا أنا فاعله ، وقد وقعت بين أمانتين أخشى اضاعة لهما أو
لاحداهما ، أما الأولى : فهي العلم الذي نقف على أبوابه ونحسن
طلابه ، وننظر أعقابهم ، ونفكر في ثوابه ، وحيث وجدته أمانة بين يدي
فلابد من صيانتها ، وإخراجها من بين السطور ، وما تحت الكلمات
واقتناصها من خلف المعاني المجبهة .

وأما الثانية : فهو أنك طالب العلم ، الذي جعل الله له أجر
شبهه ، وأثبت أنه من حجج الله على غيره ، ومن تقبل لهم الشفاعة
كما أنهم أهل الخوف من الله والخشية له ، فهل أخبرك أنا وقد كرمك
الله ، ماذا أنا فاعل يوم أن الاقيه وسألتني عن أماناتي وعلى وما أنا
صانع فيه ، تقبل عذري يا أرحم الراحمين ، وأجعلني عندك مسكن
القبولين ، ووفقي لما فيه رضاك والخير لأمة المسلمين .

والأول بتسميه باطل لما مر ، في مرصد العلة والمعلول من
الأمور العامة ، فتمين الثاني وهو المطلوب ، ولا يذهب عليك أن
ما ذكره تطويل يرجع بالآخرة الى إظهار الامكان وحده ، والاستدلال
به " .

« قصد الشيخ اثبات أن الدور والتسلسل باطلان ، وهو القسم
الأول مما سبق أن عرضه ، يبقى القسم الثاني ، وهو انتهاء الموجودات
في العالم الى غير واجب الوجود لذاته ، وهو الأمر المطلوب الذي
تم اثباته أثناء الحديث عن إبطال الدور والتسلسل .

يبدو أن الشيخ الجرجاني يحل الى أن اثبات وجود الله تعالى
يتم بطريق دليل الامكان ، أقرب ما يتم بالأدلة الأخرى ، لأنها
تذهب بصاحبها الى جدل طويل ، وتقسيم للعالم كهر بجانب أنها
في النهاية ترجع الى دليل الامكان الذي أحبه المتكلمون من المتأخرين
دون إعلانهم عن هذا الحب ، أو إظهار نزعتهم نحوه ، خشية أن يقال
أن المتكلمين مع الفلاسفة يتعاطفون .

ربما عبر الشيخ الرعشي عن هذا المكون حيث قال : " البرهسان
على وجود واجب الوجود ، وفيه مسائل كثيرة والمشهور منها اثنان :
المسلك الأول للمتكلمين : أعلم أن العالم ، إما جوهر أو عرض ، وقد
يستدل على وجود الصانع بكل واحد منهما ، إما بإمكانه أو حدوثه بناء
على أن علة الحاجة عند المتكلمين ، إما الحدوث وحده أو الامكان مع
الحدوث شرطاً كان الحدوث أو شطراً فبهذه وجوه أربعة " (١) والملاحظ

(١) الشيخ الرعشي - نشر الطوالم - ٢١٩ مكتبة العلوم المعاصرة ط ١
سنة ١٣٤٢ هـ / ١٩٢٤ م .

.....
أن الفصحى الرفيعة قدم الامكان على الحدود ، ما يشير من طرف خفى
الى احتداد به في الذهن كما هو في الذكر ، فلي تأمل .

ويمكن الجمع بين الاتجاهين على النحو الذي قرره الفهرستانسي
حين قال : " ملك المتكلمون طريقين في اثبات الصانع تعالى ، وهو
الاستدلال بالحوادث على محدث صانع ، وسلك الأوائل طريقاً آخر وهو
الاستدلال بامكان السمكات على مرجع لأحد طرفي الامكان " (١) .

وطبقاً لهذا فمن اتجه نحو دليل الحدود فلا شك أن له مسلكاً
اتبهم فيه ، ومن سلك الامكان فما شك أنه تلاً في ضياء فؤاده بريقه
فسار معه ، ولم يتلکأ فيه ، وكلاهما يؤدي المطلوب منه ، والله أعلم .

(١) الامام الفهرستاني - نهاية الاقدام في علم الكلام ص ١٢٤ و ١٢٥

والمشهور : أن التكلين استدلوا بأحوال خصوصيات الآثار ،
على وجود المؤثر ، فقالوا : إن الأجسام محدثة لما مر ، فكذا الأعراض
فلا بد لها من صانع ، ولا يكون حادثا ، ولا احتاج الى مؤثر آخر ،
فهلزم الدور أو التمسلس ، أما الانتهاء الى قديم ، والأولان باطلان
والثالث هو المطلوب . *

* قرر الشيخ أن المشهور من الأدلة لدى التكلين ، هو استدلالهم
بأحوال خصوصيات الآثار ، باختيار أن الأحوال المتبدلة تشل أعراضها
قائمة ، كما أن الأعراض المنتقلة لا تخلوا عن أحوال لها تقوم فيها وتمبر
عنها كما أنهم - التكلون - قد يعبرون بالأحوال عن دليل الحدوث
في الأعراض على ما سبق ذكره في وجه حدوث الأعراض (١) .

على أن مسلك الحدوث ، أو دليل الحدوث عند التكلين قد
انتهى الى اثبات واجب الوجود ، لكن الشيخ ههنا عرض دليل الحدوث
مثبتا أولا حدوث الجواهر ، ثم قاس عليها الأعراض ، وليس العكس كما
أنه حاول اثبات حدوث الأجسام باعتبارها صورة العالم الجوهرى المنصرى
ثم ينسحب الحكم على الموجودات المخلوقة غير المنصية ، وهى طريقة
سهلة المأخذ ، قربة المثال .

وبعد أن اثبت حدوث الأجسام لجأ الى اثبات حدوث الأعراض على
وجه الاجمال ، انتهى الى أن للأجسام والأعراض صانعا حكما قد يمس
ضرورة ، ولو كان حادثا لاحتاج الى مؤثر آخر وهلم جرا ، هلزم بعد ذلك
- على القول باحتياج العالم الى مؤثر آخر - أحد امور ثلاثة هى :

(١) الوجه الثالث من أوجه اثبات وجود الله ، وسبقت دراسته في هذا
الكتاب للمرجع اليه من شاء .

..... :

- ١ - الدور : وقد ثبت بطلانه بكافة أقسامه ، عدا الدور الأخير على ما سبق بيانه .
 - ٢ - التسلسل : وقد ثبت بطلان التسلسل بأنواعه ، وقد تناهنا لذلك أحد عشر وجها .
 - ٣ - الانتهاء إلى قديم موثر ، وهو الله سبحانه وتعالى الذي خلق فسوى وقد رغبى ، وهو المطلوب .
- فثبت أن العالم كله محتاج من وجوده إلى مؤثر حكيم قديم ، له كافة صفات الجلال والكمال ، وهو الله رب العالمين .

الفصل الرابع

((أدلة المتزلة على إنباء وجود الله تعالى))

أدلة المعتزلة على وجود الله تعالى

سلف الحديث عن قضية الاستدلال على وجود الله لدى
السلف الصالح ، وكانت الإشارة أقرب ما يكون إلى المراد ، ثم
تحدثنا عن أدلة الماتريدية بنوع من التفصيل الذي تقتضيه ظروف
الكتابة ، وهو ترتيب طبيعي .

ثم تحدثنا عن أدلة الأشاعرة ، ونم أن المعتزلة أحق وجهها
من الماتريدية والأشاعرة ، وأما الذي دفع إلى ذلك هو موقف الإمام
الايحي من عرض أدلة الأشاعرة أولاً ، وكانت متابعتها أمراً لا مفر منه
من ثم كان الحديث عن أدلة المعتزلة لاحقاً مجازاة للإمام الأيحي
الذي أشار فقط إلى المعتزلة لا إلى أدلتهم تفصيلاً ، فما هو
موقف المعتزلة ؟

موقف المعتزلة من إثبات وجود الله تعالى ، لم يذكرني هذا
المقصد على سبيل الاستقلال ، ويبدو أنه جاء مطيحاً نسي ثنايا التكلمين
حسب ما ذكرهم الإمام الأيحي وشارحه . ولم أتبينه ، لذلك سأسوق موقف
المعتزلة من أدلة إثبات وجود الله تعالى ، على وجه الإجمال .

* لم يحول المعتزلة على الدليل النقلى ، وإنما كان استدلالهم
قائماً على العقل وحده ، وربما يقال : لم فعلوا ذلك ؟ والجواب من وجوه
الأول : أن المعتزلة توجبوا في وقت كانت الفتن الإسلامية على أشدها
فاستخدامهم الدليل العقلى لمواجهة المجادلين أمر طبيعى ، لأنهم من
غير المسلمين ، والدليل النقلى لا ينهض من مواجهتهم ، وإنما يلزمهم
الدليل العقلى ولذلك تملح المعتزلة به ، فإذا احببنا رواية الملطسى

التوفى سنة ٣٧٧ هـ وأن المعتزلة نفاوا أيام تنازل الحسن بن علي عن الخلافة لمعاوية بن أبي سفيان ، لأنهم كانوا من أصحاب علي فاحسروا الناس ولزموا البيت والساجد قائلين " نفتنل بالعلم والعبادة ، فسموا بذلك معتزلة " (١) كان لنا القول بأن دفاعهم العقل عن العقيدة كان راجعا لرغبتهم المفقودة في حماية أصول الدين ، ولكن منهج المجادل حتى يكون أقرب في قلبه وأقرب إلى غلبته .

وكان هذا منهج متقدمي المعتزلة على أكثر تقدير ، أما منهج المتأخرين فقد اختلف كثيرا من منهج المتقدمين ، سواء في الموضوعات التي تم تناولها ، أو طرق المناجزة ، والباحث الجيد يدرك هذه وتلك كما يمكنه التمييز بينهما جميعا ، أما رجم الجميع بحجة أو أخرى ، فلا شك أن فيه نوعا من الغبن لا يرتضيه المسلم لنفسه ، باعتبار أصول دينه .

الثاني : أن اتجاه المعتزلة وإن كان اتجاها عقليا ، إلا أنه ليس اهتماما للنقل ، وإنما هو استلزام النقل في العقيدة والعبادة والسلوك واستلزام العقل في جدل المجادلين الذين لا يقرون بوجود الله ، ولا يؤمنون بدينه . إذن المعتزلة لم يكونوا يدعون القول ، أو نشازا في السلوك ، وبخاصة عند متقدميهم ، وكانوا يضطرون إلى استخدام العقل .

(١) ألك كهر / مصطفى حلف - منهج علماء الحديث والسنة من أصول الدين علم الكلام - ٨٤ دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع بالاسكندرية .

.....

الثالث : اتساع الترجمة ودخول الثقافات المختلفة الى البهجة الاسلامية
كل هذا القى عبثا على الفكر المسلم ، وكان الاتجاه العام يرشح المعتزلة الذين كانوا فرسان العقل ، ونصحاء بلافة ، ورؤساء الفكر المتقول ، من ثم كان اتجاههم العقلي قائما على تلك المؤهلات التي سبقت ، وكانت لبنات قهية في بناء الفكر الاسلامي الاحتزالي ، الذي قام اساسا على النقل ثم نهج منهج العقل فيما بعد ، فما هي أدلة المعتزلة على اثبات وجود الله تعالى ؟ لا عك أنه الدليل العقلي بأجزائه التي منها :

الدليل الأول : دليل الحدوث :

يقوم هذا الدليل عندهم على معرفة أنواع الدلالة ثم تقسيم العالم الى أعراض وأجسام ، فما هي أنواع الدلالة أولا ، ثم ما هي أجزاء دليل الحدوث :

أولا : أنواع الدلالة :

يقدر القاضي عبد الجبار أن : أنواع الدلالة أربعة هي :

١ - حجة العقل . ٢ - الكتاب . ٣ - السنة . ٤ - الإجماع .

ومعرفة الله تعالى لا تنال الا بحجة العقل ، أما لماذا لا تنال معرفة الله الا بالعقل وحده ؟ فالجواب " أن ما عداها فرع على معرفة الله تعالى بتوحيده ، وعدله ، فلو استدللنا بشئ منها على الله - تعالى والحال هذه ، كما مستدلين بفرع للشئ على أصله ، وذلك لا يجوز " (١) .

(١) القاضي - عبد الجبار بن أحمد - شرح الأصول الخمسة ص ٨٨ تحقيق / د / عبد الكريم عثمان مكتبة وهبة .

.....
هكذا القاضى هذا المعنى وردده كثيرا ، فضلا يقول : " ان
الله تعالى لا يعرف ضرورة ، وكل ذات لا تعرف ضرورة ، فالطريق اليها
لا يعد واحد أمين :

- أ - اما أن يكون حكما صادرا عنه .
ب - واما أن يكون " فعلا واقعا من قبليه " (١)

ونفس المعنى أكد ابن تيمية (٢) حيث يقول : " التعلق نفس
الذوات لا يخرج عن وجهين :

- أ - اما أن يكون تعلق الفعل بالفاعل .
ب - واما أن يكون " تعلق الدالة بالمعلول " (٣)

اذن هم يذكرون أنواع الدلالة ، ويرجعون منها حجة النقل
لكن لا يهتمون غيرها ، انما يجعلونها في مرتبة تالية حين الاستدلال على
العقيدة مع المفكرين ، وليس مع المؤمنين .

ثانيا : أجزاء دليل الحدوث عندهم :
أ - حدوث الأعراض .

-
- (١) الصدر السابق نفسه ص ٨٩
(٢) قام الصديق الدكتور / سعيد مراد بتقديم رسالة علمية عن ابن تيمية
يمكن الاستفادة منها .
(٣) ابن تيمية - المجموع من المحيط ج ١ ص ١٠١ .

.....
حيث يقوم حدوث الأعراض على اثبات أولا أنها موجودة ، ثم
ثانياً على اثبات أنها حادثة ، فاثبات وجودها يسبق اثبات حدوثها
" ثم الانتباه الى احتياجها لمحدث فاعل ، مخالف لنا ، وهو الله
تعالى " (١) .

ب - حدوث الأجسام :

ويقوم على اثبات حدوث الأجسام بأحد طرق ثلاثة :

١ - الاستدلال بالأعراض على الله ، وصحة السمع ، ثم يستدل بالسمع
على حدوث الأجسام .

٢ - الاستدلال بالأعراض على الله ، ونعلم قدمه تعالى ، ثم نقول :
لو كانت الأجسام قديمة لكنت يشأ لله تعالى ، لأن القدم صفة من
صفات النفس ، والاشتراك في صفة من صفات النفس بموجب التماثل
ولا مثل لله ، فيجب أن لا تكون الأجسام قديمة ، وإنما يجب أن
تكون محدثة " .

٣ - الاستدلال بالدلالة المعتمدة ، وهي أن " الأجسام لم تنفك من
الحوادث ، ولم تنفك منها ، وبالم يخل من المحدث بتقدمه يجب أن
يكون محدثاً مثله " (٢) وهذا الوجه قائم على أساس اثبات الأكوان ،
واثبات أنها حادثة .

(١) القاضي عبد الجبار - شرح الأصول الخمسة ص ٩٢

(٢) المصدر السابق نفسه ص ٩٤ ، ٩٥

الدليل الثاني : الاحتياج :

ويؤدى هذا الدليل قريبا من دليل الامكان الذى سلف ذكره
عند متكلى الأمامة ، أما كيف ؟ فلأنه يقوم على انتقار الأجسام والأعراض
واحتياجها الى من يخرجها من المدم الى الوجود ، وهذا المخرج
هو نفسه المحدث لها ، فهى منتقرة اليه حتى يحدثها ، وهذا الانتقار
هو الاحتياج بمينه .

يقول القاضي عبد الجبار : " الأجسام والألوان وغيرها منتقرة نفس
حدثها الى محدثها ، انه لابد عند العلم بذلك من أن يكون له معلوم
وليس معلومه الا الله عز وجل " (١) وهذا الدليل يؤدى الى الامكان كما
يؤدى الى الحدوث ، فعلى رجع لأيهما كان له فيه نصيب .

الدليل الثالث : قياس الغائب على الشاهد :

وهو يقوم على عملية القايمة بين أفعالنا الاختيارية ، واحداثنا
لها ، وكوننا فاعلين ، وهى محتاجة اليها فذلك الأعراض والأجسام
محتاجة الى الله تعالى باختياره الفاعل لها ، يقول القاضي عبد الجبار
" نعلم أولا اثبات حوادث هي أفعالنا ، ثم نعلم أنها انما كانت أفعالنا
لأننا أوجدناها وأحدثناها ، ومن حيث كانت محدثة احتاجة الى فاعل ،
ثم نعلم أن ذلك المحدث لا يجوز أن يكون الا خالقنا وهو القديم تعالى " (٢)

(١) القاضي عبد الجبار - المحیط بالتكليف ص ٧٥ تحقيق عمر عيسى - الدار
الحرية للتأليف والترجمة .

(٢) القاضي عبد الجبار بن أحمد - المختصر في أصول الدين ص ٢٠٧ ضمن
رسائل العدل والتوحيد ط دار الفرق القاهرة ١٩٨٢ م .

.....
أجل دليل قياس الغائب على الفاضل ، لم يعلم من النقودات
القوة العنيفة ، سواء ذكره الأشاعرة أم استدل به المعتزلة حتى أن هذه
الانتقادات التي وجهت إليه لم تثق له وكنا يحول فيه عليه ، لدرجة أن
الأشاعرة أنفسهم فكروا في الاتصال منه ، بعد أن وجهت إليه السهام
القوية التي لم يتمكن من ترميم ما أحدثته في بناء الدليل نفسه .

وجهة نظر : اثبات وجود الله تعالى بالضرورة العقلية :

حيث تقوم الضرورة العقلية ههنا ، على أساس أن هذه الأجسام
والأعراض كانت معدومة ، ثم وجدت ، وهي في ذات الوقت محتاجة إما
لاستمرار عدوها ، أو لاستمرار وجودها ، أو لتجدد وجودها ، بعد أن
خروجت من المدم إلى الوجود ، وحينئذ تقرر الضرورة العقلية ما يلي :
أ - هذه الأجسام إما أن تكون قد أحدثت نفسها .
ب - أن يكون قد أحدثها غيرها .

لا يجوز أن تكون قد أحدثت نفسها ، لأن من حق القادر على
الشيء أن يكون مقدما على فعله ، فلو كان الجسم هو الذي أحدث نفسه
لزم أن يكون قادرا ، وهو معدوم ، والمعدوم لا يجوز أن يكون قادرا (١) ،
وهذا مما تحكم ضرورة العقل بكونه مستحيلا ، إذ كيف يكون معدوما قادرا
في نفس الوقت . هذا على اعتبار أن الأجسام ربما تكون قد أحدثت نفسها

(١) شرح الأصول الخمسة ص ١١٩ .

.....

أما الثاني - أن يكون قد أحدثها غيرها - فننظر إلى هذا
الغير ، فإن كان شلالها ، عاد الأمر إلى الوجه الأول وهو باطل ،
وإن كان المحدث لها غيرا مخالفا ، فلا شك أنه قد ثبت وجوده بحكم
الضرورة العقلية ، وهذا الغير المخالف للأجسام كلها ، هو الله رب
المالين ، لايت أنه موجود ، وأنه قديم ، وأنه تعالى رب العالمين
اذن المتزلة كان لهم جانب ايجابي في اثبات وجود الله تعالى .

«الفصل الخامس»

((أدلة الحكاء على إثبات وجود الله تعالى))

السلك الثاني : للحكام

وهو أن نرى الواقع موجودا ، مع قطع النظر عن خصوصيات
الموجودات وأصولها ، وهذه مقدمة تشهد بها كل فطرة ، فإن كان
ذلك الموجود واجبا ، فذاك هو المطلوب ، وإن كان ممكنا : احتياج
إلى مؤثر ولا بد من الانتهاء إلى الواجب ، والالتزم الدور أو التصليل ،
وهي هذا السلك طرح لثغرات كثيرة ، كانت في السلك الأول منتزعة
بيان حدوث العالم ، وإمكانه ، وما يتوجه عليه من الأسئلة والأجوبة عنها
فإنها سقطت ههنا كما ترى .»

« لسنا ندري من الحكماء عناهم ، لأننا نعلم أن للفلاسفة على
انتهاء الباري جبل علاه أدلة من أبرزها دليل الامكان الذي يقوم على
تقسيم العالم إلى :

١ - واجب .

٢ - ممكن .

وهنا يسوق معنى الدليل نفسه ، لأن الفطر السليمة تشهد
بوجود موجود تكشف عن الوجود المعدم ، نصار الممكن المعدم ، ممكننا
موجودا ، ولا شك أن الذي يحول المعدم إلى موجود لا يمكن أن يكون
شئلا له ، أو أحد أجزائه . ولذلك نرى الشيخ يقرر أن هذا الموجود إذا
نظر إليه بعيدا عن أحوال الموجودات ، أمكن التصديق بها باعتبارها
موجودات تشهد بها الفطر السليمة ، والمعقول النقية ، وقررها الحسن
الصحيح .

ثم يعود الشيخ لتقرير أن هذا الوجود الذي تفهده به القطر
أما أن يكون واجبا ، فيقف أمر الدليل عند هذا الحد ، وهو إثبات
واجب الوجود ، وهو المطلوب ، وأما أن يكون هذا الوجود في الواقع
مكنا كبقية السمات فيحتاج إلى مؤثر ، يلزم الدور أو التسلسل (١) ،
وكلاهما باطل ، من ثم لابد من الانتهاء إلى قديم واجب الوجود ، وهو
الله رب العالمين .

ثم ينسب الشيخ إلى أن السلك الثاني الخاص بالحكمة قد غفادى
ملاحظات ، وتخطى حواجز كانت قائمة في السلك الأول : وخاصة في
دليل حدوث العالم وإمكانه ، ونظرا لأن هذا السلك الثاني موجز
ومركز فقد سقطت عنه كافة الأسئلة وتفرقت كل الأجوبة ، ثم توجه المجهود
المبدول إلى أمر آخر . غير أن الفلاسفة لهم على إثبات وجود الله
- واجب الوجود - أكثر من دليل يحسن بنا أن نذكرها جملة ثم نفصل
بقدر ما يطيعه البحث ، واستعير عبارة الأستاذ العقاد التي يقول فيها
" نحن لانحس هنا جميع البراهين التي استدلت بها الفلاسفة على وجود
الله ، فأنها كثيرة مشابه بعضها بعضا في القواعد ، وإن اختلفت قليلا
في التفاصيل والفروع (٢) .

(١) سبق الحديث عن الدور والتسلسل وأحكامهما فليرجع اليه
من هنا .

(٢) الأستاذ / عباس العقاد - الله كتاب في ثقافة العقيدة الإلهية
ص ٢٢ ط ٧ دار المعارف بصر .

وأبرز أدلة الفلاسفة هي :

- (١) دليل الوجوب .
- (٢) دليل العناية .
- (٣) دليل الاختراع .
- (٤) دليل الامكان العام .
- (٥) دليل الامكان البحت (١)
- (٦) دليل انقطاع تسلسل الأسباب .
- (٧) دليل الوجوب اللذاتي .
- (٨) دليل القاطع .
- (٩) دليل الاخلاق أو وازع الضمير . (٢)
- (١٠) دليل الاستكمال والاستقصاء .

وهناك العديد من الأدلة أتت بها المباحث الفلسفية عبر تاريخ رحلتها التي ما تزال مستمرة فعلى سبيل المثال توجد :

- (١١) البراهين الميتافيزيقية .
- (١٢) البراهين الطبيعية .
- (١٣) البراهين الأخلاقية . (٣)

غير أني سألتقط بعضها لثبوتها وشهرتها ، أو لتوارد ها نسي مؤلفات الفلاسفة المسلمين ، ومن هذه الأدلة :

- (١) الدكتور / محمد غلاب - مشكلة الألوهية ص ١٥١ وهو يصور اثبات وجود الله تعالى عند الفارابي .
- (٢) الأستاذ العقاد - الله كتاب في نفاة العقيدة الالهية ص ٢٠٧ .
- (٣) الدكتور / محمد غلاب مشكلة الألوهية ص ٧١ بتصرف .

(١) دليل الوجوب :

يتزدد دليل الوجوب بين المتخصصين ، نظرا لوجود بعض الصعوبة فيه ، بخلاف دليل الامكان ، وذلك أن دليل الوجوب قائم على القسمة العقلية والتردد بين مانعة الجيع والخلو من ناحية ، كما أن فيه صورة دليل السبر والتقسيم من ناحية أخرى .
بهذا أنه يلاحظ فيه اثبات التفرقة بين وجودين لوجود بين أحد هما موجود لذاته ، وثانيهما موجود من غيره ، إذن يقوم الدليل على تقسيم الوجود الى :

أ - موجود لذاته .

وهو وجود الواجب جل علاه ، لأنه الحق بذاته ، الواجب الوجود من ذاته ، انه قيوم السماوات والأرضين .

ب - موجود من غير ذاته :

وهو وجود الممكن ، الذي يحتاج في وجوده الى مرجع يرجع وجوده على عدمه ، ولا يكون هذا المرجع الا من خارج .

يقول الشيخ الرئيس ابن سينا : " كل موجود اذا التفقت اليه من حيث ذاته ، من غير التفات الى غيره ، فاما أن يكون بحيث يجب له الوجود في نفسه ، أو لا يكون ، فان وجب فهو الحق بذاته ، الواجب الوجود من ذاته ، وهو القيوم " (١) وهو القسم الأول من الدليل ، وأغنى به الموجود لذاته .

(١) أبو علي الشيخ الرئيس ابن سينا - الاشارات والتنبيهات - القسم الثالث ص ١٩ تحقيق المرحوم د/ سليمان دنيا - دار المعارف ط ٣ هـ

فإذا لم يجب له الوجود من ذاته ، بل كان وجوده من خارج ذاته ، كان ممكناً ، رغم أنه موجود ، إلا أن وجوده ليس من ذاته وهو في نفس الوقت ممكن ، لأنه لا يجب له الوجود ، وليس متنع الوجود ، من حيث أنه ممكن ، إذن دليل الوجوب لدى الفلاسفة مكشوف من اثبات وجود الله تعالى على طريقتهم التي أطنوها في دليل الوجوب .

(٢) دليل الامكان :

يقوم دليل الامكان عند الفلاسفة على اخبار حال الوجود ، لاحال الوجود ، فنصروا عليهم على النظر في الوجود ، وأنه واجب أو ممكن يقول الشيخ الجرجاني : صورا مذهب الحكماء " منهم من اعتبر حال الوجود واستدل بالنظر في الوجود ، وأنه واجب أو ممكن على اثبات الواجب ، وهو الطريق الذي سلكه الشيخ أبو علي في كتابه الامارات " (١) .

إذن دليل الامكان عند الفلاسفة يقوم على :

أ - وجود واجب .

ب - وجود ممكن .

وحيث أن الوجود - في حد ذاته - صفة ، ولأنها متابعصة الموصوف ، فلا شك أن وجود الواجب يكون من ذاته ، فلا يحتاج الى غيره .
بينما وجود الممكن يكون وجوداً اضافياً يحتاج الى غيره ، ومتى ثبت

(١) الشريف الجرجاني ، حاشية الجرجاني على مطالب الأنظار : ٢٢٢ .

وجود واجب ، ووجود ممكن ، فقد ثبت وجود الله تعالى ، باحتماره وجودا مستغنيا عن غيره ، وإلّاكل ما سواه محتاج إليه وحده .

الفرق بين إمكان الفلاسفة وإمكان المتكلمين :

قد يرد على الخاطر سؤال مبداء ، إذا كان المتكلمون قد استدلوا - من جملة أدلتهم - بدليل الإمكان ، على إثبات وجود الله تعالى ، وكذلك استدل الفلاسفة على وجود الله بدليل الإمكان ، فما الفرق بينهما ، حتى نقول : أن هذا دليل إمكان المتكلمين ، وهذا دليل إمكان الفلاسفة .

والجواب من وجوه :

الأول : أن إمكان المتكلمين قائم على تقسيم الموجود إلى إمكان الجواهر وإمكان الأعراض ، بينما هو عند الفلاسفة تقسيم حال الوجود إلى واجب وممكن ، والفرق كبير .

الثاني : أن إمكان المتكلمين قائم على أن علته هي الحاجة التي بها يخرج الممكن من عدم الوجود ، والعكس ، بينما هو عند الفلاسفة قائم على مجرد الفرض الذهني الذي تعليه الضرورة العقلية ، ويسير في السير والتقسيم على سبيل الانحصار .

الثالث : أن إمكان المتكلمين في الجواهر قائم على تركيبها ، وفي الأعراض : قائم على محالها ، وهذا الحصر غير منضبط على وجه اليقين ، بل أنه لم تسلم مقدماته من الطعن عليه ، حتى إذا أنتهى إلى غاية

كانت هي حدوث العالم ، بينما امكان الفلاسفة يبدأ من حيث انتهى امكان المتكلمين ، انه هو يلقط اما الوجود ، واما الوجود ثم يفهم امكانه في أحدهما ، فان كان الأول فهو الامكان العام وان كان الثاني فهو الوجوب على ما مر ذكره ، والله أعلم .

الرابع : ان امكان المتكلمين لابد أن يسبقه افتراض المدم في الممكن وهي ما فيه النزاع عند القائلين باقتناع الخلا ، بينما عند الفلاسفة لا يطلب المدم ، انما يطلب الوجود من حيث هو لذاته فهوكون واجبا ، أو لغيره فيكون ممكنا .

وأنبه هنا ، الى أن هذه النتائج لاعلاقة لها بالاقتقاد من حيث هي وانما هي تتعلق بالأدلة فقط ، ولا يغيب عن ذي بال أني لا أرجح اعتقادا وانما أرجح أدلة ، والفرق بين ترجيح الاعتقاد وترجيح الاستدلال ظاهر والله أعلم .

أجل . نال دليل الامكان عند الفلاسفة ذيوفا وسنمة انتشار ، حتى أنه ربما غلب أقرانه من أدلة الفلاسفة ولكن ليس معنى هذا أن جميع الأدلة حوله انهارت أمام النقد ، وفي هو وانما معناه أن يثبت الصيت الذي لحقه يماثل نفس الجو العام الذي أحاط دليل حدوث عند المتكلمين وهم تغلب على أقرانه غلبة اعتبار فقط ، والا فالاستعمال يجمع كل الأدلة .

لكن هناك نقطة مهمة يحسن الالتفات اليها ، وهي أن الكندي سوف العرب ، لم يستعمل الا دليل حدوث ، مع أنه فيلسوف ، والقانع

.....
أن الفلاسفة استعملوا الامكان والوجوب ، ولم يستعملوا دليل الحدوث
فلماذا صنع الكندي هذا الصنيع ؟

والجواب : ما ذكره الدكتور البهي ، من أن الكندي كان فيلسوفا
في فكره ، ولكنه كان معتزلي العقيدة ، بل كان " من قادة مذهب
الاهوال " وله في حقه عدة وجهات الاتباع عن العقيدة موافق بمهجرة (١)
من ثم فلا عجب أن رأيناه يدافع عن العقيدة ، ويتمسك بأدلة الحدوث ،
كما فعل المتقدمون من المعتزلة بجانب ما استخدموا من أدلة .

(٣) دليل العناية :

وهذا الدليل ينشئ على أصليين :
الأول : موافقة جميع الموجودات لوجود الانسان الذي هو أرقى
المخلوقات المكلفة .

الثاني : أن هذه الموافقة بقصد من قبل فاعل ضرورة .

وهذا الدليل ما نبه ابن رشد اليها ، وركز على أن التسرع
العرف قد دعا الناس لمعرفة الله تعالى من خلالها ، ولذلك تراء يقسول
عن الأصليين :

(١) الدكتور : محمد البهي - الجانب الالهي من التفكير الاسلامي ص
٣٤٨ - دار الكاتب العربي بالقاهرة سنة ١٩٦٧ م ط ٤ .

.....

أحد هما : أن جميع الموجودات ههنا موافقة لوجود الانسان
والأصل الثاني : أن هذه الموافقة هي ضرورة من قبل فاعل قاصد لذلك
مريد ، انه ليس يمكن أن تكون هذه الموافقة بالاتفاق " (١) .

و يدخل في هذا موافقة الليل والنهار ، والشمس والقمر ، وما فيها
من منافع ، وكذلك الأجرام الملموسة ، ووقف هذه المنافع على وجود الانسان
ويعدى استفادته منها ، مما أفاض فيه الشخصصون - قد يما وحديتنا - القول :

وكذلك يدخل فيه موافقة الأزمنة الأربعة ، والأرض من حيث هي كروية
ومن حيث هي قفزة وترية وما فيها من منافع ، وكثير من الحيوان والنبات ،
والجماد والأبطار ، بل والرياح " كذلك موافقة أعضاء الانسان ، وأعضاء
الحيوان لحياته ووجوده ، وكل هذا من دليل العناية الذي يدفع السبي
ضرورة الاحتقاد بوجود اله واحد له من صفات الجلال والكمال ما لا يشاركه فيه
غيره .

(٤) دليل الاختراع :

وهو الطريق الثاني ما أدعى ابن رشد أن الفرع الشريف قد نهى
اليه في الكتاب المنزى : " وهو ما يظهر من اختراع جواهر الأشياء والموجودات
مثل اختراع الحياة في الجماد والادراكات الحسية والعقل " (٢) . ويدخل

(١) ابن رشد - مناهج الأدلة في عقائد الملة - مع مقدمة في نقد مدارس علم
الكلام تقديم د / محيود قاسم - ١٥٠ ط ٢ الانجلو المصرية ١٩٦٤ م .
(٢) ابن رشد - مناهج الأدلة - ١٥٠

.....
فهي وجود الحيوان كله ، ووجود النبات ، ووجود السماوات ، وهذه
الطريقة تنبئ على أصلين موجودين بالقوة في جميع فطر الناس :

أحد هما : أن هذه الموجودات مخترعة .

أما الأصل الثاني : فهو أن كل مخترع فله مخترع* (١)

والملاحظ أن دليلي ابن رشد - العناية والاختراع - لا يعتمدان
كثيراً عن أدلة الماتريديّة ومعهم الأشعرية ، بل أنه بالرجوع إلى الأصل
يكون دليل السلف الصالح الكوني القرآني (٢) هو عين دليلي ابن رشد
والذي اعتد به أبو الحسن الأشعري (٣) ، وجاء عند المتكلمين كوجه ثالث
تحت " الاستدلال بحدوث الأمر في النفس والآفاق " (٤) .

وكان قولهم هناك بنبيا على " أن حدوث هذه الأطوار لا من فاعل
محال ، وكذا صدورها عن مؤثر لا شعور له ، لأنها أفعال عجز العقلاء
عن ادراك الحكيم البوذة فيها ، وأما في الآفاق كما نشاهد من أحوال
الأفلاك ، والعناصر والحيوان ، والنبات والمعادن ، والاستقصاء مذكور
في الكتاب المجيد ، ومشرح في التفاسير (٥) .

(١) الصدر السابق ص ١٥١ .

(٢) راجع دليل السلف فيها سبق .

(٣) ذكرت رأيي وأنه كان يميل إلى رأي السلف فلم يرجع إليهم من شاء .

(٤) هو الوجه الثالث من سلك المتكلمين على ما سبق الحديث عنه .

(٥) شرح المواقيت - الموقف الخامس ص ٦ تحقيق د / أحمد المهدي .

بل ان الملاحظ هو أن الآيات القرآنية التي اُخذ عليها ابن رشد في اثبات دليلي العناية والاختراع وسط هذين الدليلين - العناية والاختراع - فهي التي اُخذ عليها زعماء الماتريدية ، بحيث يمكن اختبار استخدامهم ألفاظ ، حادث ، يحدث ، وجسم ، وعرض ، أننا هو صورة من صور التعمير عن المعاني بالألفاظ التي تؤدي نفس النتائج ، أو أنهم فرغوا هذه المصطلحات من معانيها عند اصحابها الى معان أخرى تتفق مع النقل المنزل . (١)

(٥) الدليل الفائي :

وهو يقوم على أن كافة الكائنات فيها حكمة ، وتجرى نحو غاية ، . وقد كثر استخدام هذا الدليل لكن تحت سميات عديدة ، وإن كانت دلالة واحدة " فقد ورد هذا الدليل تحت عناوين مختلفة ، تدل كلها على العناية من جانب خالق ممتن بما خلق ، وذلك قبل الخلق وبعد .. " " هيى دليل التدبير ، لأنه يدل على قوة دبر الكون على هذا النحو الرائع الدهش ، هيى " دليل التظاهر " الذى يوحى بقوة عاقل وراء هذا الكون الذى يحير وفق قوانين بلغت حد الإعجاز . هيى " الدليل الفائي ، بمعنى خلق الكائنات على نحو يفهم بأنهم يسمعون الى هدف معين ، سواء فيما يتعلق بكل كائن وظاهرة على حدة "

(١) لطالب الزيد مراجعة كتاب التوحيد لأبي منصور الماتريدى ، والمسايرة للكمال بن الهمام ، بلوغ المرام وغيرها من كتب الماتريدية .

أوبالنسبة لكل يهدى أحكم وضعها منذ البداية ، ما يدل على قوة
بلغت الحكمة في الصنع والترتيب رسم الغاية " (١) .

وأكتفى بمعرض ما سبق تاركاً للآخرين التفصيل الذي يروونه ، فالعلم
قاسم مشترك ، والذي يبرز فيه بعض ، فليحمد الله عليه ، وليعذر للآخرين
فالمعقول من هذه الله نعمة ، وبهم العلم نعمة ، والمنعم على الكل هو
الله رب العالمين .

سؤال وجواب

قد يتبادر إلى بعض الأنبياء سؤال مؤداه ، لماذا لم يتحدث القرآن
الكريم مباشرة على إثبات وجود الله تعالى ، ذاتاً ، صفاتاً ، وأفعالا ،
حتى يقع الالتزام من الكل ، صناديق القول من الجميع ؟ أليس ذلك أسلم
وأحكم ؟

والجواب :

أن القرآن الكريم لم يفتح وجود الله تعالى موضع الاحتمال والفرس
ولاموضع الجدل والنقاش . . . والاستدلال بالآيات الكونية وغيرها لا يقصد
بها نفي طرفي قضية لها طرفان لثبوت الطرف الآخر ، وإنما القصد
من هذه الاستدلالات توجيه الدارك العقلية ، والمشارع الوجدانية
إلى جلال سلطانه ، وعظمة تدبيره " (٢) .

(١) د / محمد مصطفى ، د / طه عبد السلام خفيف ، د / محمد ربيع
جوهري - دراسات في العقيدة الإسلامية والأخلاق ص ١٧ ط أولى

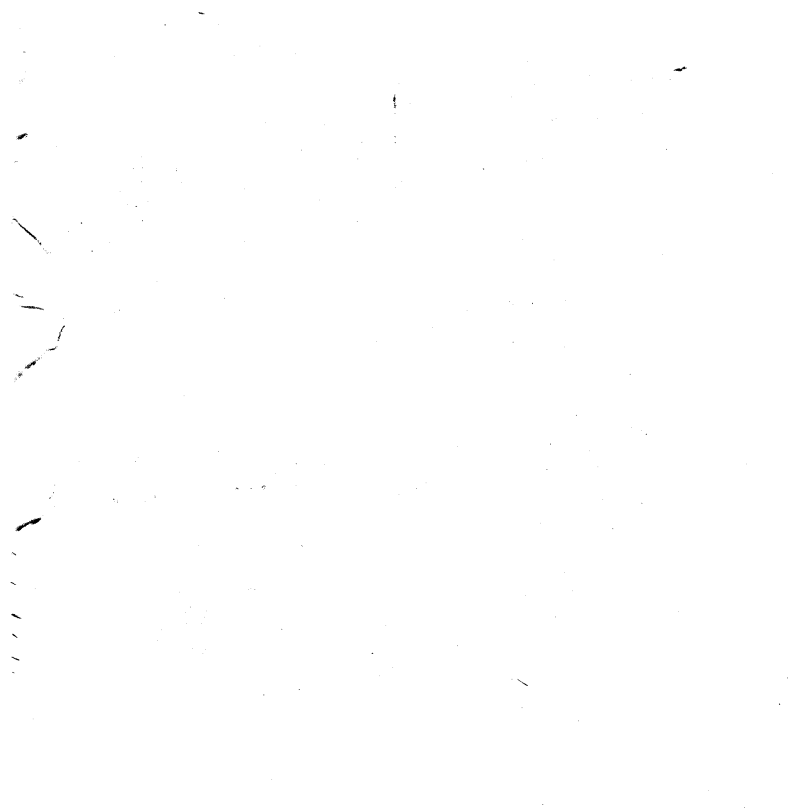
١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ د / دار الطباعة المجددية بالقاهرة .

(٢) الأستاذ الشيخ / محمد الصادق عرجون - القرآن العظيم ص ١٤

كما أن قضية وجود الله تعالى ، لو وضعت موضع الاستدلال ،
لوقعت بين القبول والرد ، ولكان اثباتها بعد الطعن على أصلها
أمراً غاية الصعوبة ، من قَم لم تذكر في القرآن الكريم قضية مخصوص عليها
وإن كانت كل الآيات القرآنية دليلاً عليها ، وقرئ بين النص عليها ،
ومن فهم الله ليل السجود إليها .

ولذلك رأينا كل فكر يستخدم إمكاناته للاستدلال عليها أو التمرق
فهذا ينهل من الآيات القرآنية ما يبلغه غايته ، وهذا يستغنى
من الآيات الكونية ، ما يصل به إلى معرفة الله جل علاه ، حتى الأول :
يستدل بالنقل ، والثاني : يستدل بالكون .

بعد أن بعض الناس امتد بهم ثقافتهم ، وتنوعت معارفهم واتسعت
مداركهم ، فربما استلذوا الأدلة على وجود الله تعالى ،
فمنهم من سلك طريق المعامل والتجارب حتى انتهى إلى معرفة الله
واثبات وجوده ، ومنهم من سلك التاريخ بحثت ذاكرته حتى تسعفها فلما
ساقته له الآيات القرآنية أخبار الماضين ، آمن بالله رب العالمين ، وكل
يستخدم على صحة عقيدته ما تدفع إليه إمكاناته ، والله أعلم .



(الفصل السادس)

((أدلة لمحضر التأخير على اثبات وجود الله تعالى))

المسلك الثالث : لبعض التأخرين

يعني صاحب التلويحات ، وهو أنه لا يمكن وجود ممكن :
كالمركات ، فإن استند الى الواجب ابتداءً ، وانتهى اليه ، فذاك
وإن تملكت المكنات ، قلنا : جميع المكنات المتصلة الى غير
النهاية من حيث هو جميع ممكن ، لاحتياجه الى أجزاء ، التي هي
غيره ، فله علة بوجده ترجع وجوده على عدمه ، لما عرفت من أن الامكان
مخرج ، وهي لا تكون نفس ذلك المجموع ، إذ العلة متقدمة على المعلوم
فيستعظم الشيء على نفسه »

« قصد الشيخ بعض التأخرين ، وهم الجرجاني أن هذا البعض
يمثلهم صاحب التلويحات وهو الامام السهروردي ، الذي راج يقدم
دليلاً على اثبات وجود الله تعالى ، ليس على أساس تقسيم العالم الى
جواهر واعراض ، وإنما على أساس التلخيص بوجود الممكن من حيث هو ممكن
وإستخدام الأمثلة ليدل على إمكانه ، كالجواهر المركبة (١) ، فإن
كانت مستندة في وجودها الى الواجب مباشرة ، فقد ثبت وجود الواجب
من اقصر طريق وانتهى الأمر الى هذا الحد ، هذا وجه ، يقف عند
استنادها الى الواجب مباشرة .

أما إن كانت مستندة الى بعضها (٢) فلا يمكن أنها محتاجة الى
أجزائها ، باعتبار أن الاحتياج قاسم يضمنها جميعاً ، وإنما لا تكون مجزأة
إلا إذا قُسمت أجزاؤها الى بعضها ، يعود الأمر الى الأجزاء ، فإن

-
- (١) سلف الحديث عن الجواهر وأنواعها فليرجع اليها من شاء .
(٢) على طريقة التسلسل التي أبطلناها ، فليرجع اليها من شاء .

.....

كانت كذلك فلا بد لها من علة موجودة ، تكون مهمتها ترجيح وجود الممكن على عدمه ، لأن طبيعة الممكن قاضية بذلك .

ثم ينتقل الحديث الى العلة الموجودة هذه ، فان كانت خارجة عن الممكنات فهي الواجب وثبت المطلوب ، وان كانت آحاد الممكنات ففيه مخالفة لهذه هيئات الصقول ، لأن معناه ضرورة تقدم العلة على نفسها حتى توجد ها ، وتأخرها عن نفسها حتى تكون غمولا لها ، وهو محال ضرورة ، ولقبحه لا يحبا به ، ولا يقبل له ، لأنه في عداد غير الماقلين ، هذا على فرض أن العلة الموجودة هي مجموع الممكنات .

ولا جميع أجزائه لأنه عنه . ولا تكون أيضا جزء . أي بعض أجزائه .
اذ علة الكل علة لكل جزء . وذلك لأن كل جزء ممكن محتاج الى علة
فلو لم تكن علة المجموع علة لكل واحد من الأجزاء لكان بعضها معلولا
بعلة أخرى . فلا تكون تلك الأولى علة للمجموع . بل لبعضه فقط .
وحيث أنه يلزم أن يكون الجزء الذي هو علة المجموع . علة لنفسه .
ولعلله أيضا *

* بعد أن أبطل الشيخ كون المجموع معلولا لنفس المجموع . راجع يبطل
كون المجموع معلولا لجميع أجزائه . بمعنى كون العلة هي جميع الأجزاء
الممكنة . لأن الجميع هو عنه . كما لا تكون العلة بعض أجزاء المعلوم -
جميع الممكنات - لأن علة الكل . هي نفسها علة لكل جزء على أساس أن
كل جزء منها ممكن محتاج . والكل في مجموعه كذلك ممكن محتاج .

فإذا افترضنا أن بعض الممكنات له علة . وبعض آخر له علة أخرى .
فبمعنى هذا تعدد العلل . ولا يكون المجموع من حيث هو مجموع معلولا
لعلة واحدة . انما لعلتين أو أكثر . وهذا باطل لأنه يترتب عليه :

- (١) أن يكون الجزء الذي هو علة لبعض علة للمجموع أيضا .
- (٢) أن يكون الجزء الذي هو علة للمجموع علة ومعلولا في وقت واحد .
- (٣) أن يكون الجزء الذي هو علة للمجموع علة لنفسه . ويلزم تقدم الشيء
على نفسه . وتأخره عنها . وقد سبق بطلان هذا .
- (٤) أن يكون الجزء الذي هو علة للمجموع . علة لنفسه ولعلله أيضا على
وجه الاجمال وهذا كله باطل فتبين أن يكون المجموع الممكن مستندا
في وجوده الى علة خارجة عن جميع العلل الممكنة . وهو حتما يكون

.....
واجب الوجود ، الله رب العالمين .

اذن الشيخ هنا أبطل ما يلي :

- (١) أن تكون علة المجموع نفسه .
- (٢) أن تكون علة المجموع جزاء .
- (٣) أن تكون علة المجموع أمرا ، أخلافيه .

وأثبت ما يلي :

- (١) كون السلسلة الممكنة محتاجة .
 - (٢) احتياجها لا يكون لثلاثها .
 - (٣) أن الذي تمتنع اليه في وجودها ، هو أمر خارج عنها .
- جميعها والخارج عن جميع الممكنات واجب لذاته وهو الله سبحانه وتعالى .

وإذا لم تكن علة المجموع نفسه ، ولا أمرا داخلية ، فاذن هو
أمر خارج عنه والخارج عن جميع السمكات واجب لذاته ، وهو المطلوب
ولا بد أن يستند إليه شيء من تلك السمكات ابتداءً فنتهي بسلسلة
السلسلة .»

« قصد القبح هنا ما سلف ذكره من إبطال أمور وإثبات أخرى ،
حتى انتهت إلى المطلوب ، وهو إثبات أن السمكات لا تستند إلى شيء
منها ، ولا بد من انتهاء السلسلة السمكة إلى الواجب الوجود
جل علاه ، وهو خارج عن جميع السمكات بل هو الخالق لها جل علاه ،
وهي تستند إليه في كل شيء .»

واخترض عليه بوجوه :

الأول : المجموع يعمر بالتناهي ، لأن ما لا يتناهي ، ليس له كل ، ولا مجموع ، ولا جملة بل ذلك انما يتصور في التناهي ، وتناهي المسكات يتوقف على ثبوت الواجب ، فاثباته به ، أي اثبات الواجب بما يدل على تناهي المسكات ، صادرة على المطلوب »

« قصد الشيخ هنا إبراز الاعتراضات الواردة على مسلك التأخيرين ، وقدّم أوجه عنها فمن الاعتراضات القول بأن لفظ المجموع الذي استخدمه صاحب التلويحات فيه إشعار بتناهي المسكات ، والدليل أن ما لا يتناهي لا يقال له كل ، ولا مجموع ، ولا جملة ، انما يوصف بأنه لا يتناهي فقط ، وحيث استخدم صاحب التلويحات ألفاظ الجملة والمجموع ، والكل فقد قصد به التناهي ، وهم لا يسلمون بأن المسكات متناهية .

وفرق المعتبرين بين مفهومين .

الأول : ما لا يتناهي . ويثبت أنه لا يوصف بأنه كل ، أو مجموع ، أو جملة ، أو ما يفيد حصوه بين حاصرين .
الثاني : ما يتناهي . ويثبت أنه الذي يمكن وصفه بأنه كل أو مجموع ، أو جملة إلى غير ذلك من الأوصاف الحاصرة له ، والتي تؤدي كلها أو بعضها إلى القول بتناهيها .

ثم ركر المعتبر على أن اثبات تناهي المسكات يتوقف على ثبوت الواجب وإثبات الواجب بناء على تناهي المسكات فيه دور ، كما أن فيه صادرة على المطلوب ، وبالتالي فأمر تناهي المسكات المعتبر لا يقرب به ، ومن ثم راجع الشيخ بصحة الجواب على هذا الاعتراض .

والجواب . أن المراد به ، أى بالمجموع ، وما يراد منه فى هذا المقام ، هو السمكات بأسرها بحيث لا يخرج عنها شئ . منها ، وذلك متصور فى غير التناهى ، إذ يمكنه ملاحظة واحدة اجمالية شاملة لجميع آحاده ، إنما المستنع ، أن يتصور كل واحد ما لا يتناهى منفصلا ، يطلق عليه المجموع بهذا الاعتبار .

« أراد الشيخ تقديم جواب على الاعتراض السابق ، يقوم بهذا الجواب على التفرقة بين مفهوم المجموع من حيث انحصاره وعدم الانحصار فأكد الشيخ أن المراد هو مجمل السمكات بمبدأ عن الألفاظ الحاصرة بمعنى المراد السمكات عموما ، بحيث لا يخرج عنها شئ . منها ، وذلك متصور فعلا فى غير التناهى ، كما هو متصور فى التناهى تماما بنهاى .

أما كيف ؟ فلأن السمكات منحصرة فى الممكن ، والمنحصر محدد ود طالما عرفت حدوده ، فلفظ المجموع ، أو أى لفظ آخر لا يعتمد فيه بخلاف ، لأن ملاحظة واحدة اجمالية على آحاد الممكن تفيد انحصار كل واحد منه فى حدوده سواء الزمانية أو المكانية ، أو الافتراضية ، وهذا ليس بمستنع لا عقلا ، ولا عرفا . — لأن كافة السمكات مشقة فى آحاد أفرادها وهذا نوع من الانحصار .

أما المستنع ، فهو تصور كل واحد ما لا يتناهى منفصلا ، ثم يطلق عليه لفظ المجموع باعتباره الانفصال الذى عرضنا له ، إذ أن النزاع قائم فى الاعتراض على لفظ المجموع ، والمعنى المراد فيه ، فإذا تبين لنا أن لفظ المجموع لم تكن له دلالة واحدة عند المتنازعين حتى يتم تحرير محل النزاع ، أدركنا أن ما فهمه المعتز ليس هو ما قصد به الشيخ عند تصحيح فهمه . فليتأمل .

الثاني : ان أردت بالمجموع كل واحد من آحاد السلسلة ، فعلته ممكن آخر تسلسلا الى غير النهاية ، بأن يكون كل واحد منها علة لما بعده ومعلولا لما قبله ، من غير أن ينتهي الى حد يقف عنده .

وان أردت به الكل المجموع فلا تعلم أنه موجود ، اذ ليس هيئة اجتماعية الا بحسب الاخبار وما جزؤه اعتباري لا يكون موجودا خارجيا .

* أراد الشيخ تصوير الافتراض الثاني على السلك الثالث فقال : لمصل المعترض ينتقل الى معنى آخر من معاني مجموع الممكنات ، بحيث يقع على النحو التالي :

١ - أن يراد بالمجموع كل واحد من آحاد السلسلة .

وبالتالي فإن المجموع من حيث هو مجموع آحاد ، لا بد له من علة تستمر معه وتستند وجودها من سلسلة الممكنات ، ويظل الأمر هكذا كل واحد من آحاد سلسلة الممكنات علة ممكن آخر الى غير النهاية ، على أن يكون كل واحد منها علة لما بعده ، ومعلولا لما قبله ، ويظل الأمر هكذا من غير أن يقف الى حده أو ينتهي اليه .

٢ - أن يراد بالمجموع الكل المجموع الفاسل .

وفي هذه الحال يدعي الخصم أنه غير موجود في هيئة اجتماعية تمرى بأنها الكل المجموع الفاسل من حيث هو كل أما لماذا ؟ فلأنه ليس هناك هيئة اجتماعية الا بحسب الاخبار فقط ، لا بحسب الوجود الخارجي ومن ثم . فان ما كان جزؤه اعتباريا لا يكون موجودا خارجيا . ويظل بهذا الحكم على الممكنات من حيث أنها جميع ممكن ، وبالتالي تظل مسألة تسلسل العلل والمعلولات قائمة ، ولا تقف عند حد يسمى الواجب .

غير أن هذا الإعراف يخالفه قواعد النطق التي تعرف الكل بأمره
حككتنا على المجموع ، أي على جملة الأفراد من حيث كونها مجموعة
بحيث لا ينتقل فرد منها بالحكم ، كقولنا : كل بني تميم يحملون الصخرة
المطوية ، أي هيئتهم المحتملة من الأفراد ، لا كل فرد منهم على حدة
ومنه قول الله تعالى : تَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ ثَمَانِيَةٌ . فانه حكمهم
بالعمل على الهيئة المركبة من كل من الثمانية مجتمعين ، لا على كل منهم
باعتقاده . (١)

وهذا يندفع الإعراف الثاني على لغة النطق ، وهو الذي لجأ
إليه الشيخ فيما بعد حين تمسك بآن الراد من المجموع هو الكل من غير
بحث عن حقيقته ، وحسنا صنع .

(١) شيخ الاسلام / حسن درويش القيسني - شرح الشيخ القيسني على
متن المسلم في النطق ص ١٨ ط الحلبي ١٣٧١ هـ - ١٩٥٩ م .

والجواب : أنا تريد بالمجموع الكل من حيث هو كل ، ولا حاجة الى
اخبار الهيئة الاجتماعية ، ان الكل ههنا عن الآحاد كما في مجسم
العشرة ، ولا شك ان الكل بهذا المعنى موجود ههنا *

* قصد الشيخ ههنا الجواب عن الاحتراس بأن المقصود من المجموع هو
الكل من حيث هو كل بغض النظر عن أى معنى آخر ، ولادعى لأى توضيح
أخرى ، بل ولا حاجة الى اخبار الهيئة الاجتماعية ، ان الكل ههنا
المراد منه نفس آحاده ، فاذا قيل لفظ عشرة ، فليس المقصود هو لفظ
المعقود ، وانما المراد هو كل واحد من أفراد العشرة ، وان عبر عنها
بالمجموع ، لأن " الكل فى الحقيقة " هو الموضوع الذى هو المجموع
المحكم عليه " (١)

ولا شك ان هذا المعنى يمكن فى الدلالة على أنه موجود ، سواء
سميئة جملة السمكات ، أو كل السمكات ، أو السمكات بأسرها ، أو أى
لفظ آخر ، فاننا نقصد أنها جميعا بأسرها محتاجة الى علة فاعلة موجودة
تامة ، هى واجب الوجود ، وهو المطلوب اثباته .

(١) الشيخ / ابراهيم محمد الجيزاوى الباجورى - حاشية الباجورى على
متن السلم ص ٤٢ ط الدلى سنة ١٣٤٧ هـ .

كلمة حول الكلى وأنواعه :

الكلى يطلق بإطلاقات عدة سواء فى علم المنطق ، أو فى علم
التوحيد ، أو فى الفلسفة مجرد بنا أن نسجلها ههنا ، لأن الكلى
هو : ما لا يمنع نفس تصويره من وقوع الشركة فيه .

(١) الكلى الحقيقى :

ما لا يمنع نفس تصويره من وقوع الشركة فيه كالإنسان ، فإنه كلى
حقيقى يشترك فيه أفراد الإنسان ، كأحد ، محد ، خالد ، وهبة الله
ونعمة الله ، وحازم ، وذر الدين ، ونصر الدين ، وكافة أفراد الإنسان .
وانما سمى كليا ، لأن كلىة الشئ ، إنما هى بالنسبة الى الجزئى ،
والكلى جزء الجزئى ، لأنه يتوحد من كلىة بالشخص ، كما أن الجزئى
منسوب الى الجزء الذى هو كلىة* (١) . فيكون ذلك الشئ ، ضمما الى
الكلى ، والمنسوب الى الكلى كلى .

(٢) الكلى الاضافى : وهو الأعم من شئ* .

* اعلم أنا اذا قلنا أن الحيوان مثلا كلى فهناك أمور ثلاثة هى :

- أ - الحيوان من حيث هو . هو فرس .
- ب - فهم الكلى من غير إشارة الى مادة من المواد .
- ج - الحيوان الكلى ، وهو المجموع المركب منهما ، أى من الحيوان ،
والكلى .

(١) الشيخ الصبان - حاشية على شرح المسلم ص ٦٢

والتغاير بين هذه الأمور الثلاثة ظاهر ، فان مفهوم الكلئ ما لا ينح
نفس تصويره من وقوع الشكة فيه ، ومفهوم الحيوان الجسم الناقى الحساس
المتحرك بالارادة ، والفصل فى هذه الأمور هو معرفة قواعد علم المنطق
الذى قيل فيه : " انه كالسيف الذى يمكن أن يستخدم فى الحسرب
المقدسة ، أو لقطع الطريق " (١) .

(٢) الكلئ الطبيعى :

هو الموجود فى طبائع الأشياء فى الخارج ، وسى طبيعيا لأنه
موجود فى الطبيعة على ما هو عليه كلفظ حيوان ، فانه كلئ طبيعى ، لأنه
طبيعة وحقيقة . أى ما صدق مفهوم الكلئ عليه ، من حيث أنه ممرض
كحيوان فىسى كليا طبيعيا .

(٤) الكلئ المنطقى :

وسى كليا منطقيا ، لأن المنطق يبحث فيه .
وهو المفهوم الذى لا يمتنع فرض صدقه على كثرين ، أى الذى يمرض
فى الذهن للفاهيم المنتزعة من أفرادها الخارجية ، أى الحكم بالكلمة
ولأنه يبحث فيه من حيث هو أى من غير اعتبار بشئ مخصص من ما صدقته .

(٥) الكلئ العقلى :

وسى كليا عقليا ، لأنه لا وجود له الا فى العقل
وهو : المجموع المركب من العارض والممرض ، وسى كليا عقليا
لأنه لا وجود له الا فى العقل (٢) .

(١) فردريك روزنتال - التراث القديم فى الحضارة الاسلامية تقديم وتعليق
د / عبد الله حسن المسلى ص ١٤٨ ط مكتبة سعيد رافت .

(٦) الكلى الذاتى :

وهو الذى يدخل فى حقيقة جزئياته ، كالحىوان بالنسبة للانسان
والفرس عند تعريف كل منهما . لآنا نعرّف الانسان بأنه : حىوان ناطق ،
ونعرف الفرس بأنه حىوان صاهل .

(٧) الكلى المرضى (١)

هو الذى لا يدخل فى حقيقة جزئياته ، بأن لا يكون جزءا منها ،
أو بأن يكون خارجا ، كالفصادك بالنسبة للانسان حين نعرّفه بأنــــه
حىوان فصادك .

ومعد فلعل هذه النبذة المجلى ، تكون قد أخذت بيدك الى
ناصية عقلك ، فأعملت فيها الجهد وانتظمت طريق الجادة ، فعلمت أن
أن هنالك معلومات خفية لو اقتنصتها فربما أرا حتك فى حل مسائل كثيرة ،
آملا منك دعوة صالحة ، وقلبا مهتلا الى الخالق الكريم بالدعاء .

(١) راجع التعريفات للجرجاني ص ١٦٤ ط الحلبي .
والكل فى مباحث المنطق .

الثالث : ان أردت بالعلة - العلة التامة ، فلم لا يجوز أن تكون نفسه ؟
قولك : العلة متقدمة قلنا : لانسلم ذلك في العلة التامة ، فانها
مجموع أمور كل واحد منها يقتصر اليه فيكون كل واحد من تلك الأمور
متقدما على المعلول ، ولا يلزم من تقدم كل واحد تقدم الكل ، كما أن
كل واحد من الأجزاء متقدم على الباهية ، ومجموعها ليس متقدما ، بل
هو نفس الباهية ، وان أردت بها أي بالعلة : القاطل وحده فلم لا يجوز
أن يكون جزءا ؟

قولك : لأنه علة لكل جزء : فيكون علة لنفسه ، ولعلله ، قلنا :
ذلك ممنوع ، ولم لا يجوز أن يحصل بعض الأجزاء بلا علة ، أو بعلة
أخرى ؟ *

* هذا هو الاعتراض الثالث على المسلك الثالث ، وهو يقوم على
محاولة اثبات أن الموجودات مستندة الى ذاتها ، ولهمت منتبهة الى
واجب الوجود ، واتخذ لذلك ما يلي :

أولا : أن علة الموجودات التسلسلة هي العلة التامة المنحصرة في ذات
السلسلة .

ثانيا : لانسلم تقدم العلة وتأخرها في العلة التامة ، لأنها مجموعة
أمور كل واحد منها يقتصر اليه ، ولا يلزم من تقدم كل واحد من أفرادها
تقدم الكل .

ثالثا : لانسلم أن علة كل جزء تكون علة لنفسه ولعلله حتى تقع في مخالفة
الضرورة العقلية ، فما المانع أن يحصل بعض الأجزاء بلا علة أو يحصل
بعض آخر بعلة أخرى . =

والجواب : أن المراد بالعلّة : هو الفاعل المستقل بالفاعلية ، وهو
في مجموع كل جزء منه ممكن لا بد أن يكون فاعلا لكل من الأجزاء ، على
معنى أنه لا يستند شيء منها بالفعولية إلا إليه ، أو إلى مصدر عنه ، ولا
وقع بعض أجزائه بفاعل آخر ، لم يصدر عنه ، فإذا قطع النظر عنه ، أي عن
الآخر لم تحصل الماهية المعولة التي هي المجموع ، فلم يكن ذلك الفاعل
فاعلا مستقلا بالمعنى المذكور ، وهو خلاف القدر .

استثمار :

فإن قيل هذا الذي ذكرتموه منقوض بالمركب من الواجب والممكن ،
فإن مجموعهما من حيث هو مجموع لا شك أنه ممكن ، لاحتياجه إلى جزئيه
الذي هو غيره ، مع أن فاعله ليس فاعلا لكل واحد من أجزائه .
وأیضا لو كان فاعل الكل بالاستقلال فاعلا لكل جزء منه كذلك ، للزم
في مركب في أجزائه ترتيب زمني كالسیرير مثلا ،
أ - أما تقدم المعلول على علته .
ب - أو تخلف المعلول عن علته المستقلة ، إذ عند وجود الجزء المتقدم

ولا شك أن هذا الاختراض كما سبقه ثم تناولها في صلب السلك الثالث
كما تم بسط القول فيها فلن تطيل في هذا السلك لأن كل الاختراضات من
هذا القبيل الذي تبد وفيه صفة التكرار ، ولذا سأذكر جواب المتن
والشارح في كل ما يتعلق بهذا السلك على ما هو عليه اللهم إلا إذا فرضت
الضرورة نفسها ، ولو بوضع خاصين .

كالخشب ان وجدت العلة المستقلة للكل ، لزم الأمر الثاني ، وان لم توجد لزم الأمر الأول ، وكلاهما محال .

الجواب عن الاستشعار :

قلت : الجواب من الأول ، وهو النقص انا قهدها أى الكل بما كل جزء منه ممكن ، كما مر أنفا فاندفع النفس .
فان قيل : نحن نضع كون فاعل الكل فاعلا لكل جزء منه ، ونسند به بالمركب من الواجب والممكن ، فلا يجدكم أخراجه بقيد الامكان .
قلنا : هذا النسخ يندفع بما قررناه من الدليل على أن الفاصل المستقل للكل يجب أن يكون فاعلا لكل جزء منه اذا كانت أحاده بأسرها ممكنة .

وعن الثاني - من الاستشعار - وهو المعارضة : - نقول جوابا -
أن التخلف عن العلة الفاعلية المستقلة بالمعنى الذى صورناه لا يمتنع انما الممتنع هو التخلف عن العلة الفاعلية المستجمة لجميع ما يتوقف عليه التأثير ، أعنى العلة الثالثة ، على أنا نقول : كيف يتجه علينا ما ذكرتم ، والمراد بقولنا : علة الكل يجب أن تكون علة لكل جزء منه أن علة أى جزء لا تكون خارجة عن علة الكل ، وبذلك الذى ذكرناه من المراد يتم مقصودنا .

وهو أن علة المجموع المركب من السمات كلها : لا يجوز أن تكون جزءا اذ يلزم حينئذ أن لا تكون علة ذلك الجزء خارجة عنه ، فهى :

أ - أما نفسه ، وهو محال .

ب - أو ما هو داخل فيه ، فينقل الكلام اليه حتى ينتهي الى ما يكون علة
لنفسه .

وحيث تقدم الفصل نقول : كل جزء فرض علة في تلك السلسلة ،
فإن علة أولى منه بأن تكون علة لها ، فيلزم ترجيح المرجوح ، وهذا
خلف ، ولك أن تتسكك في إبطال علة الجزء بهذا ابتداء .

ولا يلزم ما ذكرتم من أحد الأمرين ، إذ قد تكون علة كل جزء من
الأجزاء جزء علة الكل ، بحيث يكون الكل علة الكل ، فعند وجود الجزء
المتقدم توجد علة التامة ، وعند وجود الجزء المتأخر ، توجد علة
التامة ، ويكون مجموع هاتين العلتين : علة تامة للكل ولا محذور فيه
نعم لو كانت العلة المستقلة للكل : من العلة المستقلة لكل واحد
من أجزائه لزم ما ذكرتموه .

(الفصل السابع)

((أدلة الإيجي والشارح على اثبات وجود الله تعالى))

١ - وهو القائم على النظر الى وجوب الوجود له جل علاه

(السلك الرابع : وهو ما وقفنا لاستخراجه)

ان الموجودات لو كانت بأسرها ممكنة : أى لو لم يوجد الواجب ،
لأنحصرت الموجودات فى الممكن ، ولو انحصرت فيه لاحتاج الكل ، أى
المجموع بحيث لا يشذ عنه شئ ، من أجزائه الممكنة الى موجد ، لكونه
ممكنا مركبا من ممكنات ، مستقل فى اليجاد . *

* هذا السلك يدعى شئ فهم مراد الشيخ منه ، لأنه يقوم على
ملاحظة :

- ١ - حالة الموجودات باعتبارها كلها ممكنة .
- ٢ - حالة انقراض عدم وجود الواجب .
- ٣ - حالة عدم الملول بالقياس الى علته .

فافتراض الشيخ أن الموجودات لو كانت بأسرها ممكنة : بمعنى أنه
لم يوجد واجب الوجود ، وانحصرت كل الموجودات فى الممكن فقط ،
فلا شك أن هذا الممكن كله محتاج الى أجزائه التى هى مكملاته ،
بحيث لا يشذ عنها شئ ، منها أبدا باعتبارها جميعا ممكنة .

ثم احتاج الكل الى موجد مستقل لكونه - الممكن - محتاجا الى
هذا الموجد المستقل فى اليجاد له كله ، باعتبار أن الممكن مركب من
ممكنات ، وفى نفس الوقت لا يكون الموجد مستندا فى اليجاد هـــــ
الممكنات أو تركيب أجزائها الى شئ ، من أجزائه كوجود ، بل الى الموجد
المستقل سواء كان هذا السبب صادرا عن الموجد المستقل أو كان
الموجد المستقل نفسه .

.....
على أن هذا الوجود المستقل لكل السمكات لابد أن ترجع
إليه جميعها ، إما :

أ - إليه وحده ابتداء وبهاشعة .

ب - وأما بواسطة هي منه أيضا .

فإذا صح الفرض الأول واستقام في الذهن ، وهو أن الوجودات
كلها ممكنة ، فقد استقام احتياجها إلى موجد مستقل عنها وهو الله
سبحانه وتعالى .

أما إذا افتراض عدم وجود الواجب ، ففي نفس الوقت لابد من افتراض
عدم وجود موجودات ، وهو ما لا يقول به طائفة ، إذ معناه أن العلة
منعدمة فكذلك محلولها ، بينما الفطر والعقول تقر بأن السمكات موجودة
فثبت احتياجها إلى موجد مستقل ، وهو الله رب العالمين .

بأن لا يستند وجود شيء من أجزائه إلا إليه ، أو إلى ما هو صادر عنه
فيكون هو الموجد لكل واحد منها ، أما ابتداءه ، أو بواسطة هي منه
أيضا ، يكون ارتفاع الكل مرة ، أى بالكلية ، وذلك بأن لا يوجد الكل
ولا واحد من أجزائه أصلا منتعنا بالنظر إلى وجوده ، أى وجود ذلك
الموجد المستقل إذ لا يمنع جميع أنحاء المعدم لا يكون موجبا للوجود ،
لما عرفت من أن الممكن ما لم يجب وجوده من علته لم يوجد * هلزم من
ذلك اختناع عدمه من أجلها ، بحيث لا يتطرق إليه المعدم أصلا بوجوده
من الوجوه *

* قصد الشيخ هنا أثبات أن علة جميع الممكنات يجب أن تكون خارجة
عن الجميع ، مبينة له ، ولاجرة بملاحظة كون ذلك الجميع متناهيها ،
لأن ثبوت الواجب يستلزم التناهي ، ففى ثبت احتياج جميع الموجودات
إليه على نحو ما فقد ثبت احتياجها وتناهيها ، وهو المطلوب اثباته .

غير أن الشيخين - رحمهما الله - نظرا إلى ^{أمر} إيراد الممكنات ، وهو
عدمها جميعا ، فكما لوحظ احتياجها إلى موجد لها حتى توجد ،
فقد قرأنا ما لو كان ارتفاعها كلها بالكلية إلى دائرة المعدم - سواء
كان الارتفاع كلية لارتفاع بعض أجزائه ، ولا يكون ذلك أمرا منتعنا فيها
لأن طبيعة الممكن تقبل الوجود والمعدم .

وحيث أن الممكن لا ينتع من المعدم فقد ثبت أنه ليس بواجب ،
وبالمنهج بواجب يحتاج حتما إلى موجد مستقل يدفع عنه المعدم وينقله
إلى دائرة الوجود ، لأن ما لا يمنع جميع أنحاء المعدم لا يكون موجبا
للوجود ، وإنما يكون ممكنا ، كما أن الممكن ما لم يجب وجوده من علته
لم يوجد .

.....

* امتناع المدم على الوجود الممكن كامتناع الوجود تماما بتمامه من حيث أنه قابل لها ، فمن ثبوت وجوده من علته الموجودة ، فقد امتنع عدمه من أجلها ، سواء كان عدمها كلياً ، أو عدمها جزئياً ، أما لماذا ؟ فلأن العلة الموجودة تعمل معه العناية والاختراع ، وتحافظ على وجوده بما فيه منافعهم ويصون طبعه لذلك الوجود ، بل وتنشع من تطرق المدم اليه على أى نحو كان .

لأن وجوه المدم كثيرة ، منها نساد مبنى الممكن ، ومنها فقدان منافعهم ، ومنها الاخلال بالنهاية الموجودة فيه ، وهذه أجزاء عديدة بحيث يصح القول بأنها وجه من وجوه المدم الجزئى ، أما المدم الكلى ففيه اطاحة بالوجود كله الى دائرة الفناء ، وهو المراد بالمدم الكلى الشامل .

كما أن المدم أقسام بجانب أنه وجوه - فمن أقسامه (١) عدم المخلوقات الأزلى - الماضى ولا تتعلق به القدرة والارادة اتفاقاً ، لأنه ليس ممكناً ، بـمـل واجب المدم .

(٢) عدم المخلوقات فيما يزال يصحون به عدم المخلوقات فيما يزال وجودها ، فان القدرة والارادة يتعلقان به بمعنى أنه نى قبضتهما ان شأنا أبتـاء وان شأنا أزالته ، وجعلنا الوجود مكانه .

(٣) عدم المخلوقات بعد وجودها في المستقبل

ويعتبر بعد عدم المخلوقات بعد وجودها فيها يأتي من مستقبل
الأيام ، فان القدرة والارادة يتعلقان به .

(٤) عدم السمكات التي علم الله أنها لا توجد .

كأيمان أبي جهل ، فان القدرة والارادة يتعلقان به بالنظر
الى ذاته (١) .

(١) شيخ الاسلام عبد الله الشرقاوى - حاشية الشرقاوى على شرح
الهدى ص ٦٥ بتصرف يسير .

ولاشك أن عدم المجموع يكون على أنحاء شتى : فانه قد يعدم بعد هذا الجزء ، ويعدم جزء آخر ، وهكذا فالوجود المستقل للكل يجب أن يكون بحيث يتمتع بسببه جميع المدات المنسوبة الى أجزائه والشيء الذى اذا فرض عدم جميع الأجزاء ، أى عدم أى واحد منها كان ذلك العدم متتعا نظرا الى وجوده يكون خارجا عن المجموع لانفسه ، ولادخل فيه ، لأن عدم شئ منها ليس متتعا نظرا الى ذاته ، والا كان واجبا لذاته ، فيكون ذلك الخارج عن جميع الممكنات واجبا وجوده فى حد ذاته ، إذ لاوجود فى الخارج سوى الممكن والواجب وهو المطلوب *

* قصد الشيخ ابانة عدم المجموع ، وأنه يكون على أنحاء كثيرة منها
أ - عدم هذا الجزء بعينه الذى نعلمه نحن ونشاهده .
ب - عدم جزء آخر لانعلمه ولكنه يقدر فى الأذهان ، كما هو موجود فى الأعيان .

ثم وقف الشيخ عند نقطة هامة تكشف عن صفات الوجود المستقل وأهمها أنها تتمتع بسببه جميع المدات من الوصول الى الممكن وقد لك من صفاته استمرار المحافظة على الكل الموجود بها بصورة .
كما أن هذا الوجود المستقل لا يكون الا :
أ - خارجا عن مجموع الممكنات .
ب - هائلا لها جميعا من كافة الوجوه .
ج - أن ذلك الخارج عنها الهائلا لها يكون واجب الوجود فى حد ذاته .

فان قلت : ثبت الواجب على تقدير انحصار الموجودات في الممكن
يكون خلفاً لازماً على تقدير نقض المطلوب ، لا مطلقاً ، كانه قيل ، ان
لم يكن الواجب موجوداً لزم انحصار الموجود في الممكنات ، ويلزم من
وجود هذا الانحصار عدمه ، فيكون محالاً ، فيبطل نقض المطلوب
فتظهر حقيقته :

قلت : نعم لكن الخلف الملازم قد يكون عين المطلوب ، ولذا لا يقال
هذا خلف مع ذلك فهو مطلوبنا .

وهذا المسلك غير محتاج الى ابطال الدور التسلل ، ويستخرج
من ملاحظة حال عدم المعلول بالقياس الى علته ، كما أن المسلك
السابق لوحظ فيه حال وجوده بقيما اليها »

ثم انتهت الى أن الموجود اثنان لثالث لهما وهما :

- ١ - الممكن وقد ثبت احتياجه ، وان له موجد .
 - ٢ - الواجب وقد ثبت وجوده واستغناؤه واحتياج الكل اليه .
- وهو المطلوب ، ولو كان هناك شيء ثالث لكشف عنه البحث ، أما
وأنه لم يكشف عنه ، فقد قرأ أنه لا يوجد الا الممكن والواجب بأحكامهما
التي سلف ذكر بعضها .

« هنا مجرد افتراض سؤال : يقوم على أن اثبات الواجب بانحصار
الموجودات في الممكن والواجب ، واثبات احتياج الممكن الى الواجب

فيه خلف (١) لازم على تقدير نقض المطلوب ، ومعناه : إن لم يكن
الواجب موجودا انحصرت الموجودات في الممكن وحده ، حتى يلزم
المحال .

فأجاب بأن الخلف اللازم هنا هو عين المطلوب ، وبالتالي يبطل
انحصار الموجودات في الممكن وحده ، ويلزم اثبات وجود واجب
الوجود ، وهو عين المطلوب .

(١) الخلف هو اثبات الشيء بإبطال نقيضه ، ومرفى عند رجال
القانون بفهمهم المخالفة فشلا تقول أنت الآن رجل صالح ، فإن
المخالفة بمعنى أنك قبل الآن لم تكن صالحا .

المقد الثاني

عرض الآراء في اثبات المائسة أو عدمها

الفصل الأول

((غنى المائسة))

(المملك الخاص : وهو قهيب ما قبله)

لو لم يوجد واجب لذاته ، لم يوجد واجب لغيره ، أى ممكن ،
وجبته ، فيلزم أن لا يوجد موجود أصلا ، ضرورة انحصار الموجود فى
الواجب والممكن .

أما الأول : وهو أنه إذا لم يوجد واجب ، لم يوجد ممكن ، فلأن
الواجب إذا لم يوجد كانت الموجودات بأسرها ممكنة ولا شك أن ارتفاع
الجميع المركب من الممكنات فقط مرة ، أى بالكلية لا يكون على ذلك
التقدير متنعلا بالذات ، وهو ظاهر لأنه واحد ، برمتها ممكنة ،
ولا بالغير لما عرفت من أن الغير الذى يحتج به رفع الجميع بالمرة لا بد
أن يكون موجودا خارجا عنه ، واجبا لذاته ، والغرض عنه .

وأما الثانى : وهو أنه إذا لم يوجد واجب بذاته ولا بغيره ، لم
يوجد موجود أصلا ، فلأن ما لم يجب ، أما بالذات ، وأما بالغير
لا يوجد كما تقدم من أن الموجود أصلا :

- ١ - واجب مسبوق وجوده بوجوبه الذاتى . وأما
- ٢ - ممكن : مسبوق وجوده بوجوبه من علته .

وهذا المملك : كالرابع فى الاستغناء عن حديث الدور والتلخيص ،
وقهيب منه مكشوف لا مستتر به (١)

(١) وقهيب منه مكشوف فان الرابع : ناظر الى وجوب الوجود ، والخامس :
ناظر الى امتناع المعدم : وهما متقاربان ، الموقف الخاص فى
الالهييات تحقيق د / احمد السهدى ص ١٥ .

(المسلك السادس : ما أشار اليه بعض الفضلاء)

وتحريمه : أن الممكن لا يستقل بنفسه في وجوده ، وهو ظاهره
ولا في ايجاده لغيره ، لأن مرتبة اليجاد بعد مرتبة الوجود ، فان
الشيء ما لم يوجد ، لم يوجد ، فلو انحصر الوجود في الممكن ، لزم
أن لا يوجد شيء أصلا ، لأن الممكن وإن كان متعدد لا يستقل بوجوده
ولا ايجاد ، وإن لا وجود ولا ايجاد ، فلا وجود لابذاته ، ولا بغيره
وهذا المسلك أخصر المسالك وأظهرها .

وقد ذكر ههنا أي في مقام اشبات الصانع شبهات كثيرة ، أوردها
الامام الرازي في كنهه ، وأجاب عنها ، لكن حاصلها عائد الى أمر واحد
وهو أن يوجد ههنا وفي كل مسألة تراءى ههنا متقابلان ، فيرد بينهما
ترديدا مانعا من الخلو ، ثم يبطل كل واحد منهما بدليل الآخر ، ليلزم
نفس القدر المشترك .

وحلها اجالا : هو القدر في دليل الطرفين الضعيف — من
الذهبيين ، أو في دليلهما إن أمكن ، ولاستبعاد في إمكان القدر
في دليلهما معا ، إذ قد يكون دليل الطرفين ضعيفا ، ولا يلزم من
بطلان دليلهما بطلانها ، حتى يلزم ارتفاع المتقابلين ، وذلك لأن :
الدليل ملزم الدلول ، وانتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء لازمه .

ولنذكر منها ، أي من تلك الشبه مع اجوبتها عدة ، لتطلع بها
على أحوال نظائرها .

الأولى : لو كان الواجب موجودا ، لكان وجوده : أما نفس ما هيته
أو زائدا عليها ، أنه لا مجال لكونه جزءا منها .

والأول باطل ، لأن الوجود مشترك كما مر ، والماهية غير مشتركة .
والثاني : باطل : والا كان وجود معلول ماهيته ، لا يحتاج كونه معلولا
لتغيرها فتقدم ماهيته عليه ، أى على وجوده بالوجود ، وهو محال كما
سلف .

والجواب : وجوده نفسه ، ونسنع الاشتراك في الوجود الذي هو عينه
بل المشترك هو الوجود بمعنى الكون في الأعيان : أعني فهمهم
الوجود العارض للوجودات الخارجية ، وأما مصادق عليه الوجود
فلا اشتراك فيه ، وذلك كالماهية والتشخيص ، أو وجوده غيره ، أى
زائده عليه ، ومعلول لماهيته ، وتقدم الماهية عليه ليس بالوجود كما تقدم

الثانية : من تلك الشبه ، لو كان الواجب موجودا لكان اما مختارا أو
موجبا ، والأول باطل لأن العالم قديم بدليله ، والقديم لا يستند إلى
المختار ، والثاني باطل : والا لزم قدم الحادث اليومى أو التسلسل ،
وكلاهما محال .

والجواب : لانسلم أن العالم قديم ، وقد مر ضعف دلالة .

الثالثة : منها - أى من الشبه - لو كان الواجب موجودا لكان اما
عالما بالجزئيات أو لا ، والأول - علمه بالجزئيات - باطل ، والا لزم
التغير فيه ، أى في ذات الواجب تعالى ، لتغير المعلوم الجزئى
من حال إلى حال ، فان زيدا مثلا يتصف تارة بالقيام ، وأخرى بعدمه
والعلم لابد فيه من أن يطابق معلومه ، فيتغير أيضا بحسبه ، فلا يكون

الواجب على هذا التقدير واجبا ، بل حادثا ، لأن محل الحوادث
حادث .

والثاني : عدم علمه بالجزئيات - باطل : لأننا نعلم بالبدئية ، أن
هذه الأعمال المتقنة المشاهدة في الجزئيات ، لا تستند الى عديم
العلم .

والجواب : نختار أنه عالم بالجزئيات ، والتغير اللازم في العلم إنما هو
في الإضافات لاني الذات ، أي لاني صفاته الحقيقية ، فإن علمه تعالى
صفة واحدة حقيقية قائمة بذاته ، وشاملة بالمعلومات كلها ، فإذا تغيرت
لم تتغير تلك الصفة ، بل تغيرت تعلقاتها بها ، وإضافاته إليها ، فيكون
تغيرا في أمور إخبارية ، لاني صفات حقيقية ، وأنه جائز في الواجب
كما سيأتي .

ولنقتصر على هذا القدر ، فإن هذا منشأ للشبهات التي طرأت
بها الكتب ، وقد ذلك التطويل تبحرا في العلوم ، وتوسعا في التحقيق
والتدقيق ، وعليك بعد الاهتداء اليه بما نهيناك به من الضابطة والأشلة
أن تقرر من أشاله الأباخر جمع بعير .

خاتمة للمقصد الأول :

لما ثبت أن الصانع تعالى واجب وجوده ، وممتنع عدمه ، فقتد
ثبت أنه أولى أيدي ولا حاجة الى جملة مسألة برأسها .

قال الامام الرازي في الأربعين كلاما محصاه : انه لما ثبت انتفاء
الموجودات الى واجب الوجود لذاته ، والعدم على الواجب مقتضى
لزم كونه تعالى أزليا أبديا ، فلاحاجة الى جعله مسألة على حسنة ،
لكن المتكلمين لما لم يسلخوا تلك الطريقة ، بل أثبتوا أن هذه الممكنات
المحموسة محتاجة الى وجود سواها ، احتاجوا في ذلك الى وجوبه ،
أخرى ، فقالوا : مثلا لو لم يكن أزليا ، لكان محدثا محتاجا الى محدث
آخر ، وتسلسل ، ولو لم يكن باقيا دائما ، لكان عد به بعد وجوده
أ - اما لذاته وهو باطل .

ب - واما بفاعل ، وهو أيضا محال ، لأن العدم نفى محض ، فيمتنع
كونه بالفاعل .

ج - واما بطريان ضد : وأنه مستحيل ، لأن القديم أقوى ^{قادر} الضد
به أولى من انعدامه بالفسد .

د - واما بزوال شرط ، وهو ممتنع لأن المحدث لا يكون شرطا للقديم
وان فرض له شرط قديم ، نقلنا الكلام اليه ، ولزم التسلسل .

ولما بطلت الأقسام كلها ، امتنع طرفان المدعى على الصانع ،
والصنف صرح بأول كلامه ، ثم أشار إلى آخره بقوله : والمتكلمون
انما احتجوا بوجوه آخر عليه ، أى على كون الصانع أزليا أبديا ، قبل
اثبات ذلك ، أى قبل اثبات كونه واجبا ، ومنه أى عن الاحتجاج بتلك
الوجوه . على هذا المطلوب بعد بيان كونه واجبا ، نفس : فلان طول
به الكتاب ، كما طول به الامام كتابه * على ما أشرنا إليه *

* قصد به الامام فخر الدين الرازى ، وكتابه الأربعين فى أصول
الدين ، وتم تحقيقه عدة مرات ونشرته مكتبة الكليات الأزهرية .

* سلك الشيخان طريقا منضبطا بحيث وصل بهما فى النهاية إلى
أن المدعى يلحق المبكى ولا يلحق الواجب وهذا فى حد ذاته من الأدلة
القوية على اثبات وجود الله تعالى لأنه الواجب الثابت الذى لا يلحقه
العدم بوجه من الوجوه .

وحيث أن الأقسام التى سلف بيانها قد ثبت بطلانها ، فقد
امتنع حدوث المدعى على الله تعالى - الصانع - وفى هذا كفاية لمن
أراد الاكتفاء ، وفيه باب موصل إلى منافع كثيرة لمن أراد الاسترسال
فى المسألة .

غير أن الشيخ ذكر موقفا من مواقف المتكلمين يتعلق باثبات صفات
لله عز وجل ، بعد أن ثبت وجوب وجوده ، منها أنه تعالى :

(١) أزلى : لا أول له .

(٢) أبدي : لا آخر له .

.....

وكذلك سائر صفاته ، ولكن الصف - رحمه الله - أشار إلى
أن إثبات كونه تعالى واجبا تأخر عن إثبات كونه تعالى أزليا أبديا
ومادام قد ثبت أنه تعالى أزلي بمعنى لا أول له ، وأنه أبدي بمعنى
لا آخر له ، فقد ثبت وجوب وجوده جل علاه .

وهذا يكون قد انتهى المقصد الأول في إثبات الصانع ، من
المقصد الأول في الذات ، من الموقف الخامس في الالهيات ، حيث
يمكننا الانتقال إلى المقصد الثاني ، في أن ذاته تعالى مخالفة
لسائر الذات .

«الفصل الثامن»

٢ - أدلة اثبات وجود الله تعالى بناء على امتناع العدم
عليه جل علاه

مع تحيات محمد كمال حسن

للتنمخ والطباعة - بالزقازيق - ورقية

ع : ٠٥٥ / ٣٣٣٨٠٩

* الفرض من هذا المقصد هو عرض الآراء التي طرحها المتكلمون في مسألة مسألة ذات الله تعالى لغيرها من الذات ، أو مغايرتها لها ، أعني عدم المماثلة ، كما أنه بعد عرض الآراء يتم هدم الرأي الذي لا يستقيم منها ، والبقاء على الآخر الذي ترجحه الأدلة النقلية ، ولا يتعارض مع أصل سمى .

والمرضى هنا أمور منها :

- ١ - اثبات أنه تعالى ذات لا كالذوات .
- ٢ - أن ذاته تعالى لها من صفات الكمال والجلال أعلاها .
- ٣ - أن ذات الله تعالى من حيث الحقيقة ولكنه لا يعلمها إلا هو جل علاه ، يقول الإمام الغزالي : رحمه الله - " لا يعرف الله سبحانه وتعالى كنه معرفته إلا الله تعالى " (١)
- ٤ - أن ذات الله تدرك بأنوارها ، لا من حيث الحقيقة الذاتية ، وقد حجب - الله - الخلق عن معرفة كنه ذاته ، ودلهم عليه بآياته ، والقلوب تمرنه ، والعقول لا تدركه ، ينظر إليه المؤمنون بالأنوار في الآخرة ، من غير إحاطة ، ولا إدراك خباية " (٢)
- ٥ - رغم أن الذات الأقدس معرفته بالمقل ممكنة ، إلا أن هذه المعرفة لا تجاوز فهم الآثار المنبثقة في الكون دالة عليه سبحانه وتعالى ،

(١) الإمام الغزالي - إلهام المومنين عن علم الكلام ص ٩٤
(٢) الإمام الفخر الرازي عجائب القرآن ص ١٤٤ تحقيق عبد القادر أحمد عطا
دار الكتب الإسلامية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٣ م .

أما أن يدرك العقل ذات الله على حقيقتها فذلك محال
أما لماذا ؟

فلأن الله تعالى غير متناه ، والعقل متناه ، فهل يمكن للمتناهي
وهو العقل أن يعرف حقيقة اللامتناهي وهو الله سبحانه وتعالى ؟
يقول الإمام الفخر الرازي : " الله سبحانه وتعالى غير متناه نسي
الذات والصفات ، والعقل متناه في الذات والصفات والتمتاض
- العقل - لا سبيل له إلى إدراك غير المتناهي ، وهذه هي
النكته المستحسنة " (١)

٦- أن ذات الله أزلية ، وكذلك صفاته تعالى ، ومع هذا فإن صفاته
تعالى ليست متغايرة في نفسها ، يقول الإمام الباقر (عليه السلام) :
" صفات ذاته - تعالى - قديمة أزلية ، ولم يزل موصوفاً بها ،
ولا يزال كذلك ، ولا تشبه بصفات المخلوقين ، ولا يقال أنها
هو ولا غيره ، ولا صفاته متغايرة في أنفسها (٢) .

(١) الصدر السابق ص ١٤٦ .

(٢) الإمام الباقر (عليه السلام) - الانصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به
ص ٣٨ يتصرف بصور تحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثري طبعة ٢
الخانجي ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م .

٧ - أن ذات الباري حقيقة ثابتة ، أما صفاته تعالى ، فما هي إلا معان
أزلية * قائمة بذاته تعالى (١) ، وهي في ذات الوقت ثابتة له تعالى
وعلقها بالذات قائم على نفس المعنى ، من حيث الأزلية والدهام .

٨ - أن ذات الله تعالى ، مخالفة لكل مخلوق * من أنس وجن وملك
وغيرها ، فلا يصح إحصائه تعالى بأوصاف المخلوقات ، من همسى
وقمود وجوارح ، فهو تعالى منزّه عن الجوارح ، من تم وجن وأذن
وغيرها ، فكل ما خطر بهالك من طول وعرض ، وقصر وسمن فالله
تعالى بخلافه تنزه الله عن كل أوصاف الخلق * (٢)

كما أن هذا الغرض الثاني ، عرض موقف القريظين من السألة ،
ولكن كان عرضاً بسيطاً فيه الكثير من النتائج التي تم استخلاصها ، إلا
أنه أعطى مساحة كبيرة لمعبره أداة النظر في السألة مثلاً :

- ١ - عرض موقف نفاذ الأحوال .
- ٢ - عرض موقف شتى الأحوال .
- ٣ - عرض موقف قدماة المتكلمين .
- ٤ - حُجْم الشبه التي يحتج بها على الذهاب الحق ، ثم كَرَّطها
بعد أن جمعها .

(١) الإمام الشهرستاني - نهاية الإقدام في علم الكلام - ١٨١
(٢) الشيخ / محمد بن القاسم الكفالي - كفاية المواقف فيما يجب
عليهم من علم الكلام - ٣٦ ، ٣٧ هامش تحقيق المقام .

• - دافع عن كل من الفارابي وابن سينا ومن معها ، في الزعم عليهم بأنهم قالوا : ان ذاته تعالى ، وجوده المشترك بين جميع الموجودات ، يحتاج عن غيره بقيد سلبى ، ثم قال : ولم يتحقق لدى هذا النقل فهم ، بل قد صرح الفارابي وابن سينا بخلافه فانهما قالا الوجود المشترك الذى هو الكون في الأعيان زائد على ما هيته تعالى بالضرورة ، وانما هو مظهر لوجود خاص هو الصحت .

وهذا تنتهى من عرض موجز للقصد الثانى ، فهنا ننتقل إلى المصنف والشارح في عرضها محتجات القصد ، والآراء المطروحة فيه والتعليقات عليه .

... في أن ذاته تعالى مخالفة لساير الذات

إليه ذهب نفاذ الأحوال : قالوا : والمخالفة بينه وبينها لذاته
المخصوصة ، لا أمر زائد عليه ، وهو ذهب الشيخ الأشعري ، وأبى
الحسين البصري ، فانها قالا : المخالفة بين كل موجودين من
الموجودات ، انما هي بالذات ، وليس بالحقائق اعتراك الا نفس
الأسماء والأحكام دون الأجزاء القوية * وعلى هذا فهو ينزه عن الشل
المشارك في تمام الناهية ، والتد الذي هو الشل المتأدى ، تعالى
عن ذلك علوا كبيرا *

* القصد هنا بيان أنه تعالى ذات ، وانها مخالفة لساير الذات
والمخالفة خصوصية من خصوصيات ذاته تعالى ، وليست الخصوصية أمر
زائد على الذات الالهية ، وانما هي من ضروريات ذاته ومن ثم بدا لنا
تميزان :

الفريق الأول : نفاذ الأحوال :

الذين قالوا : ان المخالفة بين ذات الله ، والذوات الأخرى ،
خصوصية من خصوصيات الذات ، ونفس هذا الرأي يمثل ذهب الأشعري
وأبى الحسين البصري الذين مالا الى القول : بأن المخالفة بين كل
موجودين ، أي بين شخصين ، لأنه لا توجد بين أفراد الانسان عدم
حقيقة مشتركة ، وعلى مسلم بأن الشيخ الأشعري قال " ان وجود كل
شيء من حقيقته مع نفيه الوجود المطلق " (١) .

(١) د / أحمد السبدي - شرح المواقف - الموقف الخامس ص ٢١
وقد دارت تمرينات القوم للحال على نواح شتى أبرزها أن الحال هو :
أ - الواضحة بين الوجود والمعدم .
ب - الحال صفة لوجود غير متصفة بالوجود ولا بالمعدم - الامام الجويني
الارشاد ص ٨٠ =

كما أن هذا الفريق يحيل الى القول : بأنه لا توجد حقائق مشتركة
الا في الأسماء والأحكام أما الأجزاء المكونة فلا اشتراك فيها ، ومن
هذا الباب استطاع نفاة الأحوال تنزيه الذات الباري عن :

- ١ - الشل المشاركون في تمام الماهية ، من حيث انها تمام الماهية .
- ٢ - الله الذي هو الشل المنادي ، أي المعادى حيث أن مفهوم
الله المعادى هو الشريك الناهض للآخر ، ومن ثم تنزه الله تعالى
عن الشل المشاركون له في الألوهية ، والله المعادى له في الخلق
والإيجاد .

على أن نفاة الأحوال وأن قصصوا بتنزيه الباري جل علاه ، عن
الشل المشاركون في تمام الماهية ، وكذلك الله المعادى في صفات
الالهية ، فإن هذا لا يمنع من عرض رأي الفريق الثاني وهم شبة الأحوال (١)
على ما سيأتى بيانه .

- = ج - أن الحال يصعب تقديم تعريف له بالحد والرسم ، بالحد لأنه
يقوم على الذاتية ، والحال ليس له حد حقيقي حتى يعرف به .
د - أن الحال يمكن تعريفه بالرسم والخاصة حيث يكلف عن وظيفة
الحال وصفة من صفاته ، تراجع كتب الكلام في المسألة .

- (١) شبة الأحوال ، ونفاة الأحوال : فريقان لكل منهما توجه فكري واتجاه
محدد في الفكر الإسلامي وأول المسائل التي وقعت تلك التي كانت في :
أ - تعريف الحال ب - وجود الحال من عدمه .
ج - الفرض عند الشبهة والنفاة .
د - النتائج المترتبة على هذا الخلاف .

وقال قداماء التكلمين : ذاته تعالى مماثلة لمائر الذوات نفس
الذاتية والحقيقة ، وانما تتأخر عن مائر الذوات بأحوال أربعة :
الوجوب ، والحياة ، والعلم التام ، والقدرة التامة .

أى الواجبة ، والحية ، والمالية ، والقادرية التامتين ، هذا عند
أين على الجبائى ، وأما عند أين هائم فانه يتأخر عما هاء من الذوات
بمالة خاصة هى الموجبة لهذه الأربعة نسيها الالهية .

قالوا : ولا يرد علينا قوله تعالى : " كَيْفَ يَكُونُ شَيْءٌ " * لأن
المماثلة المنفية ههنا هى المشاركة فى أخص صفات النفس ، دون المشاركة
فى الذات والحقيقة *

* سورة الشورى الآية رقم ١١

* هنا جاء دور

الفريق الثانى : مثبتو الأحوال :

الذين يرون وجود نوع من المماثلة بين الذات الالهية وبين مائر
الذوات الأخرى لكن ليست مماثلة مطلقة ، أو على كافة الانحاء ، وانما
هى مماثلة فى أميين هما :
أ - المماثلة فى الذاتية :

ويعنون بها أن ذات الله يطلق عليها ذات ، وكذلك كل ذات ،
فانها من حيث هى ذات يقع فيها المماثلة ، وهى لا تتمد وأن تكون
مماثلة فى إطلاق اسم الذات على الجميع .

ب - المماثلة فى الحقيقة

ويعنون بها الحقيقة اللغوية ، ذلك لأن الأصل فى الكلام الحقيقة

.....
فإذا قيل مماثلة في الذات فقد قصد الذاتية والحقيقة ، وهذا أحد
شبهة الأحوال لاشيء فيه .

غير أن شبهة الأحوال ليأتوا الى حقيقة حاسمة بين الذات الالهية
وغيرها من الدوات من حيث أن الذات الالهية تتنازع غيرها بأحوال
أربعة هي :

- (١) الوجوب . أي الوجوبية .
- (٢) الحياة . أي الحيية .
- (٣) العلم التام . أي المألوية التامة .
- (٤) القدرة التامة أي القادرية التامة .

وهذه الاشتازات محل قبول من الجبائي وأبي هاشم ، لكن أبو
هاشم يزيد على ما سبق حالة أخرى تتنازع بها الذات الالهية عن غيرها
من الدوات يسميها :
(٥) الالهية .

وهذه الصفة الخاصة ، أو الحال الخاص التي أضافها أبو هاشم
تعتبر صام الأمان في كل الأحوال لأنها الموجبة لهذه الأربعة ، ولذلك
خصها أبو هاشم بوصف الالهية .

لكن ربما عرض لهم ايوان يوداه أن الله تعالى غني الثلثة عن نفسه
من لآفة الوجوه فكيف وقعتم في قبول الماثلة ؟ ذلك من مثل قوله تعالى
" لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ " ؟ اجابوا بأن الماثلة أنواع :

.....
(١) ماثلة في الذات والحقيقة ، وهي لا تنضمها ، ولا يرد عليها
الاحتراس .

(٢) ماثلة في أخص صفات النفس دون المشاركة في الذات والحقيقة
وهي المقصودة بالنفس في الآية ، وهم يقررون بنفسيها عن الله ،
وبالتالي فهم قد فهموا في الآية نفسها يقوم على الخصوص وليس على
المعوم والاطلاق ، حتى ما كان على جهة الورد في الآية
القرآنية الكريمة .

فان قيل : الذكر في الموقف الثاني الوجودية ، بدل الوجوب وهو الموافق لما في المحصل والأرئمين .
أجيب : بأن الوجود عند شتى الأحوال : مشترك بين الموجودات كلها ، فلا يتصور كونه مميّزا ، فالمراد بالوجودية المميّزة : هو الوجودية القهدة بالواجبة ، فيرجع التمييز بالحقيقة الى القهدة ، وتتدفق المناقاة بين الكلامين »

« هنا تصير اعتراض يقوم على مراجعة الأحوال الأربعة التي تتميز بها الذات الالهية عن غيرها من الذات ، وان الذكر في الموقف الثاني هو لفظ الوجودية ، بينما الذكر هنا هو لفظ الوجوب ، والفرق بين الوجوب والوجود كبير ، لأن الوجوب حكم بينما الوجود وصف .
أجاب شتى الأحوال بأن الوجود مشترك عندنا بين الموجودات كلها ، من حيث أنه وصف عام لكل موجود يوصف بالوجود ، وبالتالي فلا يعتبر مميّزا لذات عن أخرى لأنه مشترك ، فلا يصح التمييز ، لأنها لو قلنا : محمد موجود ، وعلي موجود ، والشجر موجود ، والكتاب موجود ، فلا شك أنها جميعا مشتركة في الوجود ، وبالتالي فلا يصح الوجود مميّزا بينها .

من ثم نقل شتى الأحوال القول الى الوجوب ، مع أن المراد عند هم من لفظ الوجود الوارد في محصل الرازي وأرئمينه ، هو الوجودية المميّزة ، وهي لا تكون مميّزة الا اذا قهدة بكونها واجبة ، وعليه فيكون المميز هو الوجودية القهدة بالواجبة ، من ثم يرجع التمييز بالحقيقة الى القهدة الذكر بكونها الوجود الواجب ، وهذا تتدفق المناقاة بين الكلامين ، وينقطع الاعتراض ، ويؤول الاشكال .

لنا في اثبات الذهب الحق أنه تعالى ، لو شارك غيره في الذات والحقيقة خالفه بالتمين ضرورة الاتينية ، فان التشاركين في تمام الماهية لابد أن يتخالفا بتمين وتخص ، حتى تتأزبه همتها وتتعدد ، ولا شك أن ما به الاعتراك غير ما به الاشتياز ، فيلزم التركيب في همة كل منهما ، وهو يناقض الوجوب الذاتي ، كما تقدم *

* بعد أن عرض الرأيين ، وقف الشيخ عند اثبات الذهب الذي يراه حقا في السائلة ، ولكن تبدو في عبارته لهجة الموافقة لنفاة الأحوال ، ومن ثم تراء قد اتجه الى ابطال رأي الشبهة مباشرة ، رغم دعواه أنه يثبت الذهب الحق ، ويبدو أنه الذهب الذي ارتضاء فاحبره حقا ، ونحن لا نتأزبه فيما رآه وهذا مجمل قوله :

انقض أننا رضينا المشاركة في الذات والحقيقة ، لكن لو أن الله تعالى شارك غيره في الذات والحقيقة ، كما أدعى شبهة الأحوال وهم الفریق الثاني - لوقعت المخالفة في التمين ضرورة الاتينية ، على معنى لو أن ذات الباري وذات غيره اشتركا في الذات والحقيقة ، فلا بد من مميزات تعرف أن هذه ذات الله ، وتلك ذات غيره ، ومن ثم فلا بد من وقوع الاتينية والتمين الملازم لهما ، أما لماذا ؟

فلأن التشاركين في تمام الماهية ، كمحمد ، واحد شلا ، فأنهما لابد أن يتخالفا بتمين وتخص حقا - أحد حيوان ناطق وهو تمام ماهيته ، ومحمد شله ، لكن أحد هما أول ، وثانيهما ثان . أحد هما طویل وثانيهما غيره ، أحد هما فيلسوف وثانيهما نحوي ، ومن ثم نستطيع القول : محمد الفيلسوف ، واحد النحوي شلا .

حتى تتنازع همة كل واحد منهما عن همة الآخر ، وتعهدوا لأنها
ليسا نسخة واحدة ، فإذا نقلنا هذا المعنى الى ما نحن فيه قلنا :
ان ذات البارى تختلف عن ذات غيرها امتيازاً بما به الهمة والتعدد ،
بحيث نقول : هذه ذات البارى ، وتلك ذات غيره مثلاً .

ولاعلم أن ما به الاشتراك فى الذات والحقيقة ، غير ما به الامتياز
فى الهمة والتعدد ، ومن ثم يلزم التركيب فى همة كل منهما ، ذات
البارى وذات غيره ، ولاعلم أن التركيب فى الهمة ان صح فى الممكنات
والواجب بغيره فلا يصح فى الوجوب الذاتى كما تقدم من أن الوجوب الذاتى
لا تركيب فيه ولا كره ، ولا يلزم الاحتياج .

وهذا يكون الرد قد تم على القائلين بالشاركة فى الذات
والحقيقة ، من شبهة الأحوال ، ونظراً لأن سياق الرد كان فيه الجدل
بيننا ، فقد وجدنا الآخرين يحتجون بأكثر من جهة محاولين اثبات أن
الذات الالهية تشاركها غيرها فى الذاتية والحقيقة ، وتتنازع ذات البارى
جل علاه بالوجوب والحياة والعلم التام والقدرة التامة ، والالهية على
ما سلف ذكره .

احتجوا : على كون الذات مشتركة بين الواجب وغيره بط مرنى اشتراك الوجود مع الوجود وتغيرها هنا : أن الذات تنقسم الى :

(١) الواجب .

(٢) الممكن .

ويود القسمة مشترك بين أقسامه :

وأخيرا : فنحن نجزم به ، أى بالذات ، مع التردد فى الخصوصيات من الواجب والجواهر ، والأعراض على قياس ما مرنى الوجود .

وأخيرا : فقولنا : المعلوم ، أما ذات ، وأما صفة ، حصر عقلى ، فلولا أن الفهم من الذات شىء واحد ، لم يكن كذلك * .

* احتج بثبوت الأحوال على ما أثبتته الشيخ باحتجاج يحل الكبر من الوجود .

الوجه الأول : أن الذات تنقسم الى الواجب والممكن ، وهذا على سبيل الحصر العقلى قائم ، ولأن الذات هى مورد القسمة فلا شك أنها مشتركة بين الذات الواجب ، والذات الممكن ، والقصد ههنا مجرد اشتراك غرضه طبيعة القسمة ، ولا يستلزم هذا تركيب فى الذات الأقدمه لأنها واجبة الوجود بخلاف الذات الأخرى الممكنة .

الوجه الثانى : نحن نجزم بالاشتراك فى الذات مع التردد فى الخصوصيات وهى ميدان تمايز فيه كل ذات عن الأخرى بما يميزها من الواجب ، والجواهر ، والأعراض وهذا الاشتراك فى الذات لا ينافيه الاشتياز لأن : الواجب له ذات بصفاتها ، من كونها لا توصف بصفاتها بأنها أعراض ، وهذا التمايز يجعل الأمر مقبولا .

.....
الوجه الثالث : قولنا المعلوم ، أما ذات ، وأما صفة أمر قائم في النفس
على سبيل الحصر العقلي ، وهل هناك معلوم ليس ذاتا وليس صفة
ومن ثم فإن الفهم من الذات في كل شيء واحد ، لم يكن كذلك .

بهذه الوجه الثلاثة يكون مثبتا الأحوال قد دأبنا عن وجهة
نظرم ، بل وحاولوا اعباء السألة ردودا ، لكن لم تعلم لهم
احتجاجاتهم والردود ، حتى أن الصنف أنبرى للجواب على كل ما
أثاروه .

والجواب : أن المشترك مفهوم الذات ، أعني ما يصح أن يعلم ، وخير منه ، أو ما يقوم بنفسه ، وأنه أي مفهوم الذات على الوجهين أمر عارض للذوات المخصصة ، المخالفة للحقائق ، على مآل قولهم : أن الأعيان متساوية في تمام الماهية مع اختلافها في اللوازم ، وهو غير معقول ، ومآل قولنا : إلى عكس ذلك ، وهو ممكن .

وهذا الغلط منشأه عدم الفرق بين مفهوم الموضوع الذي يسمى عنوان الموضوع ، وبين ما صدق عليه هذا المفهوم : أعني الذي يسمى ذات - الموضوع ، وقد ثبتت في غير هذا الفن ، أن العنوان قد يكون :
أ - عين حقيقة الذات .
ب - وقد يكون جزءاً لها .
ج - وقد يكون عارضاً لها .

فمن أين يشتبه التماثل ، والاتحاد في الحقيقة بمجرد اشتراك العنوان ؟ وهذه المناظرة منشأ لكثير من الشبه ، في مواضع عديدة ، فإذا انتبهت له ، أي لهذا المنشأ ، ووقفت على حاله ، وكنت ذا قلب شيعان ، أي يظن أن غير على حرمه التي هي بناة فكره ، انجلت عليك تلك الشبه ، وقدرت على أن تغالط غيرك ، وأمنت من أن تغالط أنت .

« هذا الجواب الذي قدمه الامام الايجي وشارحه على احتجاجات مثبتى الأحوال يقوم على عدة أمور :

الأمر الأول : أن هناك خطأ وقع فيه المثبتون للمماثلة ، وهذا الخطأ ناعني من عدم تفرقتهم بين عنوان الموضوع ، وبين ما صدق عليه هذا

(١) عنوان الموضوع هو المفهوم .

الموضوع (١) ، أما كيف ؟ فهو أن مفهوم الذات مشترك ، ومترقباً نفسه ما يصح أن يعلم ، ومخبر عنه ، أو ما يقوم مقامه بنفسه ، هذا عن مفهوم الذات الذي يقع فيه الاشتراك ، وأنه ينحصر بين وجهين هما : أنه يصح أن يعلم ومخبر عنه ، الثاني : أنه ما يقوم بنفسه .

ومفهوم الذات على أي وجه من الوجهين السالطين أمر طوي للذوات المخصوصة ، وليس ذاتياً لها ، على أساس أنها أمر متخالفة في الحقيقة وأن اعتراك في المفهوم ، وشبهة الأحوال ، أصحاب تاتل الذات الالهية من الذوات الأخرى وتمايزها بالوجه الغصة التي سلف ذكرها - يقولون : ان الأعياء تشابهة في تمام الباهية مع اختلافها في اللوازم وهو غير منقول ، بينما الفصح يذهب إلى أن الأعياء التشابهة نفس الباهية تشابهة في اللوازم وهو أمر ممكن .

وظل هذا الخطأ بأن نشأ عدم فهم الفرق بين مفهوم الموضوع ، الذي هو عنوان الموضوع وبين ما صدق عليه هذا المفهوم ، يعني الذي يسمى ذات الموضوع .

الأمر الثاني : اعتراك العنوان لا يعني التماثل والاتحاد في الحقيقة أما كيف ؟ فلأن العنوان قد يكون :

- ١ - عين حقيقة الذات .
- ٢ - جزء حقيقة الذات .
- ٣ - طرفاً لحقيقة الذات .

(١) الباصدق هم الأفراد الذين يصدق عليهم المفهوم .

وبالتالي فلا يثبت التامثل حتى نقول أن الذات الالهية تماثل
غيرها من الذات ، لأن كل ما يمكن التماثل الجدلي به هو اشتراك
المنوان ، واشتراك العنوان لا يثبت التامثل والاتحاد في الحقيقة
فثبت أنه لا تماثل .

الأمر الثالث : اعتناء المعارض بالمعرض

المعارض هو مفهوم الموضوع ، والمعرض هو ما صدقته ، ولما لم يمكن
فهم حقيقة كل منهما على حدة فقد وقع الخلط والخطأ ، بل إن الكثيرين
الذين لا يفرقون بين المفهوم والماصدق يقومون في أخطاء كثيرة ، وشبهه
هذه تامة ناشئة من عدم التماس التفرقة فضلا عن ممارستها .

ولذلك قدم الشيخ الأيحي والجرجاني نصيحة لكل طالب علم ومعرفة
هو الانتباه لنشأ الخطأ في كل شبه ويعنون به عدم التفرقة بين
المفهوم والماصدق ، بل انهما يدفعان طالب العلم الى الوقوف على
حاله ، على أن يكون طالب العلم ذكيا فطنا غير عقل أو نائم ، وبالتالي
فستجلى أمامه كل شبه ، وستطيع أن يتناول غيره ، وفي نفس الوقت
لا يستطيع أحد أن يتناولها .

❖ الفصل الثاني ❖

((شبه القائلين بالسائلة ونمهيها))

من شبهة شتى المسئلة مع التمايز

منها . أى من تلك الشبه :

(١) قولهم : الوجود مشترك ، إذ نجزم به ، وتتردد في الخصوصيات فنقول : المجزوم به مفهوم الوجود - المتوازن - لا ماضى عليه الوجود - ذات الموضوع - لجواز أن يكون المفهوم خارجا عن حقائق أنساده المخالفة ، فلا تكون حقيقة الوجود أمرا واحدا مشتركا مجزوما به والنزاع إنما وقع فيه - ذات الموضوع - لا في مفهوم طوي لحقيقته .

(٢) ومنها قولهم : الوجود زائد ، إذ تعقل الوجود دون الماهية كما في الواجب شلا ، والعكس ، أي تعقل الماهية دون الوجود كما في المثلث ، فلا يكون الوجود عنها ، ولا داخلا ، قلنا فيه ما تقدم من أن الزائد مفهوم لا حقيقته .

(٣) ومنها الوحدة مدية ، ولا تسلسل .
= قلنا : اللزوم من دليلكم على تقدير صحته أن يكون مفهوم الوحدة مديا لا وجوديا ، إذ حينئذ يلزم تسلسل الوحدات الوجودية السى مالا نهاية لها ، ولا يلزم هذا التسلسل فيما صدق عليه ، فانه مختلف ، نهضه وجودى ، ونهضه مدى ، ونهضه زائد ، ونهضه نفس الماهية كما مر إليه الإشارة في مباحث الوحدة .

(٤) ومنها : الصفات زائدة على الذات ، واللائكان المفهوم من العلم ومن القدرة ، ومن الصفات الأخر شيئا واحدا ، هو عين الذات ، ولا شبهة في استحالة .
= قلنا : يكون ماضداه ، أى ماضدى عليه العلم ، والقدرة شلا واحدا

وأما المجهوم : فلا يكون واحدا ، بل لكل منهما مفهوم على حدة ،
وأشال ذلك أكثر من أن تحصى ، فلنكتف بها ذكرنا ، إذ لا ينبغي
عليك حاليها »

« نظرا لأن هذه الشبه الأبرح واضحة ، وجاءت الردود عليها
من كل ناحية حتى اقتلعت منها أطرافها ، فلن أطيل الكتاب بشرحها
لونها ، وأضمار أغلبها فيها من شبه ورد . »

تنبيه

نقل عن الحكماء أنهم قالوا : ذاته تعالى وجوده المشترك بهين
جميع الموجودات يختار عن غيره بقيد سلبى ، وهو عدم عروضه للغير
فإن وجود الممكنات مقارن لماهية متنايرة له ، ووجوده ليس كذلك ،
وهى هذه العبارة نوع قصر »

« صور ههنا رأى نقل عن الحكماء بقاءه ، أن ذاته تعالى ، هى
وجوده المشترك بهين جميع الموجودات ، لكنه يختار عن غيره —
الموجودات بقيد يقوم على السلب ، وليس على الإيجاب ، —
بهذا القيد ، عدم عروضه للغير . أما لماذا ؟

فلأن وجود الممكنات مقارن مقارنة تامة لماهية متنايرة له ، بمعنى
أن وجود الممكنات من حيث هو وجود ، مقارن لماهية متنايرة لذات
الوجود وليست موافقة له .

أما وجوده تعالى ، فليس متنايرا لماهيته ، وبالتالى فإن ذاته
تعالى هى نفس وجوده المشترك .

وقد لاحظنى العبارة نوع قصر نه اليه الشيخ فى ضمن مقوله
وكذلك فصله الخارج فى عبارته ، فليتنظر اليهما معا .

والأظهر أن يقال : ذاته الوجود المشترك بين الجميع ممتاز
عن غيره بقيد سلب ، هو أن وجوده ليس زائدا عليه ، بل هو عينه ،
بخلاف سائر الموجودات ، فإن وجودها زائد على ماهياتها .

أو يقال : ذاته ، وجوده المساوي لسائر الموجودات ، بناء على
اشتراك الوجود ، ممتاز عنها بعدم عروضة لماهية ، بخلاف وجودات
الممكنات ، فإنها عارضة لماهياتها ، وهذا بطلانه ظاهر .

* حاول الجرجاني إصلاح القصور في عبارة الحكماء ، فنهى إلى موطن
القصور وهو : أن عبارة الحكماء ساوت بين ذات الله تعالى ، وذوات
الممكنات الموجودة من حيث أن وجود الله تعالى زائد عليه ، كما أن
وجود سائر الموجودات زائد عليها وهذا لا يليق .

لأن وجود الله ليس زائدا على ذاته ، بل هو عينه ، أما يكفى
أنه الصفة النفسية الوحيدة من بين الصفات التي يسميها المتكلمون
بمعنى ونها عشرين بالاتفاق ؟ أما وجود الممكنات فزائد عليها ، ومن
حيث هي ، ومن حيث ماهياتها ، وهذا نوع من إصلاح العبارة .

النوع الثاني : أن يقال في إصلاح العبارة : ذاته تعالى وجوده المساوي
لسائر الموجودات ، بناء على اشتراك الوجود ، لكن ذاته تعالى تتجاوز
عن باقي الموجودات بأن الوجود ذاتي لها وليس عارضا عليها ، بينما
باقي الموجودات يعرض لها الوجود في الماهية ، لأنها ممكنة ، والممكن
يقبل الوجود والعدم ، والوجود بالنسبة لماهية الممكنات عارض بخلاف :
ماهية الذات الأقدس ، ومع هذا فإن ما نقل عن القلاصفه ظاهر
البطلان . أما لماذا ؟ فهذا ما فصله الشيخ الجرجاني فيما بعد
فلنذهب إليه .

أما على المعنى الأول . فلأنه يلزم منه أن تكون حقيقة الواجب
أمراً مخالفاً لجميع الممكنات حتى القاذورات ، ولا يخفى استحالته .
وأما على المعنى الثاني ، فلأنه يلزم منه التساوى فى الصفات
اللازمة *

* بعد اصلاح التصور الوارد فى عبارة النقل عن الفلاسفة نبيهم
الشيخ الجرجاني الى بطلان هذا المنقول من تاحتهين وعلى معنيين .

(١) المعنى الأول : ذاته وجوده المشترك بين جميع الموجودات .
وهذا المعنى باطل ، لأنه يلزم منه ، أن تكون حقيقة الواجب جل
علام . أمراً مخالفاً لجميع الممكنات حتى القاذورات ، وهذا أمر
مستحيل ، يجب تنزيه البارى جل وعلا عنه ، فثبت أن ذاته تعالى ليست
مماثلة غيرها من الدوات .

(٢) المعنى الثانى : ذاته وجوده المساوى لساير الموجودات من
حيث أنها تشترك جميعاً فى وصف الوجود ، وهذا باطل ، لأنه يلزم
من هذه المساواة التساوى فى كافة الصفات اللازمة ، وحيث يبطل هذا
المعنى ، فقد بطل اتجاه النقل عن الفلاسفة فى موازيتهم غيرهم .

قال المصنف : ولم يتحقق عندى هذا النقل عنهم ، بل قد صرح الفارابى وابن سينا بخلافه ، فانهما قالا : الوجود المشترك الذى هو الكون فى الاعيان زائد على ماهيته - تعالى - بالضرورة وانما هو مقارن لوجود خاص .
هو البحث ، هل هو زائد عارض لماهيته ، أو ليس بزائد ؟ *

* هذا الموقف يمثل شجاعة علمية وأدبية معا ، إذ لم يخض المصنف ومعارضه فى الفلاسفة ، ولم يقتلوا ما نقل عنهم ، ولو قبلوا . ونالا منهم قدحا وقبحا وتجريحا . ما كان عليهما تشريب ، لأن الجو العام ما يزال معبأ بشحنات عدائية للفلسفة والفلاسفة ، حتى أنك ترى من لا يفهم عن الفلسفة شيئا يجادل فيها ، وربما أحل فيها كوحرم ، مع أنه لم يعلم عنها شيئا .

من ثم . أكد المصنف اللبيب الامام الايجى على أمور .

الأمر الأول : سلامة قلبه نحو الفلسفة والفلاسفة .

٢٢ الثانى : رغبته نصرة الحق أينما كان .

٢٣ الثالث : أن النقل عن الفلاسفة دخله الكثير من الاضافة والانتحال ٢٤ الرابع : تواضع الشيخين ودليلنا العبارة نفسها ، ولم يتحقق عندى حتى يترك الباب لمن يتحقق هذه النقل عنهم ، وارتضى الشارح الموقف من المصنف فلم يرفض أو مهاجم وما كان أيسره لو فعل .

الأمر الخامس : صحة النقل عن الفارابى وابن سينا ، وانهما قد صرحا

بأن الوجود المشترك الموجود الذى هو الكون - الوجود فى الأعيان أمر زائد على ماهيته تعالى بالضرورة وهذا لا يخلق اطلاقا على الله تعالى .

.....
انما الأليق أن يقال : ان وجود - الله تعالى - وجود مشترك
لكنه مقارن . لوجود خاص به جل علاه قام عليه هذا المقصد الذي نرغبنا
منه ، وهو أن وجوده تعالى عين ذاته ، وليس زائدا عليه ، كما
أنه وجود غير عارض لما هيته جل علاه ، بل هو ذاتي له .

البعض الثالث

العلاقة بين وجود الله تعالى واهيته

القصد الثالث: هل وجوده تعالى نفس ماهيته ؟ *

* هذا القصد عقده الشيخ كنتيجة للقصد الثاني ، لأنه مرتبط عليه ، ومرتبطة به أيما ارتباط ، وهو قائم على عدة أمور منها :

- (١) هل وجود الله تعالى نفس ماهيته ؟
- (٢) هل وجود الله تعالى زائد على ماهيته ؟
- (٣) لعل وجود الله مساو لوجود السمكات ؟
- (٤) هل وجود الله مخالف لوجود سائر السمكات ؟

تلك هي الأسئلة الأربعة التي حملتها إلينا أنباء القصد الثالث وحيث قد ذكرت هذه الأمور الأربعة فيما سلف ذكره ، وتقدم فمضى الموقف الثاني عرج واستطراد لهذه فلا نطيل القول : فيها أما لماذا ؟ فلأن الموقف الثاني في الأمور العامة تناول ، ما تناول :

- (١) الموضع الأول في الوجود والعدم وفيه سبعة مقاصد :
 - القصد الأول : في تعريف الوجود
 - القصد الثاني : في أنه مشترك
 - القصد الثالث : في أنه زائد على الماهية أو نفسها أو جزئها
 - القصد الرابع : في الوجود الذهني
 - القصد الخامس : في تمايز المعدومات
 - القصد السادس : في شئنة المعدوم
 - القصد السابع : في الحال والمذهب فيه

.....
(٢) المرصد الثاني : في الماهية ، وفيه اثنا عشر مقصداً هذا
مجملها :

- المقصد الأول : تمييز الماهية عما عداها .
- المقصد الثاني : إخبار الماهية بالقياس إلى عوارضها .
- الثالث : رأي أفلاطون في وجود مجرد أزلي .
- الرابع : تقسيم الماهية إلى بسيطة ومركبة .
- الخامس : تقسيم الأجزاء .
- السادس : في أن الماهيات مجعولة أم لا ؟
- السابع : المركب إما ذات وأما صفة .
- الثامن : في تركيب الماهية .
- التاسع : احتياج أجزاء الماهية المركبة بعضها إلى بعض .
- العاشر : في تركيب الماهية من الجنس والفصل وكون الفصل علّة .
- الحادي عشر : في أن الماهية تقبل الشركة دون التمييز .
- الثاني عشر : في أن التمييز ، إن عُلل بالماهية انحصر نوعها
في الشخص .

المقصد الثالث : نرى أن وجوده نفس ماهيته كما هو مذهب الشيخ
وأبي الحسين ، والحكمة ، أو زائد عليها كما هو مذهب جمهور
التكلميين ، وأنه مساو لوجود الممكنات ، أو مخالف ، وقد تقدم نفس
الأمور العامة ما فيه كفاية ، فلا معنى للاعادة *

ولاعلم أن المرصدين السابقين قد استوعبا الحديث عن الوجود
والمماهية ، وعلاقة كل منهما بالآخر وأبى في المطالبات حكايتهما مرة أخرى
نوط من الاطالة التي لا تجدى نفعا ، وفيهما أكثر من اجابة على المقصد
الثالث ، هل وجوده تعالى نفس ماهيته "

معه محتوى هذا المقصد الثالث :

كان نتيجة للمقصدين السابقين ، ومن ثم نجد ما يلي :

(١) الرأى الأول : أن وجوده تعالى نفس ماهيته ، وهو مذهب نفاسة
الأحوال ، وهو مذهب الشيخ الأعمري ، وأبي الحسين من المعتزلة
والحكمة ، وهم نفاسة الأحوال .

(٢) الرأى الثانى : أن وجوده تعالى زائد على ماهيته ، وهو مذهب
جمهور التكلميين .

لكن هذا الوجود الزائد ينقسم الى :

أ - وجود مساو لوجود الممكنات .

ب - وجود مخالف لوجود الممكنات .

وغنى عن البيان القول بأن الشيخين الأبي والجرجاني ، قد
ذكرا المقصد الثالث ، متضمنين موقف الفريقين دون ترجيح ظاهر ، ولكن

.....

يبد وأن مسألة الترجيح قد ساقها الميخان في القصد الثاني ،
وهو الميل الى نفي الأحوال ، ولذلك رأيناها بحارضان مثبتة
الأحوال ، ويؤكد أن على أن المائلة بينه تعالى وسائر السمكات
منفية من كافة الوجوه على ما سبق ذكر طرف منه ، وبهذا فكان
الرصد الأول قد انتهى ، فلنعد رحلتنا الى الرصد الثاني نرى
التنبيهات .

((المصعد الثاني))

=====

نسى

التنزهات

المناطق المسالمة

=====

هذا المرصد يمثل بالنسبة للإمام الأبي الصفات السلبية والتي
تسمى صفات الجلال ، لأن المصهور هو أن الصفات الوجودية تسمى
صفات الاكرام بينما السلبية تسمى صفات الجلال ، وهذا المرصد قد
جعل الرجل في الصفات السلبية أهي التنزيهاً مقدماً إياه على غيرها ،
لأن قيل لم فعل الإمام الأبي هذا فقدم التنزيهاً الصفات السلبية
على غيرها ما لا بد منه وأيضاً به الوجودية قلنا أن الصفات الوجودية
تخص صفات الكمال بينما السلبية فيها تنزيه عن النقائص والمعلوم أن ما فيه
تنزيه عن النقائص أهم وأولى من إثبات الصفات الوجودية سواء كانت زائدة
على الذات - عند القائلين بها - أو غير زائدة .

كما أن التنزيهاً فيها نفى للنقائص كلها عن الله وإثبات الكمال له
سبحانه وتعالى - وهذا في حد ذاته ربما كان المقصد الأسى من بعثة
الأنبياء والمرسلين ، بل المعروف أن النفي يثبت بإبطال نقيضه ، فإذا
انتفى السلبات فقد ثبتت كافة الكمال وهو المقصود .

(١) المرصد هو : الوضع الذي تعين فيه حركات الكواكب وتسجل فيه
الزلازل وجميعه : مرصد / المعجم الوجيز مادة رصد ص ٢٦٦ / وقد
استخدم الإمام الأبي كلمة المرصد على أنه مستعمل الأمر بمرقبه فكأن
المرصد هنا هو الموقع الذي تنتظر فيه التماثل حتى تعرض عرضاً
جهداً بعد نقدها ومناقشتها .

وقد جعل الأيجي هذا المرصد سبعة مقاصد ، ضمن الأول منها
نفى الجبهة عن الله - تعالى - ونفى المكان بحيث أكد على أن الله
تعالى - ليس في جهة ولا في مكان ما يتخيله العقل أو يتوهمه
وأكد أن الجبهة والمكان ما هما إلا مفاهيم أن ثبتت في حق المخلوقين
فلا تثبت على ذات النحول للخالق - جل علاه - لأن الصفات السلبية
هي ما سلبت نقضا لا يلبق بولانا عز وجل * (١) .

كما أنه في القصد الثاني نفى الجسمية عن الله وما يلحقها ، وإن
الجسمية يلزمها أمور يجب نفيها عن الله تعالى ، أما في القصد الثالث
فقد خصه الشيخ بنفى الجوهرية والعرضية عن الله تعالى وأكد أن الله
تعالى ليس جوهرًا سواً عند المتكلمين أو الحكماء ، لأن الجوهر (٢) عند
كلهما يوصف بحد يحتاج إلى أعراض تقوم به أو محل يقع فيه والله
سبحانه وتعالى منزّه عن هذا كما نفى العرضية عن الله ، لأن العرض (٣)
يحتاج إلى محل يقوم به والله سبحانه وتعالى مستغن ولا يقال عليه محتاج

(١) د / سليمان سليمان خميس / محاضرات في العقيدة ص ٥٨ مطبوعة
عطايا أول ١٩٦٣ .

(٢) الجوهر ينقسم إلى بسيط روحاني كالعقل والنفوس المجردة ، وإلى
بسيط جسماني كالمناصر ، وإلى مركب في العقل دون الخارج -
كالأهيات الجوهرية المركبة من الجنس والعقل ، وإلى مركب منهما
كالمولدات الثلاث * التمرينات ص ٧١ .

(٣) العرض هو " الموجود الذي يحتاج في وجوده إلى موضع أي محل
يقوم به كالألوان المحتاج في وجوده إلى جسم يحلّه ويقوم هو به وينقسم
العرض إلى نوعين : =

وستستفي من آن واحد ، من هنا أكد الشيخ على نفى الجسمية والعرضية
عن الله سبحانه وتعالى .

كما أنه جعل المقصد الرابع في نفى أن يكون الزمان وطء لوجود
الله - تعالى الله عن ذلك - بمعنى نفى الشيخ أن يكون الله موجودا
بجهرى عليه الزمان ، وأكده على هذا القول بتحريك معنى الزمان عند
التكلمين والحكام وأرباب الملل وكان الشيخ دقيقا حينما أعلن عن
وجود أسرار آخر تتعلق بهذا المقصد خفى الشيخ إعلانها نظرا
لعدم تمكن العقول من فهمها .

ثم أنه في المقصد الخامس نفى أن يتحد الله بغيره ، وأكده على
أن الاتحاد والدلول فيها حصول تبعية واحتياج الى محل وهذا نفى
حد ذاته ينفي عن الله الوجوب الذاتي ، ومن ثم لجأ الشيخ الى إبطاله
وعدم التعميل عليه ، وبين أن أصحاب القول بالدلول بالاتحاد كلامهم
فيه فوق لقدرات العقل وقبح لا يقبله السلام .

أما المقصد السادس فقد أجبره الشيخ قائما على امتناع قيام
الحوادث بذاته تعالى سواء على معنى أن الحادث هو الذي كان بعد
أن لم يكن ، وأن الحادث هو الذي لم يكن ثم كان ، نفى الأول - كان
بعد أن لم يكن - ایجاد بعد عدم ، ونفى الثاني - لم يكن ثم كان -

النوع الأول : قار الذات : وهو الذي يجمع أجزائه في الوجود
كالله والشواهد .
النوع الثاني : غير قار الذات : وهو الذي لا يجمع أجزائه في الوجود
كالحركة والسكون - التعريفات ص ١٢٩ .

المعدم بعد الوجود ، وأكد الشيخ على أن الله واحد بذاته لا يتحد
بغيره ، ولا تقوم الحوادث به وهكذا وصل الشيخ الى حقيقة هامة
وقف عندها وهي تقسيم الصفات الى أقسام ثلاثة ينضبط بها الموقف
وهي :

- ١ - حقيقة محضة كالسواد والبياض والوجود والحياة .
- ٢ - حقيقة ذات اضافة كالعلم والقدرة .
- ٣ - اضافية محضة كالعينية والقبلية وفي عدادها الصفات السلبية
من ثم فان الصفات السلبية هي النوع الثالث ، وأعني به الاضافية
المحضة أما المقصد السابع فقد جعله الشيخ تحصيلاً لحاصل أو نتيجة
لسابق فقد ذكر فيه اتفاق العقلاء على أن الله تعالى لا يتصف بشئ
من الأعراض المحسوسة بالحس الظاهر كالطعم واللون ، ولا بالحس
الباطن كالراحة والألم ، وأكد أن الله سبحانه وتعالى لا يتصف بشئ
منها أبداً ثم انتهى الى سلب كافة الصفات عن الله وإثبات التنزيهات
له جل علاه على ما سوف نتناوله بشئ من التوضيح أثناء حديثنا عن
المرصد الثاني والله التوفيق .

القسم الأول

((نفى الجهة والمكان عن الله تعالى))

الفصل الأول

((عرض أدلة نفى الجهة والمكان))

المقصد الأول

المقصد الثاني في تنزيهه تعالى وهي الصفات الملبية ، وفيه
مقاصد سبعة :
المقصد الأول : ما أنه تعالى ليس في جهة ولا في مكان *

* قصد الشيخ بهذا المقصد أن يفعل أمرين :
الأول : نفى أن يكون الله في جهة من الجهات .
الثاني : نفى أن يكون الله تعالى في مكان من الأماكن ، أما لماذا ؟
فلأن المعنى الأول وهو : نفى الجهة عن الله قائم بنص القرآن الكريم
في قوله تعالى : * ليس كشيء وهو السميع البصير ومن ثم قال الله
لا يوصف بأنه في جهة معينة ولا لزم انحصار - سبحانه وتعالى - في
هذه الجهة والانحصار دليل على المحدودية والتناهي ، والله
سبحانه وتعالى ليس محدودا وليس متناهيا .

وأما على نفى المكان من الله سبحانه وتعالى ، فهو أمر يرد هي
لأن ما يكون في مكان يجب أن يكون جوهر أو عرضا حتى يقبل القول
بحلوله في مكان ما ، ولو ثبت مكان الله سبحانه وتعالى أما جوهر أو
عرضا ، وليس واجبا للوجود ، وبالتالي أكد الشيخ على نفى الأمرين
المباشرين معا ، وربما يقال : إذا لم يكن الله في جهة ، فلمماذا
تعمدنا عند الدعاة بالتوجه إلى السماء ؟ والجواب :
أن النصوص متوافرة على الدعاة ، أما تحديد الجهة فليس محصل
اجماع من العلماء وهذا أمر ، وأمر آخر هو : أن هذه الأمور تعمدة
غير معقولة المعنى والأمر فيها قائم على صدق الإيمان وصحة الاعتقاد
من غير نظر إلى حقيقة التكليف .

وخالف فيه المشبهة وخصصوه بجهة الفوق اتفاقاً *

* قصد الشيخ بهذا أن يقرر رأى المشبهة فى المسألة الأولى وهى :
الجهة حيث يرى المشبهة أن لله جهة لكن أى جهة قصدوا ؟ وأى جهة
قصد الشيخ ؟ وخاصة أن المشبهة أنواع منهم :

- ١ - مشبهة الحشوة * الذين أجازوا على رسم الملائكة والصانحة
وأن المسلمين المخلصين يعانقونه فى الدنيا والآخرة إذا بلغوا
فى الرياضة والاجتهاد الى حد الاخلاص والاتحاد المحضين^(١)
- ٢ - مشبهة الشيعة الغالية : وهم الذين يتفقون مع الحشوة فى أن
معبودهم على صورة ذات أعضاء وأعضاء على ما حكاه عنهم
الشهرستاني يضاف اليهم الهشاميون من الشيعة وضرب الذين
صرحوا بالتشبيه وأولوا آيات القرآن الكريم الى هذه الأفكار التى
انطلقوا اليها وهم فى مجملهم قد " زادوا فى الأخبار الكاذبة
وضموا ونسبوا الى النبي - صلى الله عليه وسلم - وأكبرها
مقتبسة من اليهود ، فان التشبيه فيهم طباع حتى قالوا : اعتكك
عنه نعامه الملائكة ، ويكى على طوفان نوح حتى ردت عنه
وأن المعزى لم يخط من تحته كطيط الرجل الجديد ، وأنهم
ليفضل من كل جانب أربع أصابع " (٢) .

(١) الامام الشهرستاني / الملل والنحل ج ١ ص ١٠٥ / تحقيق
الاستاذ / عبد العزيز الزكي .
(٢) الصدر السابق ص ١٠٦ .

.....

إذا يمكن القول بأن المشبهة هم فرقتان ، فرقة تشبه ذات الله بذات غيره من المخلوقين ، وفرقة ثانية تشبه صفاته تعالى بصفات غيره من المخلوقين ، وهذا يمكن القول بأن المشبهة قد بان أمرهم .

والشيخ ههنا حكى وجه المخالفة الذى قام عليه المشبهة فسمى اثبات الجهة لله تعالى ، وحيث قد أثبتوها فان جهة الاثبات عندهم قامت على الفوقية وهى أن الله فوق عباده فوقية فعلية تتناسب مع مفهومهم السائد من اثبات الجسمية لله - تعالى - وخاصة اذا عرفنا أن المشبهة سواء من غلاة الشيعة أو الحشوية يقررون فكرة الحلول ، حيث يرى بعضهم أن الحلول أمر لاغر منه بل هو ذهابهم وبخاصة الغلاة من الشيعة الذين عرفوا بذهاب الحلول ، بينما يرى أغلبهم جواز ظهور البارى جل علاه بصورة شخص بناء على أن جبريل الأمين - عليه السلام - كان ينزل للنبي - صلى الله عليه وسلم - فى صورة أعرابى وظهر لمرهم رضى الله عنها فى صورة بشر سوى .

وهذه الفوقية محل اتفاق من حيث هى جهة الفوق لكنها ليست محل اتفاق من حيث الكنه والحقيقة ، ولذلك صورهم الامام الايجسى وشارحه تصويرا أبان فيه موقفهم بوضوح وتفصيل .

ثم اختلفوا فيما بينهم :

فذهب أبو عبد الله محمد بن كرام الى أن كونه في الجهة ككون الأجسام فيها وهو أن يكون بحيث يشار اليه أنه ههنا أو هناك ، قال وهو ماس للصفحة العليا من العرش ويجوز عليه الحركة والانتقال وتبدل الجهات وعليه اليهود حتى قالوا : العرش يسط من تحته أطياف الرجل الجديد تحت الراكب الثقيل وقالوا انه يغفل على العرش من كل جهة أربعة أصابع ، وزاد بعض المشبهة كضر ، وكهس واخذ الهجيمى أن المخلصين من المؤمنين يعانقونه في الدنيا والآخرة *

* قسم الامام الايجى وشارحه المشبهة الى أقسام حيث ذكر القسم الأول منها وهو قسم أبو عبد الله محمد بن كرام ، وهذا الفريق يذهب الى أن كونه تعالى في جهة ككون الأجسام في ذات الجهة ، بمعنى أن الأجسام تشغل حيزا من الفراغ فاذا وضعت فيه أمكن أن يشار اليها وان تحدد وتوصف والله سبحانه وتعالى كذلك لكنه في جهة الفوق ويعنون بها الصفحة العليا من العرش .

وبالتالى فان الايجى وشارحه قد عملا على ابراز مذهب هذا الفريق من كل ناحية وأكد أن هذا الفريق يجوز على الله تعالى الحركة والانتقال وتبدل الجهات مع أن الحركة عرض يلزم جوهرها والانتقال كذلك ، وقد سبق أن الله منزّه عن هذه وتلك ، وأنه تعالى لا يوصف بالجوهريّة ولا المرضية ولن يباحكم الايجى بأن هذه الأفكار التي يردد ها هذا الفريق تشل في حقيقتها مذهب اليهود في الله سبحانه وتعالى .

ويفرق الايجى بين هؤلاء المشبهة وغيرهم بزيادة صفات على ذات

- 279 -

.....

كما أن هذا الفريق قد عد إلى إرسال شبهة غير مدعومة بدليل
وما ذلك إلا أثر من آثار الغالية الذين " غلوا في حق أنفسهم حتى
أخرجوهم من حدود الخليقة " وحكموا فيهم بأحكام الألوهية
فربما شبهوا واحداً من الأئمة بالاله ربما شبهوا الاله بالخلق وهم
على طريق الغلو والتقصير (١)

(١) المثلل والنحل / الإمام الشيرازي ص ١٧٣ .

ويشبه من قال هو محاذ للمرش غير مأس له ، فقبل بعد ، عنه بمسافة
متناهية وقيل بمسافة غير متناهية *

* هذا هو الفريق الثاني من المشبهة الذين تشعبوا واختلفوا ففى
مذهبهم الجهة بعد أن اتفقوا على كونه تعالى فى جهة ، ومجمل رأى هذا
الفريق هو أن الله - تعالى - فى جهة فوق وأنه محاذ للمرش محاذة
كاملة غير مأس له ، وكان المرش والرحمن خطان متددان من غير تماس
لكن هذا الفريق لم يحسم من الاختلاف بين أعضائه لذلك رأينا أن ينقسم
الى قولين متباينين :

- القول الأول الذين يرون أن الله محاذ للمرش غير مأس له لأنه بعيد
عنه بمسافة صغيرة متناهية فى الصغر ، محصورة بين حاصرين .

- القول الثانى : الذين يرون أن الله محاذ للمرش غير مأس له بمسافة
غير متناهية بمعنى أن المسافة بينهما لا يقع فيها التناهى وإنما هى
متددة لآخر مدى ، إلا أن هذا الفريق يجزئهم عليه من الطمس
والنقودات ما لا يمكن فيه التبريم ، ولذلك رأينا الإمام الأبهى وشارحه
بذكر أن هذا الفريق ومن سبقه ثم يجعلان الرد على الجميع بـ
حكاية المذاهب التى ارتفعوا البانها وافتروا أرضها والتحقن بسوا
سمواتها .

ومنهم من قال ليس كونه في الجهة ككون الأجسام في الجهة والمنازعة
في هذا القائل راجعة الى اللفظ دون المعنى ، والاطلاق اللفظي
متوقف على ورود الصريح به . *

* أراد الايجي وشارحه ذكر الفريق الثالث من المشبهة الذين
قالوا أن الله في جهة غير أن هذا الفريق ينفي مفهوم الجهة على
المعنى الذي ذكره الفريق السابق ، وهذا نوع من التولية ومحاولة
الهرب من الأحكام ، إذ كيف تكون الجهة قائمة ولا تقع المشابهة طالما
رضينا بوجود نوع من المماثلة وبالتالي ترجع المسألة الى اللفظ ذاته
وما اذا كان متفقا مع المعنى أم مختلفا وما اذا كان الاطلاق اللفظي
متوقفا على ورود الشرع أو غير متوقف الا أن هذا الفريق وإن حاول
الهرب من مفهوم الجهة فإنه لا شك واقع فيه بل من لوازمه وما ذلك الا
لأن القوم - المشبهة قد وقعوا في تشبيه ذات الباري بذوات غيره
وتشبيه صفات الباري بصفات غيره ، وآية ذلك : أن المشبهة يقولون :
روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : لقيني ربي فصانحنى
وكافحنى ووضع يده بين كفتي حتى وجدت برد أنامله * (١) .

ومعيدا عن تقسيم المصنف وشارحه فإن القول منا بنفي الجهة عن
الله تعالى على وجه العموم أمر مقرر في النصوص الشرعية بل المؤمن يقر به من
غير ادخال لمقله في المسألة اللهم الا أن يكون دوره بالنسبة لها
محددا في تصويرها كشيء ورد لها لأنها لم تثبت على نحو قبول ولذلك
رأينا الايجي وشارحه يقيمان الأدلة على ابطال كون الله في جهة وثبات
تنزهه سبحانه وتعالى عن الجهة وضررها بكافة الأنواع حتى كانت مغللة
بجهد التنزيهات بالنسبة لله رب العالمين .

(١) الامام الفهرستاني الملل والنحل ص ١٠٦

لنا في اثبات هذا المطلوب وجوه .
الأول : لو كان الرب تعالى في مكان أو جهة لزم قدم المكان أو الجهة
وقد برهنا أن لا قدم سوى الله تعالى وعليه الاتفاق من الشخصين *

* القصد ههنا هو تقديم أدلة جديدة على نفي المكان والجهة عن
الله تعالى ويؤدي هذا الدليل هو : إذا افترضنا أن الله تعالى في مكان
ما ، لزم قدم المكان نفسه باعتباره محلا لله تعالى ، وحيث أن الله
قديم فلهذا قدم المكان موجود بالتالي قد يمان هما الله والمكان ومادام
الأمر قد استقر بين المتكلمين وغيرهم على أن القديم واحد هو الله
سبحانه وتعالى ، فقد لزم نفي المكان عنه جل علاه .

الفرض الثاني : لو كان الله تعالى في جهة ما لزم قدم الجهة ،
ومادام الأمر قد وقف عند حدوث الزمان والمكان وعدم قدم أي منهما
والجهة تابعة للمكان فقد ثبت نفي الجهة عن الله تعالى طبقا لانتفاء
المكان على ما سلف بيانه أما لماذا ؟

فلأن المجسمة - رغم أنهم شئنة - أثبتوا لله الجهة ، وحددوها
بأنها جهة العلو فقط - الفوق - ونفوا عنه سبحانه وتعالى سائر الصفات
الأخرى ، كما نفوا عنه تعالى بقية الأمكنة ، وذلك راجع إلى طبيعته
المكان حسب فهمهم له ، كما أن المشهور وقوع خلاف بين المتكلمين في
المسألة - بمعنى المكان - على أنحاء شتى وأقوال متباينة ، منهم :

- (١) فريق ذهب إلى أن المكان - يُعَدُّ - فرضا ان شغله جسم
يسمى " ملاء " .
- (٢) فريق ذهب إلى أن المكان - يُعَدُّ - فرضا ان لم يشغله جسم
يسمى " خلا " .

الثاني : التمكن يحتاج الى مكانه ، بحيث يستحيل وجوده بدونه
والمكان مستغن عن التمكن لجواز الخلاء ، فيلزم إمكان الواجب
ووجوب المكان ، وكلاهما محال *

هذا عند المتكلمين المتناولين له .

وعلى كل . فان هذا كله منفي عن الله تعالى ، لأن هناك محال
اتفاق بين الفسقاء هو أن الله تعالى قديم وحده ، وبما سواه حسرات
ومنه المكان والجهة على ما أبان عنه الصنف وشارحه ، وثبت أنه تعالى
مخالف لسائر الحوادث ، ولا قديم سواء .

* حتى يثبت الصنف وشارحه أن الله تعالى مخالف للحوادث ، ونفي
المكان والجهة عنه سبحانه وتعالى فقد سلك عدة طرق سبق ذكر الأول
منها ويصل الشيخ الثاني ههنا . بأن الله تعالى ليس في جهة علو
ولا سفلى ولا غيرها من الجهات أما لماذا ؟

فلأن " الجهات اما حدود وأطراف للأمكنة ، واما نفس الأمكنة
باعتبار عرض اضافتها الى شيء ، فضلا هذه الحجة بالنسبة لما تحتها
في جهة العلو ، والنسبة لما فوقها في جهة السفلى ، فالجهات اذا :
اما حدود الأمكنة ، واما نفس الأمكنة ، باعتبار عرض اضافتها الى شيء
آخر فاذا انتفى عنه المكان انتفت عنه الجهة ، على أننا قد أثبتنا أنه
تعالى ليس جوهر ولا جسم ، واذا انتفى عنه ذلك انتفى كونه في مكان
أو جهة أو حمز ، لأن الذي يحتاج الى المكان أو الحمز أو الجهة انما
هو الجوهر أو الجسم ، والله سبحانه وتعالى منزّه عن ذلك فهو مستغن
عن المكان والحمز والجهة " (١)

(١) دكتور / سليمان سليمان خيمس - محاضرات في العقيدة ص ٦٥

ثم انه يحرض هنا لاثبات مطلوبه بدليل آخر قوام هذا الدليل هو
أن التمكن محتاج الى مكانه الذي يشغله ، ومادام محتاجا فقد استحال
استغناؤه عن مكانه ، وفي نفس الوقت فان المكان يستغنى عن التمكن
اذ لا توجد ضرورة قاضية بأنه متى وجد المكان وجد التمكن ، بل العكس
ظاهر ، وهو أنه متى وجد التمكن احتاج الى المكان ، ومن ثم فان الرب
تعالى لو كان في مكان للزم قدم المكان ، واحتياج الباري جل علاه الى
المكان وهذا محال .

كما أن هذا الجانب يلزم عليه إمكان الواجب ، وهو محال لأن
الواجب هو الثابت الوجود الذي لا يقبل المدم أصلا ، بينما الممكن
هو الذي يتمازى وجوده مع عدمه ، فلو كان الله تعالى في مكان لزم
أمر كثيرة منها :

- ١ - قدم المكان .
- ٢ - احتياج التمكن للمستغنى .
- ٣ - قلب الحقائق في كل من الواجب والممكن .
- ٤ - إحالة المكان الى الوجوب رغم أن طبيعته الامكان وليس الوجوب .

ومن ثم . فان هذه الأمور كلها محالة ، لأن المكان حادث ،
والمتغنى لا يحتاج ، وحقائق الأسماء ثابتة ، وبالتالي فقد تم المطلوب
وهو استحالة أن يكون الله تعالى في جهة أو مكان ، ويطل قول المشبهة
على كافة نواحيه التي سلكتها .

الثالث : لو كان في مكان فلما :

١ - أن يكون في بعض الأحيار

٢ - أو في جميعها .

وكلاهما باطل .

أما الأول : فلتساوي الأحيار في أنفسها ، لأن المكان عند
التكليم هو الغلاء التشابه ، وتساوي نسبتة أي نسبة ذات الواجب
إليها ، وحينئذ فيكون اختصاصه ببعضها دون بعض آخر منها ترجيحاً
بلا مرجح ، أن لم يكن هناك مخصص من خارج ، أو يلزم الاحتياج
أي احتياج الواجب في تحيزه الذي لا تنفك ذاته عنه إلى الغير ، أن
كان هناك مخصص خارجي .

« هنا أبرز الصنف وشارحه الفرض الثالث حتى يتم له مخالفته تعالى
للحوادث ، وإبطال المكانية والجهة عن الله تعالى ، وإثبات تنزهه
تعالى عنهما ، بناءً على أنه لو كان الله تعالى في مكان للزم أحده
وجهين :

الوجه الأول : أن يكون الله تعالى في بعض الأحيار .

بمعنى أن تشغل ذاته تعالى بعض المكان ، وليس كل المكان
وهذا الوجه باطل ، أما لماذا ؟ فلأن الأحيار كلها متساوية في
أنفسها ، ولأن المكان عند التكليم - كما سبق ذكره - هو الغلاء
التشابه . ومن ثم باختصاص ذات الباري ببعض الأحيار التشابه في
نسبتها إلى الله تعالى ترجيح للأمر والاحتياج من ثم يقع أحد أمرين
كلاهما باطل .

.....

الأمر الأول : يلزم الترجيح بلا مرجح :

هذا الترجيح هو اختصاص ذات الباري ببعض الأحياء المكنية ،
أو التي تمثل المكان على وجه الاجمال ، دون مرجح وهو باطل .

الأمر الثاني : يلزم الاحتياج

وهذا الاحتياج قائم على أن ذات الباري اختصت ببعض الأحياء
دون بعض آخر ، وهذا الاختصاص فيه لزوم احتياج الواجب في تحميصه
إلى الغير ، مع العلم أن الواجب لا تنفصل ذاته عنه حتى يحتاج إلى
الغير ، وصفة الواجب أنه الثابت الذي لا يقبل العدم أصلا ، ومن ثم
فإن هذا الوجه باطل أيضا .

ثبت أن الله تعالى مخالف للحوادث ، كما أنه تعالى يستحيل
أن يكون في مكان أو جهة ، كما ثبت استحالة أن يكون له مخصص
من خارج يرجع بعض الأحياء - بالنسبة له - على بعضها ، أو يكون
الباري محتاجا إليه فيها .

وأما الثاني . وهو أن يكون في جميع الأحياء ، فلأنه يلزم تداخل
التحيين ، لأن بعض الأحياء مشغول بالأجسام ، وأنه أي تداخل
التحيين مطلقا محال بالضرورة .
وأيضا فيلزم على التقدير الثاني . مخالطته لقاذورات العالم -
تعالى عن ذلك علوا كبيرا *

* هذا هو الوجه الثاني الباطل من الافتراض الثالث ، إذ أن الصنف
وشارحه بعد أن نفى من إبطال كون الله في بعض الأحياء ، شرطا فسي
إبطال كونه تعالى في جميع الأحياء ، واستعدا طريقة العكس والطرد ،
ويؤدي هذه الطريقة قائم على أنه إذا قيل أن لله مكانا ، فلا يخلو الأمر
من أن يكون الله في بعضه أو في كله ، ويطل أنه في بعضه لما سبق
بيانه ، يبقى أمر آخر هو أنه في كل الأحياء وهو باطل ، أما لماذا ؟
فلأنه يلزم :

(١) تداخل التحيين مطلقا وهو محال بالضرورة .

ذلك أن الله سيكون حسب قولهم - تعالى الله عن ذلك - حيزا ،
والمكان نفسه متحيز ، فإذا قيل أن الله في كل المكان فقد لزم تداخل
ذاتين في حيز واحد ، وهو محال . ووجه الاحالة قائم على أنه ما من
جسم متحيز الا متداخل في غيره كما أن غيره متداخل فيه حتى المكان
نفسه متداخل في ذاته باعتباره أجزاء صغيرة مركبة تشل جوهرها متحيزا
والخلا على هذا منوع .

(٢) مخالطة ذات الباري - باعتباره جوهر متحيزا - لكافة الجواهر
والتحيات حتى قاذورات العالم التي تشل حيزا ، وتغفل فراقا وتقوم
في مكان ، فهذا المكان إذا افتضح أن الذات الباري جل علاه في كل

.....

الأحياز للزم أن تخالط ذات الله غيرها من الذوات الحالة في ذات المكان ، فضلا عن أن تحل في المكان ذاته وتخالطه بعينه ، ونفى نقديري : أن هذا الجدل قد جاء من تأثير المسلمين بالكالوجيا التي هي علم الهيبة الذي يعبه علم التوحيد في الاسلام ، وهو العلم الذي يبحث في الله صفاته وأفعاله ، وما يجب له ، وما يجوز عليه ، وما يستحيل ، ويهد ذلك بأدلة عقلية (١) .

بل يمكن القول : بأن هذا الأمر - وجود الذات الباري نفس جميع الأحياز - يمثل لونا من الاتحاد الجوهرى ، والحلول الذاتى والتناسخ البدنى ، مما لا يقول به أحد من أهل الاسلام ، لأن الله تعالى ليس جوهرًا ، ولا عرضًا ، ولا يحل في مكان ، ولا توجد جهة تحده تعالى .

وهذا الأمر كسابقه محال بالضرورة ، وباطل عقلا ، وغير مقبول شرعا ، ولذلك نهى الشيخان إلى إبطاله ، وأنه محال .

(١) الذكهر / عزت قرنى - دخل إلى الفلسفة ص ١٣٢ مكتبة سميد رافت .

الرابع : لو كان متحيزا لكان جوهرًا ، لاستحالة كون الواجب تعالى

عرضًا ، وإذا كان جوهرًا فاما :

(١) أن لا ينقسم أصلا .

(٢) أو ينقسم

وكلاهما باطل .

أما الأول : فلأنه يكون حيثفد جزء لا يتجزأ ، وهو أحقر الأشياء ،

تعالى الله عن ذلك .

وأما الثاني : فلأنه يكون جسما ، وكل جسم مركب ، وقد مر أن

أى التركيب ينافى الوجوب الذاتى ، وأيضا . فقد بينا أن كل جسم

محدث ، فيلزم حدوث الواجب *

* هذا القرض الرابع قائم على أنه لو كان الله تعالى متحيزا لكان

نوعا من الجواهر ، أما لماذا ؟ فلأن الواجب لا يكون عرضا ، وبالتالي

فيمكن أن يكون جوهرًا ، لكن إذا فرضناه جوهرًا فلن يخلو أمره من

أحد وجهين :

الوجه الأول : أن يكون هذا الجوهر غير قابل للقسمه أصلا ، وهو

باطل ومحال ، لأنه سيكون الجزء الذى لا يتجزأ ، وهو أحقر

الأشياء ، والله تعالى منزّه عن ذلك كله . إذن كونه جوهرًا غير منقسم

أمر محال وباطل .

الوجه الثانى : أن يكون هذا الجوهر منقسما . ومن ثم يكون جسما

لأنه قابل للانقسام ، وكل جسم يتكون من أجزاء صغيرة إذن هو مركب

منها ، والمركب محتاج الى :

أ - أجزائه التي تركب منها .

ب - مركب يجمع هذه الأجزاء بتركيبها .

وهذا كله يناقض الوجوب الذاتي ، وإن كان يتفق مع الوجوب
لغيره أو بغيره ، لأن الواجب بذاته واحد من كل وجه ، يستثنى
عن الغير ، لا يقال عليه أنه مركب لأن أجزائه بسيطة ولا من غيرها ولا يقال
عليه أنه جوهر ولا يقال عليه أنه عرض ، أنه واحد من كافة الوجوه وليس
كافة الأنحاء يستثنى عن الكل ليس كشله عن وهو السمع البصير .

اذن ثبت كون الواجب تعالى ليس في جهة ، ولا مكان ، ولا تحيط
به جهة ولا يتسع له مكان كما أنه قد سبق القول بأن كل جسم محدث
لأنه محتاج إلى أجزائه ، وإلى مركب لهذه الأجزاء ، فلا يكون المحدث
قدما ، ولا لزم حدوث الواجب ، وهو محال ضرورة ، متنع لا تصدق
حقائق الأشياء وماهياتها بل تعاند ، وتعارض ، لأن الواجب نفس
ماهيته يخالف المحدث في تعريفه ، وحيث قد ثبت نفى الجهة والمكان
عن الله تعالى ، فقد ثبت له تعالى من التنزيهات مخالفته تعالى
للحوادث ، وأنه تعالى ليس في جهة ولا مكان .

وربما يقال في ابطال الثاني : لو كان الواجب جسما لقام بكل جزء منه علم وقدرة وحياة مفارقة لما قام به الجزء الآخر ، ضرورة اقتناع قيام العرض الواحد بمحلين ، فيكون كل واحد من أجزائه مستقلا بكل واحد من صفات الكمال ، فيلزم تعدد الآلهة .

وهذا يستدل يلتزم أن الانسان الواحد علماء قادرين أحياء . كذا ينقض دليله بالانسان الواحد لجنياته فيه ، وهذا الاستدلال ضعيف جدا ، فجاوز قيام الصفة الواحدة بالمجموع من حيث هو مجموع فلا يلزم ما ذكر من الحدوث .

« استعمر هنا أمراً قائماً في الذهن تأيد به ابطال كون الله تعالى في جهة من الجهات مع مراعاة حال الانقسام في الجسم نفسه ومؤدي هذا الاستعمار هو : لو كان الواجب جوهرًا جسماً لا ينقسم فلا شك أنه سوف يقوم بكل جزء من أجزائه علم ، وقدرة وسائر الصفات مع مفارقة هذه الصفات الموجودة في ذات الجزء للصفات الأخرى الموجودة بالجزء الآخر ، أما لماذا ؟

فلأنه يتمتع قيام العرض الواحد بمحلين في وقت واحد ، حيث أن العرض إن حل في محل فقد امتنع على الآخر وبالتالي يكون كل واحد من أجزائه وحدة مستقلة لها من الصفات ما يميزها عن غيرها مع أن هذه الصفات كلها من صفات الكمال ، فيلزم من ذلك :

(١) تعدد صفات الكمال على عدد من الموصوفين - أجزاء الجسم ، الجوهر الذي لا ينقسم ، باخبار أن الله تعالى جوهر متحيز في جهة من الجهات ومكان من الأمكنة -

(٢) تعدد الآلهة ، لأن هذه الصفات التي هي صفات الكمال لا يوصف بها الاله جل علاه وهذا كله باطل ومحال .

ورغم أن هذا الاستدلال يعتمد السابق عليه بما مر ، في عدم كون الاله تعالى في جهة أو مكان ، إلا أنه يفرض تعوزه أمور كثيرة ، لأنه يقوم على اجبار أن الانسان الواحد تشل اجزائه عددا كبيرا منه ونعني به أفراد الانسانية ، لأن هناك فرقا بين الانسان الواحد - المثل فيه الانسانية - وبين الانسان الواحد الذي يمثل فردا نفس هذه الانسانية والفرق كبير .

فمثلا الانسان الواحد تشل فيه الانسانية كلها ، والحيوان الواحد تشل فيه الحيوانية كلها ، وكذلك النبات الواحد ، والجماد الواحد ، أما واحد الانسانية أو واحد الحيوانية ، فهو فرد من جملة كثيرة ويصدق عليه أنه واحد منها ، ولا يصدق عليه أنه مثل لها .

وحيث أن المستدل قد تبني الثاني - واحد الانسانية - فإن استدلاله ضعيف جدا ، أما لماذا ؟ فلأن الصفة الواحدة يمكن وصف المجموع بها من حيث هو مجموع ، كالحيوانية التي يوصف بها مجموع وأحد والحسان والنباتية التي يوصف بها التفاح والحنظل ، وهذا الوصف قائم وجائز أن يوصف المجموع من حيث هو مجموع بالصفة الواحدة فلا يلزم تعدد الآلهة على ما مال اليه المستدل .

نعم يلزم ما مال اليه متى كان المقصود هو استقلال كل جزء من الأجزاء ، بكل واحد من صفات الكمال وهذا ما لم يتسلم له ولم يتسلم به

.....
الخمس ، وما ذكر في بداية الفرض الرابع أقوى مما استقصاه في ابطال
كون الله تعالى في جهة أو في مكان .

أجل بذل ابن سينا ومن معه مجهودات كبيرة لاثبات موجود ليس
بجسم ولا متحيز في جسم كالكلية الإنسانية والحيوانية المشتركة ،
باحبارها كليات موجودة في الذهن وقد نجح في اثبات ذلك ، ولكن
السؤال هنا قائم على اثبات موجود خارج الذهن ليس بجسم قائم
بنفسه لا يمكن الاحساس به ، وقد نازعهم ابن تيمية السألة ورد عليهم
في اثباتها .

يقول أحد الباحثين :

” من ثم رد ابن تيمية على ابن سينا وأتباعه ، لما أرادوا اثبات موجود
ليس بجسم ولا متحيز في جسم فقال : هؤلاء كان عدتهم اثبات الكليات
الإنسانية المشتركة ، والحيوانية المشتركة وهذه كليات في الذهن فلم
ينازعهم الناس في ذلك ، وإنما نازعهم في اثبات موجود خارج الذهن
ليس بجسم قائم بنفسه لا يمكن الاحساس به ، وكان الرد عليهم بأن
يمكن الاحساس به ، وإن لم نحس به في الدنيا ، كما لانحس بالجن
والملائكة ، ولكن غيرنا يحس به كالأنباء الذين رأوا الملائكة وسمعوا
كلامهم ” (١) .

(١) الدكتور الطيلاوي محمود سعد - موقف ابن تيمية من فلسفة
ابن رشد ص ١٢٤ مطبعة الأمانة .

ويقال . في نفي المكان عنه تعالى : لو كان مهيذا لكسان
مساها لمائر التحيزات في الماهية فيلزم حينئذ أما :
١ - قدم الأجسام .
٢ - أو حدوهم .
لأن التماثلات تتوافق في الأحكام ، وهو أي هذا الاستدلال
بناء على تماثل الأجسام ، بل على تماثل التحيزات بالذات *

* هنا استعمار آخر قصد به نفي المكان عن الله تعالى بناء على
لزوم التساوي في الماهية ويؤدي هذا الاستعمار هو :

لو أن الله تعالى كان مهيذا كمائر التحيزات ، لكان مساها
لها في الماهية والتعريف الخاص بها ، وحينئذ يقع الأمر بين واحد
من اثنين كلاهما باطل .

الأمر الأول : أن تكون الأجسام قديمة ، لأنها مساوية لله تعالى في
الماهية والتحيز ، وهذا باطل لما سلف القول من أن ما سوى الله
تعالى حادث (١) .

الأمر الثاني : حدوهم تعالى . وهذا محال لأنه ثبت كون الهاري تعالى
قدما أزليا أبديا ، ووجه بطلان الأمرين على هذا الفرض قائم على
ناحية واحدة وهي أن التماثلات لابد لها أن تتوافق في الأحكام ،
ولا كيف تكون متخالفة في وقت واحد .

وهنا نقطة لطيفة ، وتكتظ طريقة نبيه إليها الصنف والفارج ،
وهي أن هذا الاستدلال ينهض على الافتراض بتماثل التعهيزات بالذات
(١) ثم تناول هذا الأمر في المقصد الأول من الموضع الأول عن الموقف
الخاص .

وربما يقال : لو كان متحرزا لساوى الأجسام فى التحيز ، ولابد من أن يخالفها بغيره فيلزم التركيب فى ذاته ، وقد علمت فى صدر الكتاب ما فيه ، وهو أن الاشتراك ، والتساوى فى المواضع لا يستلزم التركيب *

وهذا أوقع فى القبول ، وأقرب الى بلوغ المراد من طريق قصيره ، كما أن فيه نوحا من التقرب الى علم الأفكار القائمة حتى يأتى عليها صحت أصلها . لأن التساوى فى التحيز يلزم التساوى فى الماهية والتساوى فى الماهية يلزمه التوافق فى الأحكام المنضبطة على هذا المنحى ، من ثم يلزم نفس المكان عن الله تعالى والالزم قدم الأجسام ، أو حدوث الله تعالى وكلاهما باطل ، ومادام قد ثبت بطلانها ، فقد ثبت أنه تعالى ليس جسما ولا يحل فى جهة ، كما أنه ليس متحرزا ولا يقبل القسمة تعالى الله من ذلك علوا كبيرا .

* هذا الاستشمار الأخير ههنا قائم على إبطال المكان والجهة عن الله ، من باب لزوم التساوى فى التحيز ويؤدى هذا الاستشمار يقوم على أنه لو كان البارى جل علاه جسما ، لكان متحرزا ، ولو كان متحرزا لساوى الأجسام الأخرى فى كل من التحيز والجسمية وخالفها بآخر آخر هو المقتضى للتركيب فيلزم التركيب فى ذاته تعالى ، وهذا محال لما سبق القول به من أن التركيب يستلزم :

- ١ - احتياج المركب الى أجزائه .
 - ٢ - احتياجه الى مركب يركب هذه الأجزاء ويجمعها .
- والأمران يناهضان الوجوب الذاتى على ما سبقت الإشارة إليه .

.....

اذن تمكن الحنف وشارحه من ضبط المسألة ، ورد الدعوى
الى اصحابها ، وإثبات أن المشبهة لا تتق دعواهم على أرض قوية ،
كما أن عيبها لا تنهض في وجه الخصوم ، ومن ثم . لزم الاقـرار
بنفي الجبة والمكان عن الله تعالى ، وثبت تنزيهه جل علاه ، فلا
تطيل القول في المسألة الآن .

مع تحيات: محمد كلال حماني
للنسخ والطباعة

الفصل الثاني

((أدلة المشبهة على اثبات))

الجهة والمكان لله ومناقضتها

(أدلة المشبهة ^(١) على اثبات الجبهة)
والمكان لله تعالى

احتج الخصم على اثبات الجبهة والمكان بوجوده خمسة :
الأولى : ضرورة العقل . أى بديهية تجزم بأن كل موجود فهو متحيز
أو حال فى فيه .
فيكون مختصا بجبهة ومكان ، أما أصالة ، أو تبعاً *

* هناك فرق بين المشبهة والمجسمة ، كما أن هناك أنغافاً ، وهذا
نحن نعرض أدلة الخصم العقلية والنقلية بعد بيان الفرق بين المشبهة
والمجسمة .

(١) الفرق بينهما :

ان المشبهة هم الذين يشبهون الله تعالى بغيره من المخلوقات
على وجه العموم ، أما المجسمة : فهم الذين يزعمون أن الله تعالى
جسم ، وله أعضاء من عين ورجل وحجم وخلقه ، قال الامام الفخر الرازى
* أعلم أن اليهود أكثرهم مشبهة وكان يدر ظهور التشبيه فى الاسلام
من الروافض ، مثل بيان بن سميان الذى كان يثبت لله تعالى الأعضاء
والجوارح * (٢) .

- (١) المشبهة : قوم شبهوا الله تعالى بالمخلوقات وشلوه بالمحدثات ،
التعريفات ص ١٩٢ .
(٢) الامام فخر الدين الرازى - اعتقادات فرق المسلمين والمشركين
ص ٩٧ ومعه كتاب الرشيد الأمين تحقيق طه عبد الرؤف - مكتبة
الكليات الأزهرية .

.....
والشبهة فرق خمس :

الأولى : الحكيمية :

أصحاب هشام بن الحكم ، وكان يزعم أن الله تعالى جسم ، وغير مذهبه في تسعة واحدة عدة تسميات ، فزعم تارة أن الله كالصبيحة الصائمة ، وأخرى بأن الله كالصح الذي من أي جانبه نظمت الهمة كان وجهه .

الثانية : الجوالقية :

هم أتباع هشام بن سالم الجوالقي الرافض ، وهم يزعمون أنه تعالى ليس بجسم لكن صورته صورة الآدي ، وهو مركب من اليد والرجل والمين ، إلا أن أعضاءه ليست من لحم ولا دم .

الثالثة : اليونسية :

هم أتباع يونس بن عبد الرحمن القمي ، وهم يزعمون أن النصف الأعلى من الله مجوف ، وأن النصف الأدنى منه صمت .

الرابعة : الشيطانية :

أتباع شيطان الطاق " وهم يزعمون أن الباري يستقر على العرش والملائكة يحملون العرش وهم وأن كانوا ضعفاء بالنسبة الى الله تعالى لكن الضعيف قد يحمل القوي كرجل الديك التي تحمل مع دفتها جثة الديك .

.....
الخاتمة : الحوارية :

هم أصحاب داود الحوارى ، وهو يثبت الأعضاء والحركة والسكون
والسمع لله تعالى ، وكان يقول : سلوني عن شرح سائر أعضاء الله
تعالى ما عدا شرح فرجه وحيثه (تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا) (١)
ومسجه الشهرستاني : " داود الجوارى ، وحكى عن أنه كان يقول
" أغضى عن الفرج واللحية ، وأسألوني عما وراء ذلك ، وقال : أن
معبود جسم ولحم ودم ، وله جوارح وأعضاء من يد ورجل ورأس ولسان
وحنين وأذنين ، ومع ذلك جسم لا كالأجسام ولحم لا كاللحم ، ودم لا
كالدماء ، وكذلك سائر الصفات " (٢) .

وهذه الفرق من المشبهة والمجسمة - وأمثالها قيل فى عقيدتهم
الكثير ، ونال منهم العلماء العاملون قال نعيم بن حماد : " من شبه
الله بشئ من خلقه فقد كفر ، ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر
وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيه .

وقال : اسحاق بن راهبه : من وصف الله نفسه صفاته بصفات أحد
من خلق الله فهو كافر بالله العظيم " (٣)

وبالتالى . فان كلام المشبهة والمجسمة على هذا المعنى ليسوا
من المسلمين لانطباق هذه الأحكام عليهم .

(١) المصدر السابق نفسه ص ٩٧ - ٩٩ .

(٢) الامام الشهرستاني - الملل والنحل ج ١ ص ١٠٥ تحقيق الاستاذ /
عبد العزيز الزكيل .

(٣) الامام ابن أبى المز الحنفى - شرح المفيدة الطحاوية ص ١١٧ ،
١١٨ المكتب الاسلامى ط ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .

(٢) الاتفاق بينهما :

اليهن من عبارات الرازي والشهرستاني أن احتياج الخالق الى
أجزاء يتركب منها - تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا - يمثل قاموسا
مشتركا ، وان كان المشبهة يعتبرونه - جل علاه ممكنا لأنه يشبه الممكنات
والمجسمة يعتبرونه تعالى مكونا من أجزاء هي جسمه من عين ورجل وغيره
حتى التفكير ، وان كانت الدقائق بينهما تحتاج تفصيلا ومجهدا لسنا
نفرض له الآن ، وان كان موجودا في المطولات من كتب علم الكلام .

والمريض هنا هو أدلة المشبهة والمجسمة العقلية على اثبات
الجهة والمكان لله تعالى ، ثم ابطال هذه الوجوه التي عليها عولوا
وسها استدلوها ، وهي كما حكاها - وجوه خمسة :

١ - الأدلة العقلية على اثبات المكان والجهة لله تعالى :

الأول : ضرورة العقل :

يرى مثبتوا المكان والجهة لله أن العقل من حيث هو عقل تجزئ
بديهته أن كل موجود لا يخلو أمره عن أحد وجهين :

أ - أن يكون جسما " متحيزا " .

ب - أن يكون حالا في جسم : حالا في متحيز .

وبالتالي فلا بد أن يكون مختصا بمكان وجهة على أحد القولين
السابقين ، ومن ثم يلزم وجوه أربعة هي :

١ - أن يكون مختصا بمكان أصالة باختيار أنه متحيز .

٢ - أن يكون مختصا بمكان تبعاً . باختيار أنه حال فيه .

٣ - أن يكون مختصا بجهة أصالة .

٤ - أن يكون مختصا بجهة تبعا .

وربما صيغت هذه المسألة على طريقة السير والتقسيم فيقال نسي
هذا الوجه من جانبهم :

- كل موجود اما جسم ، أو حال في جسم ، والله تعالى يستحيل
أن يكون حالا في جسم ولا كان محتاجا ، وهو باطل فتبين أن يكون
البارى جسما .

أو يقال : كل موجود اما متحيز أو حال في التحيز ، والواجب يتمين
كونه متحيزا ، والا كان حالا في التحيز ، والتالي وهو كونه حالا نسي
متحيز باطل فتبين الأول ، وهو كونه تعالى متحيز ، وكل متحيز له
مكان وجهة وحيز ضرورة .

أو يقال : الواجب تعالى اما متصل بالعالم أو منفصل عنه ، وعلى
كل من القولين فهو في جهة ومكان سواء كان متصلا بالعالم أو منفصلا عنه
أو يقال : الخالق الباري اما أن يكون داخل العالم أو خارج العالم ،
فان كان داخله فهو متحيز لكونه بداخله ، وان كان خارج العالم فيلزم
أن تكون له جهة ، هي خارج العالم التي لا بد منها .

وهم يدعون في هذه وأمثالها الضرورة العقلية ، كما يزعمون لها البداة
والحق غير ذلك أما لماذا ؟ فلما يأتي :

أولا : أن الضرورة العقلية هي : حصر المسألة بين أمرين ، اثبات
أحدهما يؤدي الى رفع الآخر ضرورة ، ورتع أحدهما يؤدي الى اثبات
ضرورة ، وبالتالي فالضرورة العقلية بجانب ما مر استحالة تحريك النفس .

وتسكنه في ذات الوقت ، واستحالة وجوده وعدمه في آن واحد ، وعلى هذا فان دعوى الخصوم بأن ضرورة العقل تشهد بأن الله في مكان أو جهة دعوى باطلة وزعم لا يقيم .

ثانيا : لو كانت هذه الدعوى ضرورة عقلية بد هية وقع الخلاف فيها .
واستقرار المسألة نرى الفروق الآتية :

الأول : ينزه الباري جل علاه عن كل منها ، ويرى بالغ حتى نفى عن الله صفاته كالحال مع المعتزلة .

الثاني : ينزه الباري جل وعلا وثبت لله ما أثبتته لنفسه من غير تأويل مخل أو تعطيل مجسم كالسلف الصالح .

الثالث : فريق يشبه الباري بصفات خلقه مع التفويض في المسألة من حيث هي على الحقيقة كالأشاعرة .

الرابع : فريق يشبه الباري بصفات خلقه حتى يوشك أن يراء على الحقيقة اللصوية . كابن تيمية ومن معه .

الخامس : فريق يجسم هشيبه ويجوز على الله ما يجوز على خلقه وهم المشبهة والمجسة .

اذن دعوى المشبهة والمجسة أن كل موجود اما متحيزا أو حال فيه ليست ضرورية والا لما وقع فيها الاختلاف لأن الأمور البد هية لا يقع فيها الخلاف ، وانما تقر بها العقول مباشرة طالما كانت بد هية ، وحيث وقع فيها الخلاف فهي ليست ضرورية . ودعواهم لا قيمة لها .

كما أنه لو كان الله تعالى متحيزا أو حالا في متحيز لكان جسما
والمعروف أن كل جسم إما :

- (١) مركب من أجزاء عقلية فقط كالجنس والفصل عند المناطق .
- (٢) مركب من أجزاء وجودية ، كالهولي والصورة عند الفلاسفة ، لأن

العلل أربعة وهي :

- أ - العلة البادية .
- ب - العلة الصورية .
- ج - العلة الفاعلية .
- د - العلة الفائية .

والأوليان يطلق عليهما علة الوجود ، بينما الآخرتان يطلق عليهما
علة الماهية

- (٣) مركب من الجواهر الفردة عند المتكلمين .

- (٤) مركب من أجزاء مقدارية ، وهي الأبعاد ، وعلى أي نحو من هذه
الأنحاء فانهم يرون أن الباري جل علاه في جهة ومكان ، وهذا
غير مسلم لهم أما لماذا ؟ فلأن كل مركب محتاج إلى جزئيه ،
ولاشئ من المحتاج بواجب ، إذ كيف يكون محتاجا وواجبا في آن
واحد ، فلو كان الباري جسما لكان محتاجا ولما كان واجب الوجود
فهبط كونه تعالى جسما . هذه ناحية ، وناحية أخرى هي " أن
الجسم قد يطلق ويراد به القائم بذاته ، ومنع إطلاق الجسم على
الله تعالى بهذا المعنى لعدم ورود آذن من الشرع بهذا الإطلاق
أولا ، وإيهام إرادة المعنى المحال ثانيا " (١) .

.....
والحال على الله تعالى هو الجسم بكل أنواعه والمركب بشكل خاص .

ثالثا : دعوى الحصر غير قائمة :

ذلك لأن الخصوم حصروا الموجود في كونه منحصرا في الجسم أو حالا فيه ، وهذا الحصر غير دقيق ، أما لماذا ؟ فلأن الموجود بحسب القسمة العقلية لا يخرج عن أمور ثلاثة :

الأول : أن يكون جسما .

الثاني : أن يكون حالا في الجسم .

الثالث : أن لا يكون جسما ولا حالا في جسم وهو الله سبحانه وتعالى

وحصرهم الموجود في هذين النوعين إنما هو باعتبار ادراكهم له ، وهي نظرة سطحية ولا تؤيدها أدلة مقبولة .

والجواب : منع الضرورة العقلية ، وانما ذلك حكم الوهم بضرورته
وأنه غير مقبول فيها ليس بحسوس وربما يستعان في تصويره ، أى تصوير
موجود لا حيز له أصلا بالانسان الكلى المشترك بين أفراد ، وعلينا به
وانهما موجودان وليسا متحيزين قطعا *

* هنا كان القصد الى منع حكم الضرورة العقلية في السالة ، لان
هذا الصر غير منضبط في ان الوجود لا يخلو عن احد امرين :

الاول : أن يكون متحيزا .

الثاني : أن يكون حالا في متحيز .

وذلك لما سبق بيانه وان الوجود يمكن ان لا يكون جسما ولا حالا
فيه ، وهو الواجب جل علاه ، وبالتالي فالضرورة العقلية قاضية بضرورة
وجود موجود ليس ماديا ولا يحل في مادة ، وقدم الشيطان تصوراتهم
لوجود لا حيز له في علم الوجود وليس في عالم الامكان كما هو تصور
الخصم .

اذن يمكن فهم الصنف وشارحه على معنى : انا نمنع حكم الضرورة
العقلية في السالة ، وانما ذلك حكم الوهم بضرورته وليس حكم العقل
وبالتالى فما حكم به الوهم لا يقبل . أما لماذا ؟ فلما يلي :

١ - انه يمكن تصور موجود لا يشغل حيزا من الفراغ ، يعنى لا حيز له ،
وذلك كالانسان الكلى المشترك بين أفراد ، مثلا ، فان الانسان
لفظ كلى يشمل أفراد الانسانية كلها ذكورا واناثا بل وخنثى .

٢ - أن يمكن وجود معلوم في أذهاننا هو نفس الكلى المشترك ، وكلاهما
الانسان الكلى والمعلم به - موجود ولا حيز لأى منهما ، ومن ثم ،

فدعوى الخصم بأن الموجود لابد أن متحيز أو يحل فيه لاقية لها
لأن الفحص قدم لنا موجودات فعلية ليست محسوسة ولا متحيزة وعلى
هذا فهي موجودة في الأذهان والعالم بها كذلك .

على أنه يمكن القول بأن دعواهم تقبل لو كان الأمر متعلقا بالممكنات
فقط ، أما وقد حاولوا استخدام دليل قياس الغائب - وهو واجب
الوجود - على الشاهد وهو الممكنات فلا شك أنهم سوف يفشلون ، كما
أن الواجب جل علاه ليس داخل العالم ولا خارجه ولا يوصف بهذين أبدا .

بل الذي يمكن قوله : هو أنهم وقعوا في وهم ، أما لماذا ؟ فلأن
الشرعية - فطرية وعقلية ونقلية - قد قامت كلها على أن الله تعالى مستغن
وأنة ليس محتاجا ، وفوق ذلك كله فهو تعالى لا يشبه أحدا من خلقه تعالى
الله عن ذلك علوا كبيرا ، كما أن زعمهم القائم على أن الله موجود وله مكان
يقاومه بشدة أمور تلزمه لو سلم به وهذه الأمور هي :

١ - أن يكون الله تعالى محتاجا ، وهذا باطل فيبطل زعمهم كونه تعالى
في جهة أو مكان متحيزا فيه أصالة أو تبعاً .

٢ - أن يكون الله تعالى مشابهاً للممكنات من حيث التحيز والاحتياج ،
وذلك كله باطل فيبطل ما أرى إليه وهو كونه تعالى في مكان أو جهة
وثبت أنه تعالى منزّه عنهما ، واستدلال الصنف والفارح أبطل دليل
الخصم وأتى عليه من كافة نواحيه .

أما الأول : فلأنه لو كان متحيزا أو حالا فيه لاختص بمقدار معين
وضع مخصوص ، فلا يطابق أقرارا متباينة المقادير والأوضاع فلا يكون
مشتركا بينهما .

وأما الثاني : فلأن العلم بالمماهية الكلية لا يختص بمقدار ووضع
مخصوصين ، وألا لم يكن علما بتلك الماهية »

* هنا تفصيل الجواب الذي أنشأه الصنف والشارح في الرد على
الدليل الأول من أدلة الخصوم ، وقد قام هذا التفصيل على افتراضين :

الأول : الانسان الكلى

القصد هنا التأكيد على أن الانسان الكلى موجود ، فلو كان
متحيزا وحالا في متحيز لكان له مقدار مخصوص ووضع مخصوص ، فلا يكون
شاملا أفرادا يقع بينهم التباين ، حتى يعمهم يكون مشتركا بينهم ،
لأن لفظ الانسان باعبار كليا منطقيا يشمل محدد ، وخالد ، وسهي
وماطم ، وكافة أفراد النوع الانساني ، وهي مختلفة فيما بينها ومتباينة
طولا وعرضا وضعيا ، اجتماعيا ومركزا أدبيا ، والأولى هو التقدير
بينما الثاني هو الأوضاع ، ومادام لفظ الانسان الكلى يشمل الجميع
اذن هو موجود وليس محسوسا ولا متحيزا وهو المطلوب ، فقد ثبت وجود
موجود ليس محسوسا ولا متحيزا ولا حالا فيها ولا يقال عليه انه موجود متحيز
وان كان في الذهن فقط بغض النظر عن وجوده في الممكنات بدليل أنه
يشمل الأحياء والأموات من حيث أنه اسم كلى منطقي .

.....
الثنائى : العلم بالانسان الكلى :

أجل للانسان الكلى ماهية تميزه عن غيره ، وثائق للعلم بهذه
الماهية ، هل هو موجود - كعلم أم غير موجود ، والجواب أن العلم
بالماهية موجود ، ومع هذا فهو لا يختص بقدر معين ، ولا وضع مخصوص
ولو كان مختصا بقدر معين ، ووضع مخصوص ، لما كان علما بتلك
الماهية ، وإنما كان علما بأحد أفراد العلوم ، وحيث قد ثبت وجود
الانسان الكلى ، ووجود العلم بهذه الماهية ، وأنهما موجودات وليسا
محسوسين ولا متحيزين . فقد بطل دعوى اثبات الجهة أو المكان لله
تعالى . وثبت أنه تعالى موجود وليس بمحسوس ولا متحيز ولا فى مكان
أو جهة وهو المطلوب . وعليه فقد بطلت مزاعم الخصوم وشاوى دليلهم
الأول .

استشمار :

فان قلت : الانسان المشترك لابد أن يكون له أعضاء مخصصة من
عين ، يد ، وظهر ، وطين ، وغيرها على أوضاع مختلفة ومقادير
متناسبة ، وأبعاد متفاوتة ، ولا شك في أنه من حيث هو كذا لك يكون
متحيزا .

قلت : هذا انما يلزم - اذا لم توجد تلك الأعضاء من حيث أنها
كلية مشتركة ، ولا شبهة أنها في الانسان الكلي مأخوذة كذا لك ، وانما
قال وربما يستعان في تصويره ، ولم يقل : وربما يستدل عليه ، لأن
الاستدلال به موقوف على :

- وجود الكلي الطبيعي .

- ووجود العلم به في الخارج .

مع أنه مختلف فيه ، بخلاف الاستعانة المذكورة ، فانها تتم مع ذلك
الاختلاف *

* هنا استشمار مؤداه . . .

ان لفظ الانسان المشترك بين أفراد ، لابد أنه يكون له أعضاء
مخصصة من عين ورجل . . الى آخر هذه الأعضاء ذات الأوضاع المختلفة
والمقادير المتناسبة والأبعاد متفاوتة ، وبالتالي فالانسان المشترك
من هذه الناحية يكون متحيزا ، ومادام متحيزا فيلزم أن تكون له جهة
ومكان .

غير أن الشيخ الجرجاني أقام رده على أن هذه اللوازم من المميز
والرجل وخلافه تلزم اذا قيل أنها أعضاء لجسم معين موجود في الخارج

.....

أما من حيث أنها كلية فالحال فيها كالحال مع الانسان الكلى ، وأنها كلية لا فى أجزاءه بالتالى فالاستعمار لا ينهض فى ابطال الكلى الطبيعى ولا الكلى المنطقى ، لأن القول فى الأجزاء وأنها كليات لأجزائها فالعلمين مثلا اسم كل شئ من أحدهم وخالفه ونهض الى آخره ، وكذلك الرجل فانها جميعا أعضاء كلية كالانسان الكلى تماما بتمام .

وقد احتسب الشيخ الجرجاني فقال ربما يستعان ، ولم يقل وربما يستدل لأن الفرق بين الاستعانة والاستدلال موقوف على :

أ - وجود الكلى الطبيعى .

ب - العلم به .

ج - الاتفاق على معناه .

فالاستدلال بالكلى الطبيعى موقوف على هذه الأمور الثلاثة : أما الاستعانة فلا تحتاج الى هذه الأمور الثلاثة ، انما يكفى فيها بمجرد تصورها .

وقد اختلف فى وجود الكلى الطبيعى على أقوال :

١ - منهم من قال : أن الكلى الطبيعى موجود فى أفرادهم وعلى رأسهم ابن سينا ، لأنه جزء الموجود خارجا ولهم أدلة .

٢ - وقال قوم : أن وجوده وجود أفرادهم وهو متفرع منها ولهم أدلة وليس له وجود خارجى .

والقول الحق : أنه - الكلى الطبيعى موجود خارجا فى أفرادهم وقد بطلت أدلة الناعمين ، وثبت وجود الكلى الطبيعى فى الخارج .

الدليل الثاني :

كل موجودين : فاما أن يتصلا ، أو ينفصلا ، فهو اى الواجب تعالى
أن كان متصلا بالمعلم فتحييز ، وان كان منفصلا عنه فكذلك .

والجواب : منع الحصر ، وهو من الطراز الأول ، أى من الأحكام
الوهمية ، وقد عرفت أن أحكامه لاتقبل فى غير المحسوسات ، لكنها قد
تشتبه بالأوليات ، فتحسب أنها منها * .

* هذا هو الدليل الثانى من أدلة المشبهة والمجسمة على اثبات الجهة
والمكان لله ، ويؤدى هذا الدليل هو : أن كل موجودين لا يخلوا أمرهما
عن أحد أحوال ثلاثة ، اما أن :

أ - أن يتصلا .

ب - أن ينفصلا .

ج - أن لا يتصلا ولا ينفصلا ، وهو ما تقتضيه العقيدة وان لم يذكره
الخصم لكن تحتته الضرورة .

والواجب تعالى ان كان متصلا بالعالم فهو متحييز مكانا بحكم الاتصال
وأن ما اتصل بمتحييز فهو كذلك متحييز ، وهو الوجه الأول .

وان كان غير متصل بالعالم بل منفصل عنه ، فيكون ذا جهة وكل ذى جهة
يكون متحيزا ، وطبقا لهذا فان الواجب لابد أن يكون متحيزا سواء كان متصلا
بالعالم أو منفصلا عنه ، وأنه فى حالة اتصاله بالعالم يكون متحيزا بالأصالة
والمكان وفى حالة انفصاله يكون متحيزا بالاتباع والجهة . هذا عن موقف
المشبهة واثباتهم المكان والجهة لله تعالى .

والجواب على هذا الدليل يقوم على :

(١) منع انحصار الوجود بين نى الاتصال والانفصال ، لأن ذلك يكون
فى الممكثات على ما سلف بهانه ، أما الواجب فلا يتعلق به شىء
من هذه الأحكام أبداً ، لأن الواجب من أحكامه استغناؤه وعدم
احتياجه .

(٢) التفرقة بين الأحكام الحقيقية والأحكام الوهمية ، وأن الأحكام
الحقيقية تكون واقعية ، أما الوهمية فلا يمكن قبولها الا فيما يتعلق
به الوهم .

كما نهم الشيخ الى وجود كل من :

أ - الأحكام الوهمية (١) .

ب - الأوليات (٢) .

وهو أن عدم التفرقة بينهما موقعة فى الخلط الذى يجب استنباطه
وعدم الوقوع فيه ، ولأن الجسم والمشبهة لما لم يمكنهم التفرقة بينهما فقد
وقموا فى اثبات التجسيم والتشبيه لله تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا .
ذلك على واسطة ، وهذا كقولك : الواحد نصف الاثنين ، والكل أكبر من
الجزء ، والجزء أصغر من الكل ، والنصف أكبر من الربع ، وهلم جرا " (٣)

(١) الوهمية نسبة الى الوهم وهو ادراك المعنى الجزئى المتعلق بالمعنى
المحسوس والوهميات هى قضايا كاذبة يحكم بها الوهم فى أمور غير محسوسة
كالحكم بأن ما وراء العالم فضاء لا يتناهى والقياس المركب يسمى سفسطة -
التمهيدات ص ٢٢٨ .
(٢) الأوليات هو ادعاء القضايا التى يحكم فيها العقل السليم بمجرد تصور
ظرفها ولا يتوقف .

(٣) أ د / حسن محرم الحينى - دراسات فى المنطق القديم ص ٢٠٤ طبعة

أولى سنة ١٩٩٢ مطبعة الفجر الجديد .

الدليل الثالث :

أنه إما داخل العالم ، أو خارج العالم ، أو لادخله ولاخارجه ،
والثالث خروج عن العقول ، وما تقتضيه بدهة العقل ، والأولان فيهما
المطلوب ، وهو أنه متحيز ، وفي جهة .

والجواب :

أنه لادخل ، ولاخارج ، وهذا خروج عن الموهوم دون العقول *

* المراد هنا هو بسيط الدليل الثالث من أدلة المشبهة والمجسمة
بعد أن عرضوا الدليل الثاني وظل كون انحصار الوجودين في الاتصال
والانفصال أراد ههنا عرض دليل آخر مداه :

أن الله جسم ومتحيز وفي جهة : لأنه لا يخرج عن أحد أحوال ثلاثة :

الأول : أن يكون الله داخل العالم وبالتالي يكون متحيزاً فيه ومحصوراً

به .

الثاني : أن يكون خارج العالم وبالتالي يكون في جهة ، ومن ثم تلزم

الجهة وجوده خارج العالم ، وبالتالي يكون في جهة ومتحيزاً .

الثالث : أن لا يكون الله داخل العالم ولاخارج العالم ، وهذا غير

معقول بل بدهة العقول تفرض عدم موجود ، وبالتالي ينحصر الأمر

في أن الله ، إما داخل العالم فيكون متحيزاً ، أو خارج العالم فيكون

في جهة وثبت أنه تعالى متحيز وفي جهة ، هذا مجمل دليل القائلين

بأن الله في مكان وجهة ، وهو زعم أكثر من أن يكون دليلاً ، ولـ

آجاب عليه المانعون وردوه في عبارات قليلة يحسن أن نعرضها جواباً

على الدليل الثالث .

.....

الجواب على هذا الدليل :

أجاب الصنف وشارحه بأن هذا الدليل لا ينهض لنا نقر عدم انحصار الوجود في هذين الأمرين وحدهما لأنه من المقرر أن الله لا داخل العالم ولا خارج العالم لأن هذا الحكم انما يحوى في الممكنات وانحصارها ، أما واجب الوجود وهو الله سبحانه وتعالى فإنه لا ينحصر بهذين الحاصرين ، ومن ثم فإن انحصار الموجودات في هذين الأمرين وحدهما خروج عن أحكام الوهم وليست خروجاً على أحكام العقل لأن العقل يقرر إمكانية وجود كل شيء في الخارج ، وجوده هو في الذهن : كلفظ الانسان ولفظ الحيوان ، ولا يستلزم هذا الأمر ضرورة انحصار الموجودات في داخل العالم أو خارجه ، وبالتالي فقد ثبت ابطال أن يكون الله متحيزاً أو نفسية جهة ، وتزنى المقول تنزيهه - تعالى - عن المكان والجهة ، ولمثل عبارة بليغة موجزة هي : ان الذي مكن المكان لا يقال له مكان ، والذي أثبت الأين لا يقال له أين تعالى الله عن مشابهة خلقه ، وثبت أنه متفرد بالجلال والجمال والاكرام .

الدليل الرابع :

الموجود ينقسم : إلى قائم بنفسه ، وقائم بغيره ، والقائم بنفسه هو التحيز بالذات ، والقائم بغيره هو التحيز تبعاً ، وهو أى الواجب تعالى قائم بنفسه فيكون تحيزاً بذاته .

والجواب : منع التفسيرين . فان القائم بنفسه هو المستغنى عن محل يقوّمه وليس يلزم من هذا كونه تحيزاً بذاته ، والقائم بغيره هو المحتاج الى ذلك المحل ، ولا يلزم منه كونه تحيزاً تبعاً .

وقد يقال في تقريره ، أى تقرير الوجه الرابع : أجمعنا على أن له تعالى صفات قائمة بذاته ومعنى القيام هو التحيز تبعاً ، فيكون هو تحيزاً أصالة .

جواب : بأن القيام هو الاختصاص الناعت كما مر *

* هذا هو الدليل الرابع من الأدلة العقلية التي أقامها الجسمنة والمشبّهة على اثبات أن لله مكاناً وجهة ، ومؤدى هذا الدليل قائم على وصف ثابت ينحصر في تقسيم الموجود الى قسمين :
القسم الأول : هو القائم بنفسه ، والتحيز بذاته ، أعنى الجواهر المركبة والجواهر المفردة .

القسم الثانى : القائم بغيره وهو التحيز تبعاً ، ويقصد به الأعراض التي تحل في غيرها من الجواهر ، فتتحيز بها تبعاً لها

ومادام الموجود منحصر في هذين القسمين فلا شك ، أن الواجب هو الله تعالى تحيز بنفسه لأنه قائم بذاته ، وبالتالي فقد ثبت البطلان وهو أن الله تعالى في جهة ومكان لكونه موجوداً قائماً بنفسه تحيزاً بذاته هذا من الدليل الرابع حسب ما صورته أصحاب الجسمنة والجهة .

والجواب : منع الحنف وشارحه التفسيرين اللذين فهمهما المجسمة ، كما
منع هذا التقسيم الذي ينحصر أمر الوجود فيه بين قائم بنفسه ، وقائم
بغيره ، أما لماذا ؟ فلأن هذا التقسيم إنما هو تقسيم للعالم من حيث
جواهر وأعراضه فقط ، وبالتالي يكون تقسيما للممكنات ، ويكون نفس ذات
الوقت غير منحصر ولا شامل للوجود الذي لا يكون في محل ولا يحتاج إلى
محل ، لأن القائم بنفسه هو المستغنى عن محل يقومه وبالتالي فليس
يلزم من كونه قائما بنفسه أن يكون متحيزا بذاته هذا على الجانب الأول -
القائم بنفسه - .

كذلك لا يستقيم هذا الدليل الرابع على ناحية القائم بغيره ، أما
لماذا ؟ فلأن القائم بغيره هو المحتاج إلى ذلك المحل فلا يلزم من
احتياجه له أن يكون متحيزا به أو تابعا له ، إذ توجد أمور كثيرة قائمة
بغيرها وليست متحيزة ولا يلزم التمييز كالجواهر الروحانية كالمجردات من
الروح والنفس والعقل والفهم والعلم ، فإنها جميعا منها أعراض تلحق
بغيرها وليس متحيزا ومنها جواهر ولا تلحق بغيرها كما أنها لا تحتاج إلى
محل تقع فيه كالأرواح ، من ثم فقد بطل الدليل الرابع ، وثبت أن الله
تعالى ليس في مكان ولا جهة .

استثمار :

استثمر الحنف وشارحه إمكانية تقرير الوجه الرابع على ناحية أخرى
غير التي سلف ذكرها ، ومبدأنا أن يقال :

أجمعنا على أن الله تعالى - له صفات قد بية قائمة بذاته تعالى ،
ومعنى أنها قائمة بذاته تعالى أى متحيزة تبعاً له ، ولكن مادام قد
ثبت تحيزها فيكون هو سبحانه وتعالى متحيزاً أصالة .

ولملاحظ أن هذا الوجه من الدليل الرابع قد بنى على ملاحظة
قيام الصفة بالوصف ، فالصفة تابع والوصف متبوع ، فإذا ثبت قيام الصفة
به فقد ثبت تحيزه بناءً على تحيز الصفة ذاتها .

فغير أن هذا الوجه لا يسلم أما لماذا ؟

فلأن الخلاف قائم فى معنى القيام ، إذ يرى المشبهة أن القيام
هو التحيز تبعاً لما هو متحيز أصالة بينما يرى المنزهة أن معنى القيام
هو الاختصاص وليس هذا الاختصاص مثلاً للتحيز والتالى فقد ثبت أن الله
منزه عن المكان والجهة على ما هو ذهب أهل السنة والجماعة ، وقد بطل
ذهب المجسمة والمشبهة تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً .

ماضى كان مثلاً للأدلة العقلية التى أنشأها الخصوم لاثبات أن لله
جهة ومكاناً وقد بان أن يتكلى أهل السنة والجماعة أهل التنزه قد أقاموا
أدلتهم على تنزه الله - سبحانه وتعالى - وبطلان أدلة الخصوم ، وكان
موقف أهل السنة والجماعة محل قبول من النصوص واحترام من الفكر ، بجانب
الصلاة من الوقوع فى الذات العملية ، وقد قال جلّ علاه : " لَيْسَ كَمِثْلِهِ
شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ " فلنتنقل الى الجانب الثانى وهو : استدلال
الخصم على اثبات الجهة والمكان لله تعالى بالظواهر النقلية من القرآن
الكريم والسنة النبوية المطهرة .

الدليل الخامس :

الاستدلال بالظواهر الموهمة بالتجسيم من الآيات والأحاديث نحو قوله تعالى: الرَّجَفَتَيْنِ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى (١) * ، وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا (٢) لِيَأْنِ اسْتَسْكَبُوا قَالَ يَزِيدُ مِنْ عِندِ رَبِّكَ (٣) * إِلَيْهِ يُقْضَى الْأَلْكَامُ الْغُلْبَى (٤) تَخْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ (٥) * .

* ثانيا : الأدلة النقلية :

سلك المشبهة والمجسمة مسلكا آخر غير مسالك العقل التي سلك ذكره اهـ وهذا المسلك قائم على الاستدلال ببعض الظواهر التي يظن أنها موهمة بالتجسيم . وهذه الظواهر منها ما هو من الآيات القرآنية ، ومنها ما هو من السنة المطهرة ، لذلك لجأ الامام الحنفى وشارحه الى التقييد بما مال اليه المشبهة والمجسمة من ذكر الآيات القرآنية ثم الأحاديث النبوية ليخلص أمر الأولين المشبهة والمجسمة - الى اثبات أن لله جهة ومكانا ليخلص أمر الآخرين - أهل التنزيه - الى اثبات أن الله تعالى منزّه عن المماثلة والمثابفة ، وأنه ليس كمثلهم شئ . وفي نفس الوقت الرد على أهل الانبيات من المجسمة والمثبته ومن يجرى مجراهم ونحن سنورد ههنا الدليل النقلى بجزئيه .

- (١) سورة طه الآية رقم ٥
- (٢) سورة الفجر الآية رقم ٢٢
- (٣) سورة فصلت الآية رقم ٣٨
- (٤) سورة فاطر الآية رقم ١٠
- (٥) سورة المعارج آية رقم ٤

أ - القرآن الكريم :

أورد الخصم بعض آيات من القرآن الكريم متصورين أنها تشير بالتحيز والمجى ، وبالتالي الانتقال من مكان الى مكان أو الصندية وهي كلها مبدئية من وجهة نظرهم الى التحيز في المكان والجهة من ذلك قوله تعالى :

«الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى» وجه الاستدلال بالآية عندهم هو أن استواء الرحمن يعني تحيزه لأن اللغة تقول استوى فلان على دابته أى استقر عليها ، وبالتالي فإذا قيل في القرآن الكريم «الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى» كان المعنى أنه سبحانه وتعالى تحيز حيث استقر، والتحيز والاستقرار يشلان مكانا وبالتالي فإن الله سبحانه وتعالى يكون له مكان .
«وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا»

ظن المجسم والمشبّه أن المجى في الآية على ظاهره في اللغة وهو الاتيان في حركة على ما هو مدلول اللغة حيث تقول اللغة :
جاء جيثا وجيثا وجيئة بمعنى أتى ، يقال : جاء وجاء اليه وجاء
بالقى أى أتى به ، وأجاء فلانا الى كذا الجئه ، كما يقال : الجيئة هيئة المجى : فيقال : جيئنا جيئة مباركة (١)

(١) المعجم الوجيز مادة / ج أ / ص ١٢٩

والثالثي انتهى الى أن الآفة على ظاهرها فيها مجس، حسس
والجس، اثبات وآتي لابد أن يكون محيزا لأنه يقطع مسافة المجس،
والثالثي جعلوا لله حيزا ومكانا تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا .

« فَإِنْ اسْتَكْبَرُوا فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ »

فهم المصيبة أن الآفة على ظاهرها تهيد ما ذهبوا اليه ، لأن :
فيها ظننا هو "عد" وقيدوه بالمعدية المكانية ، بينما المعدية ليست
محصنة بالمكان المادي وإنما تفهم على التحيز وهذه إلا أن استدلناهم
بها قام على جانب واحد وهو أنها مشعرة من حيث هي فقط بالتحيز
والجهة ومن ثم أثبتوا بها لله الجهة .

« إِلَهِهُ يَقْتَضِ الْكَلِمَ الطَّيِّبَ » .

ظن المجس أن لفظ الصعود يعني الحركة من أسفل الى أعلى
مساها الحركة ذاتها كما أن الهبوط حركة من العلو الى أسفل ، ومادام
الكلم الطيب يسمد الى الله فلاشك أنه حركة الى جهة العلو وثناء عليه
أثبتوا لله الجهة .

« تَخْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ »

فطن المشبهة الى جانب واحد من مفهوم المروج ، فأخذوه على
الجانب المادي إذ مادام خروجهم من استلزامه حركة وهم أن الآفة
الكريمة حددت المروج بالملائكة والروح ، كما أن الآفة قبلها تحدثت عن
الصعود للكلم والمعروف أن الكلم أعراض سيالة تنقض بمجرد النطق بها غير

.....
مستلزمة الحركة التي ينشأ عنها فهم يؤدي الى التحيز ، وهذا تكون
الآيات التي سلفت ذكرها من حيث ظاهرها قد تمسك بها المشبهة ، ومن
حيث هي نص قرآني له حقيقة ذاتية وفيه مجاز فقد تمسك أهل التنزيه
بآيات ذاتها مظهرين أنها لا تؤدي الى ما مال اليه المجسمة ، والحق
مع أهل التنزيه لام جهة الانبياء والتجسيم على ما سوف يرد في تفصيل
الحنف والشافع .

• هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام • أليس من فيسي
السما أن يخيفكم الأرض • ثم دنى فتوى فكان قاب قوسين أو أدنى •
وحديث النزول هو : أنه تعالى ينزل إلى السماء الدنيا في كل ليلة
وفي رواية : في كل ليلة جمعة فيقول : هل من تائب فأتوب عليه • هل
من مستغفر فأغفر له • وقوله عليه السلام للجارية الخرساء : أين الله؟
فأشارت إلى السماء فقرر ولم ينكر وقال : إنها مؤمنة • فالسؤال والتقرير
المذكوران يعموان بالجهة والمكان *

* هذه جملة أدلة المشبهة على اثبات المكان والجهة لله تعالى • وقد
سبق التعليق على بعضها • وقد بان أنها مجرد ظواهر تعطى معان
مشتركة لا يمكن أن يكون الذي اقتبس المشبهة هو الوجه الوحيد حتى يستدل
به • وإنما بجواره وجوه آخر قد أهملها المشبهة لفرض ما في أنفسهم كشفت
عنه طواياهم ولكن الله قبيض من يرد عليهم وهم أهل السنة والجماعة •

ب - السنة النبوية المطهرة :

تسلك المشبهة ببعض ظواهر من السنة النبوية المطهرة زاعمين أنها
تثبت لله الحركة والجهة والمكان • من ذلك :

- ما روى أنه صلى الله عليه وسلم - قال : " ينزل ربنا إلى السماء
الدنيا في كل ليلة فيقول : هل من تائب فأتوب عليه ؟ هل من مستغفر
فأغفر له ؟ وفي رواية : ينزل ربنا إلى السماء الدنيا في كل ليلة جمعة
في تلك الأخير منها ثم يقول : هل من تائب فأتوب عليه ؟ هل من
مستغفر فأغفر له • ويظل يقول ذلك حتى مطلع الفجر •

.....

- وما روى من أنه - صلى الله عليه وسلم - جئ له بجارية خرساء أرادوا أن يحرقوها أهي مؤمنة فتجرى عليها أحكام الإسلام أم لا ؟ فرغم أنها خرساء إلا أنها لما سئلت عن الله وقيل لها أين الله ؟ فأشارت إلى السماء وقرر الرسول الكريم إيمانها ولم ينكر عليها ذلك وقال إنها مؤمنة .

ثم انتهوا إلى أن النزول الوارد في الحديث والسؤال للجارية والاقارب أشارت به بأصبعها إلى السماء يشعران بأن الله في جهة السماء وفي المكان لأن السؤال والتقرير المذكوران يشعران بالجهة والمكان غير أن هذا الزعم لا يقبل عندنا ، أما لماذا ؟

فلأن شيوخ رجع الأيدي إلى السماء عند الدعاء طريقة متوارثة ولكن ليس رجع اليد دليلاً على أن الدعوى في السماء ، بل لأن الكعبة التي شرفها الله - تعالى - جعلها قبلة المسلمين في الصلاة مع أنها في الأرض فكذلك شرف الله السماء فجعلها قبلة الدعاء والقيام ظاهراً ، كما أن الله تعالى يميز بعض الأماكن بخصوصية فيها من قبله جل علاه ، فكذلك السماء والكعبة قد خصتا من قبل الله بما نيط بهما دون أن يكون أحدهما مكاناً لله أو جهة له .

والجواب أنها ظواهر ظنية لاتعارض اليقينيات الدالة على نفى المكان والجهة ، كيف ومهما تعارض دليلان وجب العمل بهما ما أمكن ، فتؤول الظواهر اما اجمالا بغير تفصيله الى الله ، كما هو رأى من يقف على الله وعليه أكثر السلف كما روى عن " أحمد " الاستواء معلوم والكهفية مجهولة والبحث عنها بذي " .

وأما تفصيلا كما هو رأى طائفة فنقول : الاستواء الاستيلاء نحو قوله :
قد استولى غزو على العراق . . من غير سيف ودم مهراق ، والمعتبة بمعنى الاصطفاء والاكرام كما يقال : فلان قريب من الملك وجاءه ربه : أى أمره واليه يصعد الكلم الطيب : أى يرتضيه ، فان الكلم عرض يمتنع عليهم الانتقال ، وتتن في السماء : أى حكمه أو سلطانه أو ملك من الملائكة موكل بالعذاب للمستحقين وعليه نفس سائر الآيات والأحاديث .

* قرر المصنف والشارح تقديم جواب على الدليل الثقلي الذي احمده عليه المشبهة وكانت اجابات المصنف والشارح على ناحيتين :
الناحية الأولى : الجواب الاجمالي ويؤداه أن هذه التصانيف الشرعية تشل مشتركا لفظيا ومن ثم فهي ظنية في الدلالة وليست يقينية والمشهور أن ظواهر الظنية لاتعارض اليقينيات ، لأن الظواهر هنا هي : الاستدلال بالآيات التي يفيد ظاهرها الحكمان والجهة ، بينما هذا الظاهر غير مراد وحده ، وبالتالي يكون الدليل القتبس منها ظنيا .
فإذا ما تعارضت الظنات الدالة على اثبات المكان والجهة على ما يقول به المشبهة من اليقينيات الدالة على نفى المكان والجهة كان الأولى الأخذ باليقينيات ، ورد الظنات ، من ثم فانه اذا ما تعارض دليلان

.....
وجب العمل بهما ما أمكن ، فتحويل الظواهر على وجه الاجمال وتفويض
أمر التفصيل فيها الى الله سبحانه وتعالى .

وقد نشأ عن هذا الموقف - ظنية الدلالة هيئتها - مذهبان :
(١) المذهب الأول : رأى الملق ومن معهم هو : تأويل الظواهر
اجمالاً وتفويض التفصيل الى الله تعالى ، ومثله المأثور عن
الامام أحمد " رضى الله عنه من قوله : الاستواء معلوم
والكيفية مجهولة وللبحث عنها بدعة .

(٢) المذهب الثانى وهو : مذهب المعتزلة ومن معهم يقوم على تأويل
الظواهر اجمالاً وتفصيلاً كأن يقال : الاستواء بمعنى الاستيلاء ،
يستدلون بما أثار عن العرب من قولهم .

قد استوى بشر على العراق . . . من غير سيف ودم مهوراق
وبالتالى : فاستوى فى البيت لا يمكن صرفها الا الى فهمهم
الاستيلاء على العراق الذى قام به بشر .

وكما قيل فى لفظ الاستواء وأنه الاستيلاء يقال : فى المندبة من
قوله تعالى " فان استكبروا فالذين عند ربك - بمعنى اصطفاء الله
واكرامه ، ومن أشلة استخدام عند بمعنى الاكرام ما يقال : فلان قريب
عند الملك ، وفلان قريب من الملك ، وبالتالى فليس المراد بالقرب
ولا المندبة المكان والجهة ، وانما يراد المنزلة والدرجة .

وكذلك قوله تعالى : وجاء ربك أي أمره ، وإليه يصعد الكلم
الطيب ، أي يرتفعه ، فإن الكلم عرض وليس من قبيل الجواهر ، ومادام
عرضا لا يقوم بنفسه وإنما يقوم به غيره فقد اختصت عليه الحركة وتأين عليه
الانتقال وكذلك قوله تعالى : " أَلَيْسَ مِنِّي السَّاء " أي : حكمه
تعالى أو سلطانه ، كما يمكن حمل من في السماء على أنه ملك مسن
ملائكة الله يخوف به أهل النار موكل بالعذاب للمستحقين ، وأشكال
هذه الآيات التي استشهدوا بظواهرها والأحاديث التي أدعوا
مظاهرتها لهم يمكن فهمها وتخرجها على النحو الذي قام به الممتزلة
أو السلف من صرف اللفظ عن ظاهره مع التقييد في المعنى البراد منه
أو صرف اللفظ عن ظاهره إلى وجه تقتضيه ظروف اللغة وتحتله وهذا
لا شيء فيه ولكنه يثبت أن التنزيهات أمور ضرورية ، وأن التشبيهات
والتجسيمات تعارض التنزيهات الواجبة لله تعالى .

فالمعروج اليه : هو المعروج الى موضع يتقرب اليه بالطاعات فيه واتيانسه
في ظلل اتيان عذابه والدنو هو : قرب الرسول اليه بالطاعة والتقدير
بقاب قوسين " تصوير للمعقول بالمحسوس .
والنزول محمول على اللطف والرحمة وترك ما يستدعيه عظم الشأن وعلمو
المرتبة على سبيل التسهيل وخص بالليل لأنه مظنة الخلو وتأنواع الخضوع
في العبادات والمسائل بآيين استكشاف عما ظن أنها معتقده له من
الأيمنة في الالهية فلما أشارت الى السماء علم أنها ليست وثنية ، وحمل
اشاراتها على أنها أرادت كونه تعالى خالق السماء ، فحكم بايمانها .
الى غير ذلك من التأويلات التي ذكرها العلماء لهذه الآيات والأحاديث
ونظائرهما فارجع الى الكتب المبسوطة تنظر بها *

* قدم الصنف وشارحه جوابا مجملا وآخر مفصلا احتواهما مذهبان
سبقتا الإشارة اليهما ، ونعني بهما :

١ - مذهب السلف .

٢ - مذهب الخلف .

ثم تناول بعض الألفاظ في الآيات التي اعتبرها المجسمة ظواهر
نقلية تؤيد مدعاهم ، ثم بين أن هذه الألفاظ لا تمين المجسمة لأنها
ليست قطعية في دلالتها ، وإنما هي ظواهر ظنية يمكن تخرجها على وجه
لا يؤدي الى تجميع الله تعالى أو جعله في حيز أو مكان .

تناول لفظ المعروج الوارد في الآية من قوله تعالى " تخرج الملائكة
اليه فيبين أن لفظ اليه لا يعني المكان ، لأن الحمل ظاهر وهو قوله معروج
الى موضع يتقرب اليه بالطاعات فيه - كما أن الضلوات يرون ثوابها اليه

وتنزل الرحمت من عنده ، كما أن الاتيان في الظل من قوله تعالى هل ينظرون الا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام يعني : اتيان عذابه وخس الله الغمام والظل لأن أكثر المعقولات تنفذ منها ظلل تهيب لها وتعد المعاقبين لانتظارها .

كما أن قوله تعالى : ثم دنى فتدلى " يمكن حمل الدنو على أنه قرب الرسول الى ربه بالطاعة والمبادرة وما دام الرسول قريبا من ربه فقد رفع الله مكانته بحيث يصير معنى الدنو رفع الدرجة وليس المقصود بالدنو هو الحركة التي تستلزم متحركاً أو تقتضي مكاناً وجهة ما دام يمكن حملها على أنها البلوغ في الطاعة مكاناً والرفع في الدرجة منزلة .

كما أن قوله تعالى : " فكان قاب قوسين أو أدنى " فقد جاء فيه استخدام لفظ قاب قوسين الذي يشير الى تقدير مسافة يمكن حمله على أنه نوع من تصوير المعقول بالمحسوس حتى يكون ماثلاً أمام الأذهان قائماً في الأفهام وليس المقصود المسافة التي تفصل بين قاب وقوس وعلى هذا المعنى يمكن حمل لفظ قاب قوسين ومع هذا فإنه في دلالة على التنزه أكثر من دلالة على التشبيه واستدلال المشبهة بالآية ساقط وتأويل أهل السنة له قائم . والنزول الوارد في الحديث الشريف من قوله صلى الله عليه وسلم : " ينزل ربنا الى السماء الدنيا في الثلث الأخير من الليل " وكذلك الرواية الأخرى فإن لفظ النزول للوارد قد استدل به المشبهة على اثبات الجهة والمكان لله تعالى بينما يمكن حمل لفظ النزول على أنه نزول عطف ورحمة وترك ما يستدعيه عظم الشأن وطو الرتبة

.....
ولذلك جاء ذكره - النزول - على سبيل التشبيل فقط وتقريب المعنى
حقى يفهمه العاص والمتعلم .

كما أن النزول بالليل فيه خصوصية معينة تقع فيه الخلوات وتغصن
بالكثير من أنواع الخضوع والمبادات حتى أن الله تعالى ذكر التقوى
بأن أجابهم بالليل لا تنفرو وأجسادهم عن الصلاة لا تنفرو والمستقيم
بذكره تعالى لاهجة قال تعالى : " والأصهار هم يستغفرون " كما ورد
في الأثر أن صلاة الليل والناس نيام فيها قرب من الله أكثر وعرف أعظم
وأبعد ولذلك خص الليل بالنزول .

أما السؤال بأين الوارد في الحديث الشريف للعرس بأين الله
فهم المشبهة أن فيه اثبات المكان لله والجهة بينما هذا الفهم لا تعضده
أدلة بل تعانده وبالتالي يمكن فهم السؤال بأين على أنه نوع من استكشاف
واستكلاء معتقدها ومن ثم فلم تكن الجارية وثنية ولو كانت وثنية تعبد النار
لأشارت إلى ما تعبده ولذلك فأهل الوثن يعتقدون بوجود آلهة لها أين
ثابت وضع معين فلما أشارت الجارية بيدها إلى السماء علم أنها ليست
وثنية وإنما هي موحدة أما كيف ؟ فلأن الالهة هنا قاذرة وأن الأسماء
مهمة بأن الله هو الذي خلق السماء وخلق الأرض وسطحها وحيث
أن كلا منهما مكان فالله عز وجل مستغن عنه .

من ثم حملت أمارتها للالهة على أنها أرادت التعريف بالخالق
المعظم جل علاه وأنه معبودها بحق وأنه تعالى خالق السماء وغيرها فحكم

على الفور بإيمانها وصحة اعتقادها وأنها ليست على معتقد الكفار
ولا أهل الوثن ولا المشبهة وإنما هي على فطرتها واعتقاد أهل
الآيمان من ثم حكم بإيمانها .

وعلى هذا النحو من التأويل تخرج كافة الآيات والأحاديث التي
اتكأ عليها المشبهة والمجتمعة وظنوا أن ظواهرها تؤدي بهم إلى غرضهم
والتحق أن هذه الآيات والأحاديث وأحاديثها قد ذكرها العلماء وتناولها
المتخصصون وذكر في ثنايا الكتب المبسطة في كل فن من الفنون بحيث
يمكن الفوز بها والانتها بها يؤدي إلى تنزيه الله تعالى واتسبات
الكلمات له وإبطال دعاوى المشبهة وأمثالهم ، ومن يرجع إلى كتب
التفسير على اختلاف مدارسها والمناهج حتما ستلاحظ أقوال العلماء مبينة
بوجه من وجوه التفسير أو التأويل ما يمكن حمل هذه الآيات عليها .

وغير خاف على دارس أن كتب الأديان والمثل والنحل وكتب التفسير
بالرأى فضلا عن المأثور بجانب التفسير المذهبي قد استفادت من الآيات
القرآنية سواء تلك التي عد إليها المشبهة وأخبروها عد أدلتهم أو التي
نهض أهل الحديث بمعتصمون بها ولقد روي إليها وهذا كله تحق الغالبية
المعظمي فيه بجوار النقل المنزل وفي عدد عقيدة أهل السنة والجماعة
وقليل أولئك الذين عذروا عن هذا المنهج فلم ينتهوا إلا لصوت الحق
ولن تنسك إلا بذهب سلفنا الصالح أهل السنة والجماعة أمثالا لقوله
صلى الله عليه وسلم : " عليكم بمسنى سنة الخلفاء الراعدين المهديين من
بعدي عضوا عليها بالنواجذ " .

ومعد : فيها أنت عزيزى قد ترانى أسرفت القليل منك وأطلت
الحديث ولملك تغبل غدى وقد عو الله لى بالسلامة فى الدين والنجاة
فى الآخرة ، وغدى أنى وقتت على غاطى ترتمى مراحمه ، وتراقص
من الفزع أوجاهه ، ولأتهنأ لجأته أو تهدأ ، ولا بد أن أجد لك فيه
طريقا يمس ، لا ترى غيم عويط ولا أشأ ، مع أنى لست موسى الكليم
ولا نوح ، كذا أنى لا أملك صباح ديوانى السحرى ، ولا أحمل هدايا
بابا نوح ، كل ما أملكه هو أنى سلم ملتزم بكتاب الله وسنة رسوله حاولت
الترحال بك فى صحراء الفكر مع عدة المعاناة ، وقد مت لك ما تنكس
منه أملأ أن اتقى وأنت على طريق الأمن صراط الله المستقيم .

كل ما أمله أن تقرأ هذه الصفحات مطورها وما بين السطور ، وحشا
متواجبهك غدا فى خدرها فحافظ على غافها ومن حقها فانت مؤتمن
وهى بين يديك بحمل الله خذها بحق الله منها ، فقد وهبت نفسها
لك بعد أن وضعت صداقتها بين يديك . والله أعلم .

2

((المصادر))

(المصـادر)

راعى في تدوين هذه المصادر ورودها أسفل صفحات الكتاب
ولم اراع الترتيب الابجدي فههنا

مـسـلـل	المـوضـوع
١	القرآن الكريم .
-	الامام الزركلى
٢	الاعلام
-	رضا كدالة
٣	معجم المؤلفين
-	الامام العبد الابجلى
٤	البواقف ..
-	الامام الجرجاننى .
٥	التعريفات ط الحلبي .
-	الامام الشهرستاني
٦	نهاية الاقدام في علم الكلام
-	الدكتور / سيد أحمد رمضان السببر
٧	النزام القرآن للماديين والمليين / دار الطباعة المحمدية الطبعة الأولى ١٣٩٩ هجرية / ١٩٧٩ ميلادية .
-	الدكتور / حسن محرم السيد الحينى .
٨	المنهج في اثبات الصانع بين السلفية والمتكلمين ، دار الطباعة المحمدية - بالقاهرة .

سلسلة	الموضوع
-	الامام الغزالي
٩	الجامع المواقف في علم الكلام / تحقيق مصطفى المبداء دار الحكمة / بيروت ١٩٨٦م
-	الامام ابن توك
١٠	تجريد مقالات الأئمة / مخطوط
-	الاستاذ / عباس محمود العقاد
١١	الله : كتاب في نفاة العقيدة الالهية / دار المعارف طبعة ٥
-	الشيخ محمد الدنسي
١٢	الاحاديث الستة في الاحاديث القدسية
-	الامام الجرجاني
١٣	شرح المواقف في علم الكلام / تحقيق / أحمد المهدي مكتبة الأزهر
-	دكتور / فوقيه حسين محمود
١٤	مدخل الى الفكر الاسلامي / مطبعة اخوان زريق سنة ١٩٨٧ / ١٩٨٨م
-	الامام أبو منصور الباتريدي
١٥	كتاب التوحيد / تحقيق فتح الله خلف / دار الجامعات الاصيلة
-	الامام البهائي
-	اشارات البرام من عبارات الامام

تابع المصادر

مسلّم	الموضوع
-	الامام أبو المعين النصفى
١٧	كتاب التمهيد لقواعد التوحيد / تحقيق / جيب الله حسن / دار الطباعة المحمدية - القاهرة ..
-	الشيخ محمود أبو دقينة
١٨	القول السديد في علم التوحيد / تحقيق وتعليق أ. د. / عوض الله حجازى / طبع مجمع البحوث الإسلامية ..
-	الامام أبو الحسن الأشعري
١٩	اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع / تحقيق د. / حموده غرابية / طبعة أولى / صوط عام ١٩٥٥ م
-	الامام الفخر الرازى
٢٠	الأربعين في أصول الدين / تحقيق د. / أحمد حجازى السقا / الكليات الأزهرية
-	الامام الفناى
٢١	حاشية الفناى بشرح المواقف
-	الدكتور / محمد محمود حجازى
٢٢	التفسير الواضح ج ١ ط ١٠ / ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠ م دار التفسير بالقاهرة ..
-	الشيخ محمد الأمين
٢٣	حاشية محمد الأمير على شرح عبد السلام على جوهرية التوحيد ..
-	الشيخ إبراهيم الباجورى
٢٤	حاشية تحقيق المقام على كفاية العوام / ط الحلبي الأخيرة لعام ١٣٩٨ هـ - ١٩٤٩ م ..

مسلّم	الموضوع
-	الشيخ محمد بن الشافعي القفالي
٢٥	كفاية المولم فيما يجب عليهم من علم الكلام
-	الشيخ / محمد متولى الصمراوى
٢٦	الأدلة المادية على وجود الله سنة ١٩٩٠ م الهيئة العامة لتقنين المطابع الأهمية
-	الامام محمد بن عرفة الدسوقي
٢٧	حاشية على شرح البراهين ط الأخيرة ١٩٢٩ م
-	الشيخ / عبد السلام القانسى
٢٨	اتحاف العرب على جوهرة التوحيد ط الحلبي
-	الشيخ / عبد الله الشرفاوى
٢٩	حاشية الشرفاوى على شرح الهدى همدى
-	الشيخ المرحوم الشهير بساجلى زادة
٣٠	نشر الطوالع / مكتبة المعلوم المصرية / ط أولى ١٩٢٤ م
-	دكتور / مصطفى حلمى
٣١	شبه علماء الحديث والسنة من أصول الدين وط نسيم الكلام - دار الدعوة بالاسكندرية
-	ابن شيه
٣٢	الجبوتة من المحيط / ج ١
-	القائى عبد الجبار
٣٣	شرح الأصول الخمسة

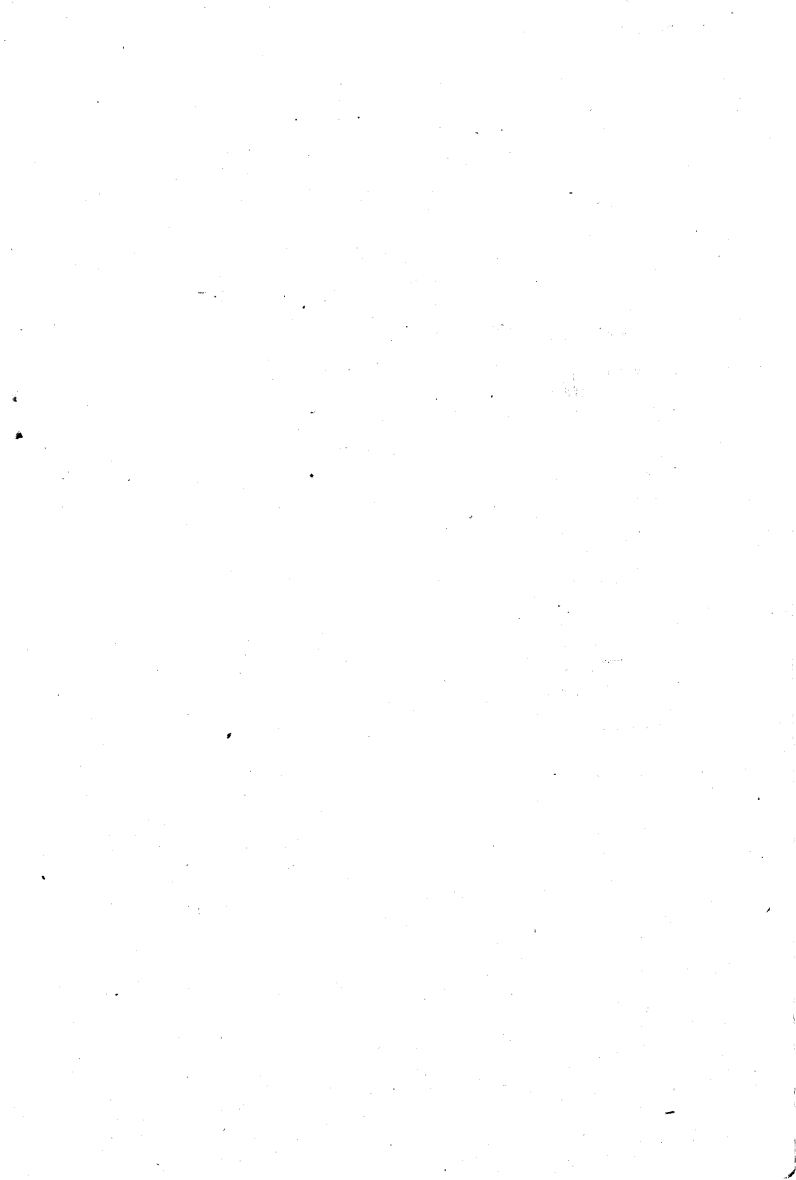
تابع المصادر

سلسل	الموضوع
-	القاضي عبد الجبار
٣٤	المحيط بالتكليف / تحقيق عمر عزى / دار المصرية للتأليف والترجمة .
٣٥	المختصر في أصول الدين / ضمن رسائل المسد والتوحيد / ط دار الشروق سنة ١٩٨٧ م
-	الدكتور / محمد غلاب
٣٦	مشكلة الألوهية
-	الشيخ الرئيس أبو علي ابن سينا
٣٧	الإشارات والتنبيهات / القسم الثالث / تحقيق المرحوم د / سليمان دنيا / دار المعارف ط ٣
-	الشريف الجرجاني
٣٨	حاشية الجرجاني على مطالع الأنظار
-	دكتور / محمد البهسي
٣٩	الجانب الالهي من التفكير الاسلامي / دار الكتاب العربي بالقاهرة سنة ١٩٦٧ م طبعة رابعة
-	ابن رشد
٤٠	مناهج الأدلة في قواعد عقائد أهل الملة مع مقدمة في نقد مدارس علم الكلام تقديم د / محمود قاسم / الانجلو المصرية سنة ١٩٦٤ م .
-	الشيخ محمد الصادق عرجون
٤١	القرآن العظيم

مجلد	الموضوع
-	دكاترة / محمد مصطفى عبد السلام خضير ، محمد ربيع جوهري
٤٢	دراسات في العقيدة الإسلامية والأخلاق / دار الطباعة الحديثة سنة ١٩٧٨م
-	شيخ الاسلام : حسن درويش القويصني
٤٣	شرح القويصني على متن السلم في النطق / ط الحلبي / ١٩٥٩م
-	الشيخ / ابراهيم الباجوري
٤٤	حاشية الباجوري على شرح السلم
-	الشيخ الصبان
٤٥	حاشية على شرح السلم
-	فردريك روزنتال
٤٦	التراث القديم في الحضارة الإسلامية / تقديم د . عبد الله السلي - مكتبة سعيد رأفت
-	الامام الفخر الرازي
٤٧	عجائب القرآن / تحقيق عبد القادر احمد عطا / دار الكتب الإسلامية سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٣م
-	الامام الباقلاني
٤٨	الانصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به
-	تحقيق الشيخ الكوثري / ط ٢ / الخاني ١٩٦٣م
-	الامام الجويني

تابع المصادر

مجلد	الموضوع
٤٩	الأرشاد الى قواطع الأدلة
٥٠	المعجم الوجيز
-	سليمان سليمان خميس
٥١	مناقبات في العقيدة / طبعة عطايا أولى ١٩٦٣م ..
-	الامام الشهرستاني
٥٢	البلل والنحل / تحقيق عبد المنير الوكيل
-	دكتور / عزت قرني
٥٣	مدخل الى الفلسفة / مكتبة سعيد رانت
-	الدكتور / الطهلاوي محمود محمد
٥٤	موقف ابن تيمية من فلسفة ابن رشد / طبعة الأمانة ..
-	الامام الفخر الرازي
٥٥	اعتقادات فرق المسلمين والمشركون / تحقيق طه ..
-	عبد الرؤف سعد / مكتبة الكليات الأزهرية
-	الامام ابن أبي المز الحنفى
٥٦	شرح العقيدة الطحاوية / المكتبة الاسلامية ١٩٨٤م ..
-	الدكتور / حسن محرم الحنفى
٥٧	دراسات في النطق القديم / ط أولى الفجر الجديد سنة ١٩٩٢م ..
-	الفصح / السنوسى
٥٨	شرح أم البراهيمن



مسلل	الموضوع	رقم الصفحة
	الفصل الأول :	
١٩	أدلة الماتريديّة على إثبات وجود الله تعالى .	٧٩
٢٠	شرح الموقف الخامس في الإلهيات	٨١
٢١	المسلل الأول للمتكلمين	٨٢
٢٢	دليل الامكان عند الماتريديّة	٨٣
٢٣	دليل الحدوث عند الماتريديّة	٨٥
	الفصل الثاني :	
٢٤	أدلة الأصاغة على إثبات وجود الله تعالى ..	٨٩
٢٥	المسلل الأول للمتكلمين	٩١
٢٦	أولا : الدليل الكوني القرآني	٩٢
٢٧	الثاني : الدليل العقلي	٩٨
٢٨	دليل الحدوث ، ودليل الامكان	١٠٠
٢٩	أوجه الاستدلال الأربعة عند المتكلمين بنسبة على حدوث الجواهر والأعراض بإمكانها	١٠٦
٣٠	الوجه الأول : الاستدلال بحدوث الجواهر	١٠٩
٣١	الوجه الثاني : الاستدلال بإمكانها	١١٥
٣٢	أنواع الجواهر	١١٦
٣٣	الفرق بين الواحد الحقيقي والواحد الإضافي .	١١٧
٣٤	الوجه الثالث : الاستدلال بحدوث الأعراض ..	١١٩
٣٥	الوجه الرابع : الاستدلال بإمكان الأعراض ..	١٢٧

مستمل	الموضوع	رقم الصفحة
	الفصل الثالث :	
٣٦	١- موقف العلماء من الدور والتلصل	١٣٣
٣٧	أولا : الدور	١٣٥
٣٨	أنواع الموجودات	١٣٧
٣٩	ثانيا : التلصل وأنواعه	١٣٨
٤٠	ب- جهود العلماء في إبطال التلصل	١٤٠
	الفصل الرابع :	
٤١	أدلة المعتزلة على إثبات وجود الله تعالى	١٥٧
٤٢	الدليل الأول : دليل حدوث	١٥٩
٤٣	الدليل الثاني : الاحتياج	١٦٢
٤٤	الدليل الثالث : قياس الغائب على الشاهد ..	١٦٢
	الفصل الخامس :	
٤٥	أدلة الحكماء على إثبات وجود الله تعالى	١٦٥
٤٦	المسلك الثاني : للحكماء	١٦٧
٤٧	١- دليل الوجوب	١٧٠
٤٨	٢- دليل الامكان	١٧١
٤٩	الفرق بين امكان الفلاسفة وامكان المتكلمين ..	١٧٢
٥٠	٣- دليل العناينة	١٧٤
٥١	٤- دليل الاختراع	١٧٥
٥٢	٥- الدليل الغائي	١٧٧

(تابع فهرس الموضوعات)

مسلل	الموضوع	رقم الصفحة
	الفصل السادس :	
٥٣	أدلة لبعض المتأخرين على إثبات وجود الله	١٨١
٥٤	المسلك الثالث : لبعض المتأخرين	١٨٣
٥٥	كلمة حول الكل وأنواعه	١٩٣
	الفصل السابع :	
٥٦	أدلة الأيجي والفارج على إثبات وجود الله تعالى	٢٠١
٥٧	المسلك الرابع : وهو ما وقفنا لاستخراجه	٢٠٣
	الفصل الثامن :	
٥٨	أدلة إثبات وجود الله بناءً على امتناع العدم عليه .	٢١١
٥٩	المسلك الخامس : وهو قريب مما قبله	٢١٣
٦٠	المسلك السادس : ما أشار إليه بعض الفضلاء ..	٢١٤
٦١	خاتمة المقصد الأول	٢١٦
	المقصد التاسع :	
	عرض الآراء في إثبات المائلة أو عدمها	
	الفصل الأول : نفي المائلة	٢٢١
٦٢	المقصد الثاني و عرض الآراء	٢٢٣
	الفصل الثاني : شبه القائلين بالمائلة و دفعها ..	٢٤١
٦٣	من شبه شتى المائلة مع التمايز	٢٤٣
٦٤	تنبيه	٢٤٥

(تابع فهرس الموضوعات)

مسلّم	الموضوع	رقم الصفحة
	المقصد الثالث :	
٦٥	الملاقة بين وجود الله تعالى وأهميته	٢٥٠
	المقصد الثاني : في التنزيهات ..	٢٥٧
	المقصد الأول :	
٦٧	نفي الجبهة والمكان عن الله تعالى	٢٦٣
	الفصل الأول :	
٦٨	عرض أدلة نفي الجبهة والمكان	٢٦٣
٦٩	المقصد الأول :	٢٦٥
	الفصل الثاني :	
٧٠	أدلة الشبهة على إثبات الجبهة والمكان لله	٢٦٦
	ومناقضتها	
٧١	فرق المشبهة	٢٦٧
٧٢	الأدلة العقلية	٢٦٨
٧٣	الأدلة النقلية	٢٦٩
٧٤	المصادر	٢٧٠
٧٥	فهرس الموضوعات	٢٧١

مع تحيات محمد كمال حسنين للنسخ والطباعة
بالزقازيق شرقية

- (١) الايمان بالله وبغيره على الفكر الاسلامي - مكتب عريق لحد كمال بالزقاني ١٩٩٥م اولى ه والطبعة الثانية بالقاهرة ١٩٩٧م ه وجرى عمل الطبعة الثالثة
- (٢) اوراق متناثرة في التيارات المعاصرة - الطبعة الاولى بطبعة غيب ١٩٩٥م ه والطبعة الثانية/ طبعة دار حبيب للطباعة والتجليد بالزقاني عريقة ١٩٩٨م
- (٣) رسائل الامراء في السياسة والاخلاق - مكتب عريق بالزقاني ١٩٩٥م الطبعة الاولى والثانية بطبعة ابو الهدي ط ١٩٩٦م ه وجرى اصدار الطبعة الثالثة
- (٤) حوا الويد في علم التوحيد - مكتب عريق ١٩٩٥م طبعة الاولى ه والطبعة الثانية بطبعة احمد ابو الهدي بالزقاني عريقة ١٩٩٧م ه والطبعة الثالثة بطبعة صحي بالزقاني ١٩٩٨م ..
- (٥) غدة الشيطان في روج الاخلاق - مكتب غيب ١٩٩٦م اولى ه والثانية بموسسة الفرق ١٩٩٧م ..
- (٦) وحي الصراة بين غيم السحرة - طبعة صنما بالاسدية ٩٦ وط ٢ بموسسة الفرق ١٩٩٧م
- (٧) حلق الفضل عند العرب وغيره في المعاصر الحديثة - طبعة صنما بالاسدية عريقة ١٩٩٦م ..
- (٨) خيف الاكابر في المال والنحل والديان - مكتب الاصدقا ١٩٩٦م ه ط ٢ طبعة الهدي ١٩٩٧
- (٩) دقة العدد بتفسير سورة المد - طبعة صنما بالاسدية عريقة - طبعة اولى ط ١٩٩٦
- (١٠) غواطر حيت في الفلسفة الحديثة - ط اولى طبعة صنما بالاسدية عريقة ط ٢ مكتب عريق ٩٧
- (١١) ديوان " التائه الصياد " في العمر العاصري الفن الكلى طبعة اولى مكتب الاصدقا ١٩٩٦م
- (١٢) اناة حائسر - مكتب عريق لحد كمال بالزقاني عريقة - طبعة اولى ط ١٩٩٧م
- (١٣) لماذا انتقد الاسلام ؟ الجزء الاول - الطبعة الثالثة - بموسسة الفرق بالزقاني عريقة ١٩٩٧
- (١٤) تمة الصراع بين الفلسفة الاسلامية وطم الكلام الجزء الاول - ط ٣ مكتب عريق بالزقاني عريقة ٩٧
- (١٥) عبد الكريم الخطيب وآراءه الكلامية - مكتب عريق بالزقاني عريقة ١٩٩٧م ه وجرى الطبعة الثانية
- (١٦) اوراق خفية في النصوص الفلسفية - موسسة الفرق ١٩٩٧م ه نفذ وجرى الطبعة الثانية ..
- (١٧) اوراق طه في النصوص والصوتية ط ١ بموسسة الفرق ١٩٩٦م ه ٩٩٧م ط ٢ النجم الباعث
- (١٨) يوميات في سماع - موسسة الفرق ١٩٩٧م الطبعة الاولى ه وجرى اصدار الطبعة الثانية
- (١٩) صدق البرهان في جبهتي المدان - موسسة الفرق ١٩٩٧م ه وجرى الطبعة الثانية ..
- (٢٠) من وحي البيان في جهاد الفيلان - مكتب عريق ه وموسسة دار حبيب للطباعة والتجليد ١٩٩٨
- (٢١) تنظير حبيبة في الفلسفة الحديثة ١٩٩٧م طبعة اولى ه والطبعة الثانية ١٩٩٨م بموسسة الفرق
- (٢٢) انسام حبيبة في الفكر الصوتية - ط اولى ١٩٩٧م طبعة صحي ه ط ٢ دار حبيب ط ١٩٩٨م ..
- (٢٣) شبح السلف في اتياع وجود الله تعالى - ط اولى ١٩٩٨م بموسسة النجم الباعث بالزقاني ..
- (٢٤) اوراق المعلم قري (تمة) مكتب عريق بالزقاني ١٩٩٨م ه وجرى اصدار الطبعة الثانية ..
- (٢٥) الوليد المنطق في علم المنطق - طبعة اولى بطبعة دار حبيب للطباعة بالزقاني لعام ١٩٩٨م ..
- (٢٦) وهذا ذهبي - مترجمة شيرة مترجمة جاري اصدارها - مكتب عريق بالزقاني ١٩٩٨م
- (٢٧) الدواعي الاخيرة - جاري اصدارها - مكتب عريق بالزقاني - ١٩٩٨م